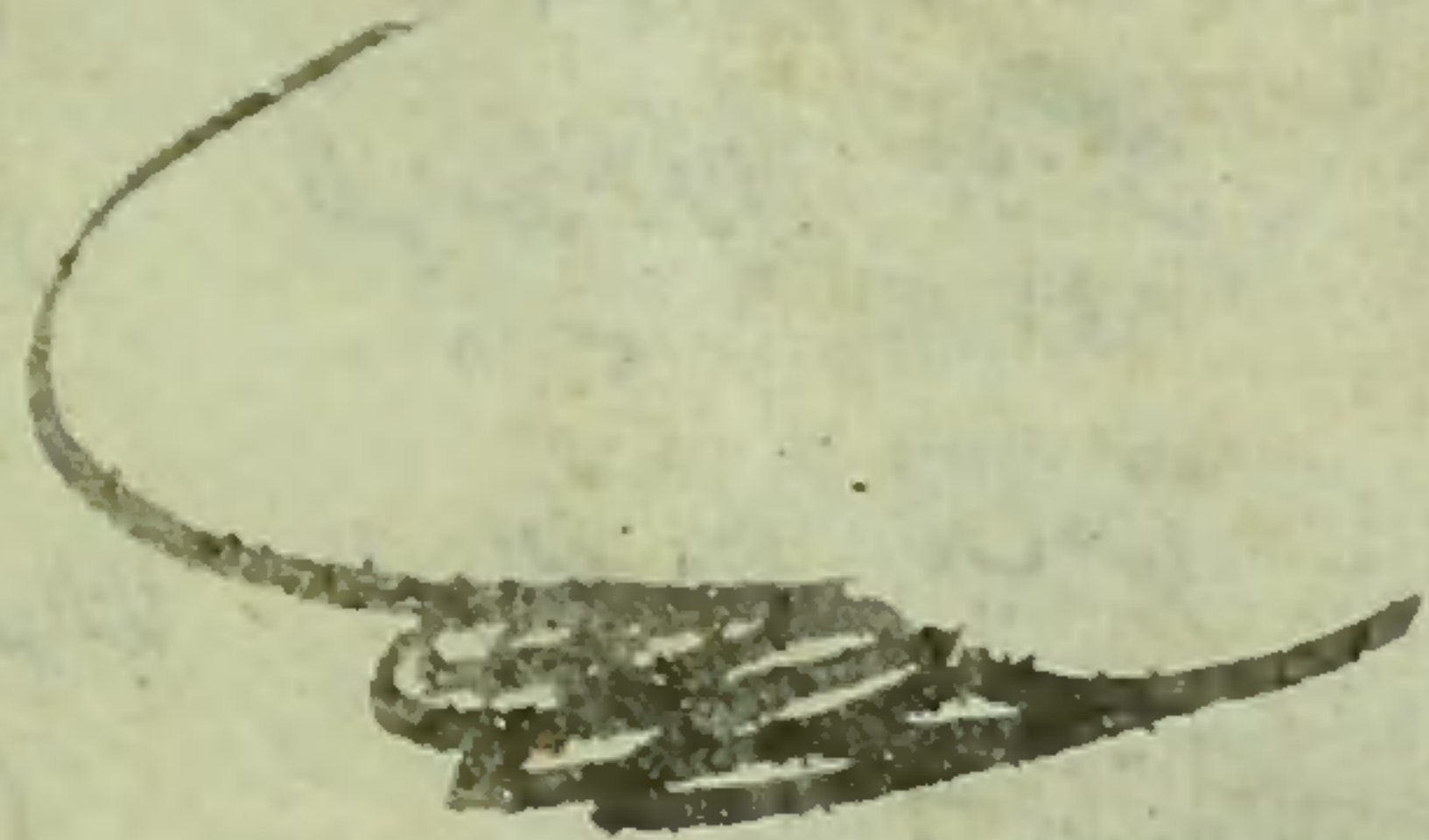




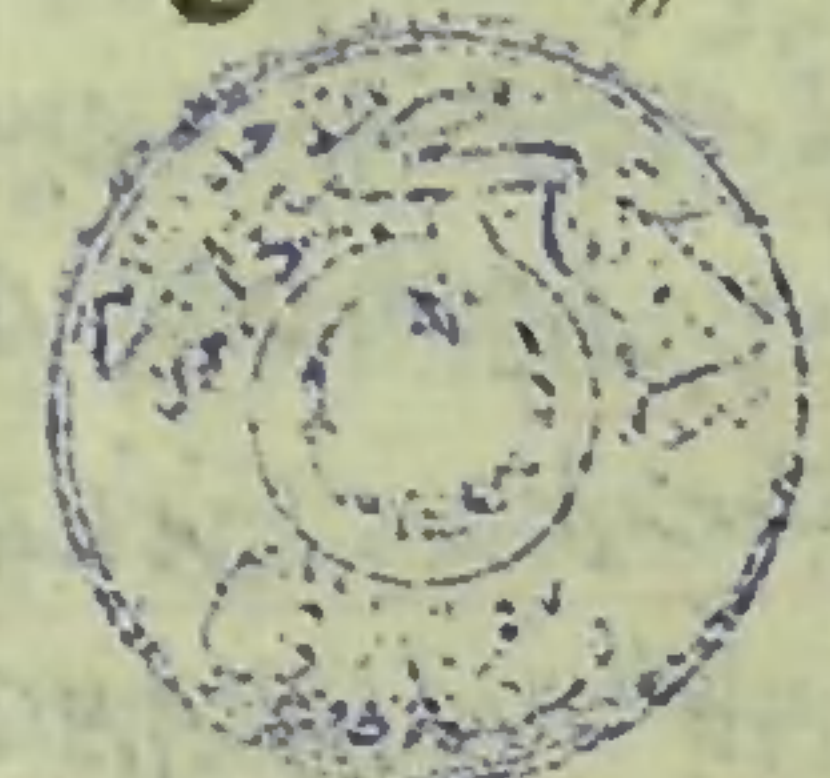
من صلى على هذه الصورة لم يمتها صلى على النبي سبعين الف مرة

الذي صلى على محمد بعد من صلى عليه وصل على محمد بعد من لم يصل عليه
وصل على محمد كما عشت ان يصل على عليه وصل على محمد كما امرتنا بالصلوة عليه
وصل على محمد كما تبغض الصلوة عليه



فصل المانع من الارث	باب معرفة الفروض	مطلب احوال اب	مطلب احوال اولاد ام
مطلب احوال زوج	فصول النساء	مطلب شيب بيت	مطلب اخوات لاب وام
مطلب اخوات لاب	مطلب احوال ام	مطلب احوال جد	باب العصبات
مطلب العصبه بغيره	مطلب العصبه مع غيره	باب الحب	باب خارج الفروض
باب العول	فصل معرفة التامرات	باب التصحيح	فصل واذا اردت ان تعرف
فصل في قسمة التركة	فصل في خارج	باب الرد	باب قسمة الجدة
باب المنسوخة	باب نوبت ذوى الارحام	فصل في الصف الاول	فصل في ما بين نصف الاول
فصل في النصف الثاني	فصل في النصف الثالث	فصل في الصف الرابع	فصل في اولاد نصف الرابع
فصل في الكنتى	فصل في الكل	فصل في المفقود	فصل في المهرنة
فصل في الاسير	فصل في الغرقى		

سيد فاضل



۲۶۴

Süleymaniye Kütüphanesi
Kısmi TACCA ZADE
HÜSEYİN PAŞA
Yeni Sayı
Eski Kütüphane No. 263

فيقال فربما يصح في النسبة كما يقال انصارى وان كان قيامه في اصل
ان يقال فربما قال علماءنا رحمهم الله تستحق بتركه الميت حقوق اربعة
مرتبة اى مقدم بعضها على بعض اولها سبها، وتجنيده وتكفينه بلا تميز ولا تمييز
وذلك اما باعتبار العدد فتكفين الرجل باكثر من ثلثة اثواب والمرأة
باكثر من خمسة تبذير وباقى ما ذكره تقيته واما باعتبار القيمة فاذا كان
يلبس في حياته ما قيمته عشرة مثقال فكفن بما قيمته اقل او اكثر منها كان
تقيته او تبذير او اذا كان له ثوب يلبس في الاعياد واخر يلبس في
اقرانه وثالث يلبسه في داره يكفن بالثاني لان الاول على والثالث في
خالموسط اولى وقال بعض قداما، مشايخنا يكفن الرجل بما يلبسه في
والاعیاد والمرأة بما تلبس في زيارة ابويها وكان الحسن البصري يقول
يعبر الكفن بما يلبس في اكثر الاوقات واختاره الفقيه ابو جعفر وقال
ايضا اذا كان عليه دين مستغرق فقللوا ما، ان يمسوا الورق فقللوا
بما ذكر من العدد وهو كفن السنة بل يكفن بكفن الكفاية وهو للرجل
ثوبان جديدان او خيطان وللمرأة ثلثة وبتك في ذلك بما ذكره
الخصاف من ان الحد يور اذا كان له ثياب حسنة يمكنه الاكتفاء بها
باعها الفاضى وقضى الدين وكشترى بالثمن ثوبا كيفه واذا لم يكن
للميت تركه فكفنه على من وجب عليه نفقة في حال حيوة وقال ابو يوسف
كفن المرأة على زوجها مطلقا خلافا لما لمحمد فان الزوجة قد انقطعت
بالحوت وقال القدر الشهد وقاضى حان الفتوى على قول ابى يوسف

وإذا لم يكن له من يملكه نفقة أو كان هو أيضا فقيرا فكيف على المال
وأعلم أن الابداء بالكفن ليس مطلقا كما يشع به عبارة الكتب بابل كل
حق للغير تعلق بعين من الزكاة فإنه مقدم على تكفينه كالدين المتعلق
بالميتون إذا لم يكن للميت شئ سواه فيقتضي منه دينه أو لا وكذا الزكاة
جناية العبد الذي جنى في حصة مولاه ولا مال له غيره وكذا الخال في البيع
المجسوس بالثمن إذا مات المشتري عاجزا عن أدائه فحق العبد المأذون
أزاحقه المديون ثم مات المولى وليس مال سواه وكذا في الدار المستأجرة
فإنه إذا أخطأ الأجرة أو ألتصفت بالأجور صارت الدار رهنا بالاجرة
هكذا ذكره الإمام رضي الدين في نظم فرائضه وأما قدمت هذه الحقوق
على التكفين لتعلقها بالمال قبل صيرورة تركته ثم تقضي ديونه فيجمع
ما بقي من ماله أي ثم يرد بقضاء ديونه من جميع ماله الباق بعد التجيز
والتكفين بهذا هو الثاني من الأربعة وإن كان قضاء المديون مؤخرًا
عن الكفن لأنه ليس بعد فاته فيعتبر بلباسه في حياته لا يرى أنه يقدم
على دينه إذ لا يباع ما على المديون من ثياب جمع قدرته على اكتسابه مقدمًا
على الوصية وإن قدم ذكرها عليه في نظم الآية كما روي عن علي رضي الله
أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يبا بالدين قبل الوصية ثم
في تقديمه أنما تشبه الميراث في كونه مأخوذة بما عوض فيسحق أن يرد لها
على الورثة فكانت لذلك مظنة للتفريق بينا بخلاف الدين فإن نعمتهم
مطلبة إلى أدائه فقدم ذكرها حتى على أدائها مع وثيقها على أنما تشبه

في وجوب الاداء والمسارعة اليه وإن كان في يمينه بأكمله الشئ واليها
أن كانت الوصية بالتبرعات لميسر في الزكاة وفاء بالكل فتعديه عليها
ظاهر لأن قضاء الدين فرض عليه بخلاف أدائه في حال حياته والوصية
المذكورة تعلق ولا شك أن الفرض أقوى وإن كانت بفرض
من فروض الله فإن كانت بمساوي الزكاة كالصلوة والصوم وحج
الكسالم والنذور والكفارة فدين العباد مقدم على هذه الوصية أيضا
وإن استويا في الوصية لأنه يجز على أدائه الدين بالجس ولا يجز
على أدائه شئ من تلك الفروض فإنه بين أقوى وإن كانت بالزكاة
التي تساوي الدين في الاجبار بالجس على الاداء فالدين المذكور أقوى
لأن القاضي إذا وجد من مال المديون ما يجانس الدين يأخذه بلا رصاء
ويدهه إلى صاحبه وليس له ذلك الزكاة وإن خلف جسيما وأيضا
إذا اجتمع حق الله وحق العباد في عين وقد ضاقت عن الوفاء بها
يقدم حق العباد ولا حياهم مع استغنائه وذكره وتفضيل المقام
أن الدين إن كان للعباد فالباقي بعد تجيز الميت إن وفيه فذلك
وإن لم يبق فإن كان العزيم واحدا أعطى له الباقي وباقي له على الميت
إن شاء وعنى وأن شاء تركه إلى دار البراء وإن كان متعذرا فإن
كان الكل دين الصبي العن ما كان ثابتا بالبيضة أو بالاقرار في زمان
صحيحة أو كان الكل دين المرض العن ما كان ثابتا بآقاره في مرضه
فإنه يقرب الباقي إليهم على حسب مقدار ديونهم وإن اجتمع الدين

وإذا كان الدين على الميت فله من يملكه نفقة أو كان هو أيضا فقيرا فكيف على المال
وأعلم أن الابداء بالكفن ليس مطلقا كما يشع به عبارة الكتب بابل كل
حق للغير تعلق بعين من الزكاة فإنه مقدم على تكفينه كالدين المتعلق
بالميتون إذا لم يكن للميت شئ سواه فيقتضي منه دينه أو لا وكذا الزكاة
جناية العبد الذي جنى في حصة مولاه ولا مال له غيره وكذا الخال في البيع
المجسوس بالثمن إذا مات المشتري عاجزا عن أدائه فحق العبد المأذون
أزاحقه المديون ثم مات المولى وليس مال سواه وكذا في الدار المستأجرة
فإنه إذا أخطأ الأجرة أو ألتصفت بالأجور صارت الدار رهنا بالاجرة
هكذا ذكره الإمام رضي الدين في نظم فرائضه وأما قدمت هذه الحقوق
على التكفين لتعلقها بالمال قبل صيرورة تركته ثم تقضي ديونه فيجمع
ما بقي من ماله أي ثم يرد بقضاء ديونه من جميع ماله الباق بعد التجيز
والتكفين بهذا هو الثاني من الأربعة وإن كان قضاء المديون مؤخرًا
عن الكفن لأنه ليس بعد فاته فيعتبر بلباسه في حياته لا يرى أنه يقدم
على دينه إذ لا يباع ما على المديون من ثياب جمع قدرته على اكتسابه مقدمًا
على الوصية وإن قدم ذكرها عليه في نظم الآية كما روي عن علي رضي الله
أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يبا بالدين قبل الوصية ثم
في تقديمه أنما تشبه الميراث في كونه مأخوذة بما عوض فيسحق أن يرد لها
على الورثة فكانت لذلك مظنة للتفريق بينا بخلاف الدين فإن نعمتهم
مطلبة إلى أدائه فقدم ذكرها حتى على أدائها مع وثيقها على أنما تشبه

مما يقدم دين الحق لكونه اقوى الا يرى انه محجور في مرضه من التبرع
بما زاد على الثلث ففي اقراره من ثلثه ضعف وانما اذا اقر في مرضه
بين علم ثبوته بطريق المعاينة كما يجب بدلا عن مال ملكه او سهر ملكه
كان ذلك الحقيقة من دين الحق اذ قد علم وجوبه بغير اقراره فلهذا
ساواه في الحكم وان كان الدين من حقوق الله تعالى كما سبق من النصوص
فان اوصى به الميت وجب عندنا تنقيذه من ثلث ماله الباقي بعد دين
العباد وان لم يوص لم يجب ثم نقول اذا فاته صلوات واوصى ان يتكلم
عنه فعلى الورثة ان يطعموا من الثلث لكل صلة نصف صاع من تركه
للورثة عن ابى حنيفة اذ قد روي عن ابي حنيفة ان فاته صوم رمضان
لمرض او سفر وتكمن من قضاءه بعد صحته او اقامته ولم يقض حتى مات
واوصى بالطعام فعلى الورثة ان يطعموا من الثلث لكل يوم نصف
صاع من تركه روي من انه عليه السلام لما سئل عن ذلك قال ان مات
قبل ان لا يطبق الصوم فلا شيء عليه وان اطاعه ولم يصم فليقتض
عنه يعين بالطعام يدل عليه حديث ابن عمر موقوفا ورفوعا لا يصوم احد
عن احد ولا يصلي احد عن احد فوجب لكل على الطعام لان الغنية تقوم
مقام الصوم في حق الشيخ الفاني فكذا في حق الشتر كما في وقوع
اليأس عن اداء الصوم وان كان الدين الزكوة واوصى ما يجب
اداء ما من ثلث ماله وان كان الحج واوصى بيودي من الثلث لم يغنا
ولو حج الوارث عنه بلا وصية يرضى من الله بقوله ثم تغذ وصايا

هنا

هذه الهومات الاربعة اي سبعا لتنفيذ وصية من ثلث ما بقي بعد الدين
لان ثلث اصل المال لان ما تقدم من التكفين ومصارف الدين قد صار
مصرفا في ميروراته التي لا بد من صرفها فالباقى هو ماله الذي كان لان
في ثلثه وايضا بما استوفى ثلث الاصل جمع الباقي فيودي
الى حمان الورثة بالوصية ويتضمن عبارة الكتاب تقديم الوصية
على الارث في ثلث الباقي بعد الدين سواء كانت الوصية مطلقة
او معينة وهو الصحيح وقال شيخ الاسلام خايزان اذا كانت
معينة كانت مقدمة حلية وان كانت مطلقة كان يوجب
بنسبة ماله او ربعه كانت في معنى الميراث لشيوعها في التركة
الموصى لشرها للورثة لا مقدما عليهم ويدل على شيوع حقها حتى لو كان
اذا زاد المال بعد الوصية زاد على الجليل واذا نقص نقص منها
اذا كان ماله حال الوصية الفاشلة ثم صار الفرض فلهذا
فثلث الثلث الا ان كان وان انعكس فثلث الالف اسية ثم يقسم بين
هذه الاربعة وهوان يقسم ما بقي من ماله بعد التكفين والدين
والوصية بين ورثة اي الذين ثبت ارثهم بالكتاب كما لمذكورين
في الآيات القرآنية والسنة كمن ذكر في الاحاديث نحوه قوله عليه السلام
اطعموا الجملات السدس واجمع الالة كالجواب ابن الابن وبنات الابن
وساير من علم تور بشهم بالاجماع وقد يقال لم يرد واجماع الالة ما هو
المشهور منه بل اراد به ما يتناول ايضا اجتماعهم في الاطعام

الالف واللام في باب ما يورث من ماله
بما لا يورث من ماله في باب ما يورث من ماله
بما لا يورث من ماله في باب ما يورث من ماله

والله اعلم بالصواب
قال ابن عبد البر
قلت ما لم يشترط يوم الغيبة كمن يوصي
عاجله من ماله من ماله من ماله
مات ولم يوصي بثلث ماله
قال ابن عبد البر
قلت ما لم يشترط يوم الغيبة كمن يوصي
عاجله من ماله من ماله من ماله
مات ولم يوصي بثلث ماله
قال ابن عبد البر
قلت ما لم يشترط يوم الغيبة كمن يوصي
عاجله من ماله من ماله من ماله
مات ولم يوصي بثلث ماله

والله اعلم بالصواب
قال ابن عبد البر
قلت ما لم يشترط يوم الغيبة كمن يوصي
عاجله من ماله من ماله من ماله
مات ولم يوصي بثلث ماله
قال ابن عبد البر
قلت ما لم يشترط يوم الغيبة كمن يوصي
عاجله من ماله من ماله من ماله
مات ولم يوصي بثلث ماله
قال ابن عبد البر
قلت ما لم يشترط يوم الغيبة كمن يوصي
عاجله من ماله من ماله من ماله
مات ولم يوصي بثلث ماله

بمنازل من المصلحة حم
بمنازل الخرابه في البين ما
تقدم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فول من هذه السبب اشارة الى ان السبب السحق
الادوية اطوان شبيب وسبب اما السبب السحق
والمولد دية والافون والعمود والطائر ويا شبيب
منها واما السبب فانه اوجيه والولاد ورحمكم

والعلم ان كون الزنوف من اهل العصبية السببية
ليس على الاعطاف مثل الومات رجل عوفي وذك
سنة ورجل عوفي وغان كان احد هذه
الجمعت حرة الاصل فانه مقدم على العصبية
السببية وان كانت مقدمة على العصبية
مقدمة على الزنوف فانه مقدم على العصبية
الجمعة على الزنوف فانه مقدم على العصبية
لاشئ المقتضى ايها من الولا اصل لان الولا
يترج الام والولا اللاح على انه قد اعطى لها
كونا في حق الحيوان الصنف فانه ليس من الولا
الا واحد بعد واحد منه منه

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written diagonally across the bottom of the page.

٢٥

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is written on a light-colored, aged paper with some visible texture and slight discoloration. The script is dense and fills the lower half of the page.

هذا هو الأصل في الميراث...
والأصل في الميراث...
والأصل في الميراث...

مولى المولات واذا كان الآخر أيضا بمول النسب قال لا قول مثل ذلك
وقد وردت كل منهما صاحبة وعقل عنه وبموجب ان يرجع عن عقد المولات
ما لم يعقل عنه مولاة وكان ابراهيم النخعي يقول اذا سلم الرجل على يد رجل ثم
والاه حج قال غمسل الأئمة الخرساني ليس السلام على يده سلطان في صحة
عقد المولات وانما ذكره فيه على سبيل العادة وكان الشعبي يقول لا ولا
الأولاء العتقة وبه أخذت فحق وهو مذموم زيد بن ثابت وما ذهبا إليه
مذهب عمر وعلي بن مسعود وانما اخروا مولى المولات عن ذوى الارحام
ثم القى بالنسب على الغير بحيث لم يثبت عليه باقاره من ذلك الغير اذا
مات الميراث على اقراره يعني ان هذا الميراث هو في الارث عن مولى المولات
وتقدم على الموصى له بجميع المال واغتر فيه ثمة فيقول الاول ان يكون الاقرار
بنسب من الميراث متضمنا لاقراره بنسب على غيره كما اذا اقر بكون النسب باذنه
فانه يتضمن اقراره على ابياته ابناءه اني ان يكون ذلك الاقرار بحيث
لا يثبت بنسب من ذلك الغير كما اذا لم يصدق ابوه في هذا النسب الثالث
ان يموت الميراث على اقراره وقواية القيد بظاهره اما الاول فان اقراره
بمولى نسبه من اذ لم يتضمن تحصيل نسبه على غيره واستعمل على شرعيا صحت اقراره
بموت نسبه من اذ اقراره فيما ذكره من الورثة النسبية كان قوله
بانه ائمة وانما الثاني فكلما اذا صدق ابوه في ذلك النسب ثبت باقراره
على هذا الوجه نسبه من ابيه ايضا وكان يجوز اقراره وكذا الحال
اذا اقر بانه ذموي في ذلك جده فانه يكون محال منه جديا فيما ذكره

هذا هو الأصل في الميراث...
والأصل في الميراث...
والأصل في الميراث...

الشعبي في الميراث...
والأصل في الميراث...

هذا هو الأصل في الميراث...
والأصل في الميراث...

هذا هو الأصل في الميراث...
والأصل في الميراث...

هذا هو الأصل في الميراث...
والأصل في الميراث...

هذا هو الأصل في الميراث...
والأصل في الميراث...

واما ان ثبت فكلما اذا رجع الميراث عن ذلك الاقرار لا يثبت قطعا فلا يثبت
بالارث أصلا واذا اجتمعت هذه الصفات في الميراث صار عتقا وارثا
في المرتبة المذكورة وذلك لان الميراث في هذه الصورة كان هو البنيان
النسب استحقاق المال بالارث لكن اقراره بالنسب باطل لا تحصيل نسبه
على غيره والاقرار على الغير يوجب اقراره بالميراث لا لا يوجب
الى غيره اذ الميراث له وارث مؤثرون ثم الموصى له بما زاد على الثلث ان
اذا اعدم من تقدم ذكره يبداه من اوصى له بجميع المال فيكمل له وصية لان منعه
عنا زاد على الثلث كان لاجل الورثة فاذا لم يوجد منهم احد فله من ثلث ما بقي
له كلكا وانما اخذ ذلك عن الميراث بن علي ان لا ينعى قرابة بخلاف الموصى له ثم
بيت المال اي اذ لم يوجد احد من المذكورين يوضع التركة في بيت المال
على ان ياتي بال من يبيع فصار بيع المسلمين فيوضع هناك وليس ذلك بطريق
الارث بن علي انهم اخرون لا يرى ان الذي اذ الميراث له وارث بوضع
ماله في بيت المال ولا يثبت للمسلم من الكفار ويشهد له ايضا ان يستوي
بين المذكور والاثبات من المسلمين في العطية من ذلك المال ولا تسوية
بينهما في الميراث وعنه الشافعي ان ثبت المال ان كان منتظما
على ذوى الارحام والرد وان لم ينتظم رد اولاد ذوى الارحام
الفروض النسبية بنسبة فرايضهم ثم يفرق الى ذوى الارحام و
للميراث عندهم اصل مولى المولات ولا للميراث بالنسب على الغير
ولا للميراث بجميع المال كما ثبتت عليه **فصل** المانع من الارث

هذا هو الأصل في الميراث...
والأصل في الميراث...

هذا هو الأصل في الميراث...
والأصل في الميراث...

هذا هو الأصل في الميراث...
والأصل في الميراث...

قال ابو يوسف رحمه الله ان اهل البني
 تهموا الى اهل البيت عطف
 برونه فان اقرانه على اهل البيت
 وقال ابو يوسف رحمه الله ان اهل البني
 لا يرون البني من اهل البيت عطف
 لا يرون البني من اهل البيت عطف

دليلنا لا يخرج الصبي والخوف
دليلنا لا يخرج الصبي والخوف

من المقتول
والقائد من الميراث
سبيك من الميراث
سبيك من الميراث

واذا المبكين قالوا حقيقه لم يبق غير هذا التفسير في حمان البراءة والكفران

ع

الاسلام يعلم ولا يعلم

والتوكلتم يقبل شأنا منكم عليه
لا تبالوا ولا تلهوا فكم اعلم

المسرح الفارسي
وباباين الموهبي
بنها الفارسي
في باباين قاسم

فخ

ولا تاتى بفتح الميم انما على اللام
والسليم على اللام على اللام
ويغنى يغنى يغنى يغنى يغنى

دعای خجسته

والمعتمد على الله تعالى
والله اعلم بالصواب

[illegible]

وَمَا أَزِيدُهُمْ وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُم بَعَثَ فِيهِمْ مُوسَىٰ
بِآيَاتِنَا فَتَوَلَّوْا وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقَوْمَ الَّذِي
كَفَرُوا وَأَعَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا لِّمَا
كَفَرُوا بِآيَاتِنَا فَتَوَلَّوْا وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا
الْقَوْمَ الَّذِي كَفَرُوا وَأَعَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا
شَدِيدًا لِّمَا كَفَرُوا بِآيَاتِنَا فَتَوَلَّوْا

المسألة

رسالة السيد الشريف
محمد بن محمد بن
أبي عبد الله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
ما كنا لنهتدي لہ
ما كنا لنهتدي لہ

دخا ارفا ارفا ارفا ارفا

لا يجوز اختلاف الملة والرابع اختلاف الدارين اما حقيقة كما هو في الدارين
فان امانات الدارين في دار السلام وله ابناء واولاد في دار الاسلام
او امانات الدارين في دار الاسلام وله ابناء واولاد في دار الاسلام
احدهما من الاخوان الذين من اهل دار الاسلام والآخر من اهل
دار اوطاب فهما وان اختلفوا في نسب الدارين حقيقة فيقطع الولاء
بينهما فيقطع الولاء الجسدية على الولاية لان الولاء يختلف
المورث في ماله ملكا ويزاد تصرفا او حكميا مستأمن والذين في الدارين
من دارين مختلفين اما المثل الاول فهو ظاهر لان الدارين اذا دخل
دار الاسلام بايمان فهو والذين في دار واحدة حقيقة لكنهما في دارين
مختلفين حكميا لان المستأمن اهل دار اوطاب حكميا لا يرى ان يمكن
من ارجوع اليها ولا يمكن من استدامة الولاية في دارنا بخلاف الذي علمنا
بينهما اذ امانات المستأمن يوقف ماله لورثته الذين في دار اوطاب
لان حكم الامان باق في ماله باقية ومن حجة حق ايصال ماله لورثته فلا يفرق
الى بيت المال كما اذ امانات الدارين ولا وارث له على ما قرره موضع ما في بيت
المال واما المثال الثاني فان قيل كما قيل على ان الوبيين في داريهما
المختلفين اجماعا عليه ان من قبيل اختلاف الدارين حقيقة فكلان حقيقة
ان يقدم على قوله او حكميا ويحتاج الى ان يجاب بان الكون ملة واحدة
فان حكماء كلهم في دار واحدة حقيقة فلا خلاف بين داريهما انما حكم الحكم
دون الحقيقة مع انه مر عليه ان كون الكون ملة واحدة او حكميا لان الكون

لا يجوز اختلاف الملة والرابع اختلاف الدارين اما حقيقة كما هو في الدارين
فان امانات الدارين في دار الاسلام وله ابناء واولاد في دار الاسلام
او امانات الدارين في دار الاسلام وله ابناء واولاد في دار الاسلام
احدهما من الاخوان الذين من اهل دار الاسلام والآخر من اهل
دار اوطاب فهما وان اختلفوا في نسب الدارين حقيقة فيقطع الولاء
بينهما فيقطع الولاء الجسدية على الولاية لان الولاء يختلف
المورث في ماله ملكا ويزاد تصرفا او حكميا مستأمن والذين في الدارين
من دارين مختلفين اما المثل الاول فهو ظاهر لان الدارين اذا دخل
دار الاسلام بايمان فهو والذين في دار واحدة حقيقة لكنهما في دارين
مختلفين حكميا لان المستأمن اهل دار اوطاب حكميا لا يرى ان يمكن
من ارجوع اليها ولا يمكن من استدامة الولاية في دارنا بخلاف الذي علمنا
بينهما اذ امانات المستأمن يوقف ماله لورثته الذين في دار اوطاب
لان حكم الامان باق في ماله باقية ومن حجة حق ايصال ماله لورثته فلا يفرق
الى بيت المال كما اذ امانات الدارين ولا وارث له على ما قرره موضع ما في بيت
المال واما المثال الثاني فان قيل كما قيل على ان الوبيين في داريهما
المختلفين اجماعا عليه ان من قبيل اختلاف الدارين حقيقة فكلان حقيقة
ان يقدم على قوله او حكميا ويحتاج الى ان يجاب بان الكون ملة واحدة
فان حكماء كلهم في دار واحدة حقيقة فلا خلاف بين داريهما انما حكم الحكم
دون الحقيقة مع انه مر عليه ان كون الكون ملة واحدة او حكميا لان الكون

فان امانات الدارين في دار الاسلام وله ابناء واولاد في دار الاسلام
او امانات الدارين في دار الاسلام وله ابناء واولاد في دار الاسلام
احدهما من الاخوان الذين من اهل دار الاسلام والآخر من اهل
دار اوطاب فهما وان اختلفوا في نسب الدارين حقيقة فيقطع الولاء
بينهما فيقطع الولاء الجسدية على الولاية لان الولاء يختلف
المورث في ماله ملكا ويزاد تصرفا او حكميا مستأمن والذين في الدارين
من دارين مختلفين اما المثل الاول فهو ظاهر لان الدارين اذا دخل
دار الاسلام بايمان فهو والذين في دار واحدة حقيقة لكنهما في دارين
مختلفين حكميا لان المستأمن اهل دار اوطاب حكميا لا يرى ان يمكن
من ارجوع اليها ولا يمكن من استدامة الولاية في دارنا بخلاف الذي علمنا
بينهما اذ امانات المستأمن يوقف ماله لورثته الذين في دار اوطاب
لان حكم الامان باق في ماله باقية ومن حجة حق ايصال ماله لورثته فلا يفرق
الى بيت المال كما اذ امانات الدارين ولا وارث له على ما قرره موضع ما في بيت
المال واما المثال الثاني فان قيل كما قيل على ان الوبيين في داريهما
المختلفين اجماعا عليه ان من قبيل اختلاف الدارين حقيقة فكلان حقيقة
ان يقدم على قوله او حكميا ويحتاج الى ان يجاب بان الكون ملة واحدة
فان حكماء كلهم في دار واحدة حقيقة فلا خلاف بين داريهما انما حكم الحكم
دون الحقيقة مع انه مر عليه ان كون الكون ملة واحدة او حكميا لان الكون

على

على مثل شتى حقيقة ذلك لا يقتضيه كون دارهم واحدة حقيقة بل حكم
وان حمل على الوبيين من دارين مختلفين حقيقة لكنهما في دار الاسلام
بالاستئمان فهما في دار واحدة حقيقة وفي دارين مختلفين حكميا لم يتجه
عليه ما ذكرناه ويؤيد حجة على هذا المعنى ان قال من دارين لاني ولدين
وان كان الاولي برج ان يقول او المستأمنين بدل او الوبيين
وكذا ترك هذه الاولي اشارة الى انه يمكن جعل مثل الاختلافين والظاهر
ان الوبيين المذكورين ان كانا في داريهما كان الاختلاف في الدارين حقيقة
حقيقة وان كانا في دارنا كان الاختلاف حكميا لاننا نجعل كل واحد
منهما كانه في داره التي خرج منها البنا بامان فلا يتوارثان في دار
الاسلام الا اذا صار اهل دار واحدة واذ كان الوبيان المستأمنين دار
واحدة ثبتت بينهما التوارث لا يرى ان المستأمنين ان كانوا
من دار واحدة قبل شهادة بعضهم على بعض وان كانوا من دارين
لم يقبل فله التوارث لان الشهادة والميراث من باب الولاية
والدارنا مختلف باختلاف المنفعة اى العكر واختلاف الملك
لانقطاع العصمة فيما بينهم كان يكون مستأما احد الملكين في الطهنة
وله دار ومثله والاخر في الترك وله دار ومثله اخرى وانقطعت
العصمة فيما بينهم حتى يستحل كل منهما قتال الآخر واذ اظفر رجل من
احدهما رجل من عسكر الآخر قبل قتال الدارين فمقتل فمقتل فمقتل
الولاية لا تراثا تبني على العصمة والولاية واما اذا كان بينهما تناقض وثنا
فان يقطع

فان امانات الدارين في دار الاسلام وله ابناء واولاد في دار الاسلام
او امانات الدارين في دار الاسلام وله ابناء واولاد في دار الاسلام
احدهما من الاخوان الذين من اهل دار الاسلام والآخر من اهل
دار اوطاب فهما وان اختلفوا في نسب الدارين حقيقة فيقطع الولاء
بينهما فيقطع الولاء الجسدية على الولاية لان الولاء يختلف
المورث في ماله ملكا ويزاد تصرفا او حكميا مستأمن والذين في الدارين
من دارين مختلفين اما المثل الاول فهو ظاهر لان الدارين اذا دخل
دار الاسلام بايمان فهو والذين في دار واحدة حقيقة لكنهما في دارين
مختلفين حكميا لان المستأمن اهل دار اوطاب حكميا لا يرى ان يمكن
من ارجوع اليها ولا يمكن من استدامة الولاية في دارنا بخلاف الذي علمنا
بينهما اذ امانات المستأمن يوقف ماله لورثته الذين في دار اوطاب
لان حكم الامان باق في ماله باقية ومن حجة حق ايصال ماله لورثته فلا يفرق
الى بيت المال كما اذ امانات الدارين ولا وارث له على ما قرره موضع ما في بيت
المال واما المثال الثاني فان قيل كما قيل على ان الوبيين في داريهما
المختلفين اجماعا عليه ان من قبيل اختلاف الدارين حقيقة فكلان حقيقة
ان يقدم على قوله او حكميا ويحتاج الى ان يجاب بان الكون ملة واحدة
فان حكماء كلهم في دار واحدة حقيقة فلا خلاف بين داريهما انما حكم الحكم
دون الحقيقة مع انه مر عليه ان كون الكون ملة واحدة او حكميا لان الكون

فان امانات الدارين في دار الاسلام وله ابناء واولاد في دار الاسلام
او امانات الدارين في دار الاسلام وله ابناء واولاد في دار الاسلام
احدهما من الاخوان الذين من اهل دار الاسلام والآخر من اهل
دار اوطاب فهما وان اختلفوا في نسب الدارين حقيقة فيقطع الولاء
بينهما فيقطع الولاء الجسدية على الولاية لان الولاء يختلف
المورث في ماله ملكا ويزاد تصرفا او حكميا مستأمن والذين في الدارين
من دارين مختلفين اما المثل الاول فهو ظاهر لان الدارين اذا دخل
دار الاسلام بايمان فهو والذين في دار واحدة حقيقة لكنهما في دارين
مختلفين حكميا لان المستأمن اهل دار اوطاب حكميا لا يرى ان يمكن
من ارجوع اليها ولا يمكن من استدامة الولاية في دارنا بخلاف الذي علمنا
بينهما اذ امانات المستأمن يوقف ماله لورثته الذين في دار اوطاب
لان حكم الامان باق في ماله باقية ومن حجة حق ايصال ماله لورثته فلا يفرق
الى بيت المال كما اذ امانات الدارين ولا وارث له على ما قرره موضع ما في بيت
المال واما المثال الثاني فان قيل كما قيل على ان الوبيين في داريهما
المختلفين اجماعا عليه ان من قبيل اختلاف الدارين حقيقة فكلان حقيقة
ان يقدم على قوله او حكميا ويحتاج الى ان يجاب بان الكون ملة واحدة
فان حكماء كلهم في دار واحدة حقيقة فلا خلاف بين داريهما انما حكم الحكم
دون الحقيقة مع انه مر عليه ان كون الكون ملة واحدة او حكميا لان الكون

على

هذا هو النصف الثاني من الثلث وهو الثلث الذي ذكره في موضعين ايضا فقال غلام الثلث وقال وان كانوا اى اولاد الام اكثر من ذلك فلم يشركوا في الثلث والسادس نصف نصف الثلثين وهو السدس المذكور في غنة مواضع حيث قال ولا يورث لكل واحد منها السدس وقال فان كان له اخوة غلام السدس وقال في حق ولد الام وولد اخواته فلكل واحد منها السدس واصحاب هذه السهام اى مستحقها سواء علم استحقاقهم لم ينص الكتاب او بغيره من الدليل اثني عشر نورا اربعة من الرجال وهم الاب والجد الصحيح وهو اب الاب وان علا والام والام والزوجة قدام الاب على الجدة كونه محجبا بالاب وكذا يحجب الجدة الاجلام اجماعا وتقدم على الزوج لان النسب اقوى من السب كما عرفت وتمايز من النساء وهن الزوجة والبنت وبنت الابن وان سقطت والاخت لاب وام والاخت لاب والاخت لأم والام والجدة صحيح وهي التي لا تدخل في نسبها الى الميت جدها تقدم الزوجة على البنت لانها اصل الولادة اذ من يات تولد الاولاد وليقع ذكرها قريبا من ذكر الزوج وتقدم البنت على بنت الابن كونه اقرب الى الميت محجبا لان بنت الابن تقوم مقام البنت عند عدلها واخا الاخت لاب وام عن بنت الابن كونه ابعد منها في القوابة وتقدم على الاخت لانه لقوة القوابة ولان الاخت لاب تقوم مقامها عند عدلها وتقدم على الاخت لأم لان قرابة الاب اقوى من قرابة الام وتقدم الاخت لأم على الام

على احد انهما كانت الوارثين الواحدة والورثة ثمانية وليس اختلاف الدار مانع من الارث عند الشفعي اصلا وهو عندنا مانع فيما بين الكفار دون المسلمين بنسب التوارث بين اهل البغى واهل العدل وان اختلف المنفعة الملك وذلك لان دار الاسلام ودار احكامها مختلفة الدارين فيما بين المسلمين باختلاف المنفعة والملك لان حكم الاسلام يحكمهم واما دار الحرب فهي دار كفر وغلبة فباختلاف المنفعة والملك يتباين الدارين فيما بينهم ويتباينها ينقطع الولاية والتوارث وكذا اذا خرجوا اليها كاعز ولم يتوض الشيخ نهرا لاستبصارها تخرج الموتى في الغزى والحق وان كان مانعا عن الميراث على الاصح لكونه اياه في آخر الكتاب مفصلا **باب معرفة الفروض** **مستحقها الفروض** المقدرة اى السهام المعينة في باب الميراث المذكورة في كتاب الله تعالى ستة الاول النصف وقد ذكره في غنة مواضع فقال الله تعالى وان كانت اى البنت واحدة فلها النصف وقيل وكنتم نصف ما ترك ازواجكم وقال ولد اخيت فلها نصف ما ترك والثاني نصف النصف وهو الربع المذكور في المواضع حيث قال اولكم الربع ما ترك وقال ولهن الربع مما تركن وان كنتم نصف نصف النصف وهو الثمن وذكره مرة واحدة فقال فلتهن الثمن مما تركن والربع الثلثا وقد ذكره في موضعين فقال في حق البنت فان كن نسأ فوق اثنتين فلتهن ثلثا ما ترك وفي حق الاخوات فان كانت اثنتين فلها الثلثا

فختلف في معرفة الفروض

في حق النساء

هذا هو النصف الثاني من الثلث وهو الثلث الذي ذكره في موضعين ايضا فقال غلام الثلث وقال وان كانوا اى اولاد الام اكثر من ذلك فلم يشركوا في الثلث والسادس نصف نصف الثلثين وهو السدس المذكور في غنة مواضع حيث قال ولا يورث لكل واحد منها السدس وقال فان كان له اخوة غلام السدس وقال في حق ولد الام وولد اخواته فلكل واحد منها السدس واصحاب هذه السهام اى مستحقها سواء علم استحقاقهم لم ينص الكتاب او بغيره من الدليل اثني عشر نورا اربعة من الرجال وهم الاب والجد الصحيح وهو اب الاب وان علا والام والام والزوجة قدام الاب على الجدة كونه محجبا بالاب وكذا يحجب الجدة الاجلام اجماعا وتقدم على الزوج لان النسب اقوى من السب كما عرفت وتمايز من النساء وهن الزوجة والبنت وبنت الابن وان سقطت والاخت لاب وام والاخت لاب والاخت لأم والام والجدة صحيح وهي التي لا تدخل في نسبها الى الميت جدها تقدم الزوجة على البنت لانها اصل الولادة اذ من يات تولد الاولاد وليقع ذكرها قريبا من ذكر الزوج وتقدم البنت على بنت الابن كونه اقرب الى الميت محجبا لان بنت الابن تقوم مقام البنت عند عدلها واخا الاخت لاب وام عن بنت الابن كونه ابعد منها في القوابة وتقدم على الاخت لانه لقوة القوابة ولان الاخت لاب تقوم مقامها عند عدلها وتقدم على الاخت لأم لان قرابة الاب اقوى من قرابة الام وتقدم الاخت لأم على الام

والخمس

والخمس نصف الثلثين وهو الثلث الذي ذكره في موضعين ايضا فقال غلام الثلث وقال وان كانوا اى اولاد الام اكثر من ذلك فلم يشركوا في الثلث والسادس نصف نصف الثلثين وهو السدس المذكور في غنة مواضع حيث قال ولا يورث لكل واحد منها السدس وقال فان كان له اخوة غلام السدس وقال في حق ولد الام وولد اخواته فلكل واحد منها السدس واصحاب هذه السهام اى مستحقها سواء علم استحقاقهم لم ينص الكتاب او بغيره من الدليل اثني عشر نورا اربعة من الرجال وهم الاب والجد الصحيح وهو اب الاب وان علا والام والام والزوجة قدام الاب على الجدة كونه محجبا بالاب وكذا يحجب الجدة الاجلام اجماعا وتقدم على الزوج لان النسب اقوى من السب كما عرفت وتمايز من النساء وهن الزوجة والبنت وبنت الابن وان سقطت والاخت لاب وام والاخت لاب والاخت لأم والام والجدة صحيح وهي التي لا تدخل في نسبها الى الميت جدها تقدم الزوجة على البنت لانها اصل الولادة اذ من يات تولد الاولاد وليقع ذكرها قريبا من ذكر الزوج وتقدم البنت على بنت الابن كونه اقرب الى الميت محجبا لان بنت الابن تقوم مقام البنت عند عدلها واخا الاخت لاب وام عن بنت الابن كونه ابعد منها في القوابة وتقدم على الاخت لانه لقوة القوابة ولان الاخت لاب تقوم مقامها عند عدلها وتقدم على الاخت لأم لان قرابة الاب اقوى من قرابة الام وتقدم الاخت لأم على الام

هذا هو النصف الثاني من الثلث وهو الثلث الذي ذكره في موضعين ايضا فقال غلام الثلث وقال وان كانوا اى اولاد الام اكثر من ذلك فلم يشركوا في الثلث والسادس نصف نصف الثلثين وهو السدس المذكور في غنة مواضع حيث قال ولا يورث لكل واحد منها السدس وقال فان كان له اخوة غلام السدس وقال في حق ولد الام وولد اخواته فلكل واحد منها السدس واصحاب هذه السهام اى مستحقها سواء علم استحقاقهم لم ينص الكتاب او بغيره من الدليل اثني عشر نورا اربعة من الرجال وهم الاب والجد الصحيح وهو اب الاب وان علا والام والام والزوجة قدام الاب على الجدة كونه محجبا بالاب وكذا يحجب الجدة الاجلام اجماعا وتقدم على الزوج لان النسب اقوى من السب كما عرفت وتمايز من النساء وهن الزوجة والبنت وبنت الابن وان سقطت والاخت لاب وام والاخت لاب والاخت لأم والام والجدة صحيح وهي التي لا تدخل في نسبها الى الميت جدها تقدم الزوجة على البنت لانها اصل الولادة اذ من يات تولد الاولاد وليقع ذكرها قريبا من ذكر الزوج وتقدم البنت على بنت الابن كونه اقرب الى الميت محجبا لان بنت الابن تقوم مقام البنت عند عدلها واخا الاخت لاب وام عن بنت الابن كونه ابعد منها في القوابة وتقدم على الاخت لانه لقوة القوابة ولان الاخت لاب تقوم مقامها عند عدلها وتقدم على الاخت لأم لان قرابة الاب اقوى من قرابة الام وتقدم الاخت لأم على الام

صورة الجدات الصحيحات
من طواف الاب من طواف الام
اب ام
ام ام
ام ام
ام ام
صورة الجدات الفاسدات
من طواف الام من طواف الاب
اب ام
ام ام
ام ام
ام ام

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان السدس هو الابن
 لان الام لا تزني مع الابن ولا مع الابن
 لان الام لا تزني مع الابن ولا مع الابن

لان الاثنين لاقم تجبان الام من الثلث الى السدس وحسن الجانب
 يقدم على المحبوب وتقدم الام على الجدة كونهما اقرب لا يقال تقدم الاب
 في الرجال يقتضي تقدم الام في النساء لانما قول معروف نصيب الام يتوقف
 على معرفته نصيب الاخوات من وجودهن العكس وقيد الجدة بالعمية
 وقسمها بالتي لا تدخل في نسبها الى الميت جدها وهو الذي لا يدخل
 الى الميت ام ضرورة انه يقال الجدة الصبي المفسر كما سيأتي بكلامه
 لا يدخل في نسبته الى الميت ام فالجدة اذا دخلت نسبته عن الجدة القاصدة
 كانت صحيحة سواء كانت مدلية بمحض الاثنية كانت الام وام ام الام
 او بمحض الذكورة كانت الام اب وام اب الاب او بمحض منها كام ام الام
 وهي صاحبة الفرض في الجدة كالجدة الصحيحة في الاجداد واذا دخلت
 الجدة القاصدة كانت فاسدة ومنسوبة لمخلط الذكور والاناث كانت ام اب
 الام وام اب ام الاب وليست هي بصاحبة فرض كالجدة الفاسدة
 بل هي من ذوي الارحام الذين يرثون بالقوالب لا بعصية ولا بفرض
 لما لا بد من احوال ثلث الفرض المطلق الى الحال من التعصيب وهو
 السدس وذلك مع الابن او ابن الابن وان سفل والنسب والتعصيب
 معا وذلك مع الابنة او ابنة الابن وان سفلت وبيان ذلك ان
 تعالى قال ولا يورث للكل واحد منها السدس مما ترك ان كان له ولد وهذا
 تنصيص على ان فرض الاب مع الولد هو السدس لكن اسم الولد يتناول
 الابن والبنت فان كان مع الاب ابن فله فرضه اعني السدس والباقي

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان السدس هو الابن
 لان الام لا تزني مع الابن ولا مع الابن

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان السدس هو الابن
 لان الام لا تزني مع الابن ولا مع الابن

للأب

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان السدس هو الابن

للأب ان تولد عليه السلام الخوة الفوايض بالهلال فما بقية فلا ولي رجل ذكر
 واولى الرجال من العصبات هو الابن كما استوفوا وان كانت موصية
 لاسدس للبنت النصف بالفرض فباقي فلا بد لاولى رجل ذكر
 من العصبات عند عدم الابن وابنه والتعصيب لمحض وذلك عند عدم
 الولد وولد الابن وان سفل وذلك لقول تعالى فان لم يكن له ولد
 وورثه ابواه فلا اله الثلث اذ يفهم من ان الباقي لاب فكونه
 والجدة الصحيح وهو الذي لا يدخل في نسبته الى الميت ام كلاب عند عدمه
 في ثبوت تلك الاحوال الثلث بل في جميع الاحكام الميراث الا في اربع
 مسائل وسند ذكرها ان شاء الله تعالى الاولى ان ام الاب لا ترث معه وترث
 مع الجدة والثانية ان الميت اذا ترك الابوين واحد الزوجين فلا
 ثلث ما بقي بعد نصيب احد الزوجين ولو كان الاب جده فلا ثلث
 جميع المال عند ابي يوسف فان لها ثلث الباقي ايضا وان لته ان
 بنى الاعيان والعلات كلهم يسقطون مع الاب باجماع ولا يسقطون
 مع الجدة الا عند ابي حنيفة والرابعة ان اب المعقود مع ابنة يأخذ
 سدس الولاء عند ابي يوسف وليس للجدة ذلك بل الولاء كله للابن
 ولا فرق بينهما عند سائر الامة اذ لا يأخذان شيئا من الولاء الا اذا
 جعل المسئلة الثانية مسئلتين كما في عبارة الكتب بنحو الاول ان
 الثاني خمس مسائل وسياطيك تتم الكلام ويستط الجدة بالاب لان الآ
 اصل في قرابة الجدة الى الميت واعتراض على هذا التعليل بان يزعم

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان السدس هو الابن
 لان الام لا تزني مع الابن ولا مع الابن

يقال

منه سقط اولاد الام بالام لانها اصل في قرابة اولادها وقد ينفج بابها
 انضمام العصبية التي ترجع بزيادة القرب والجدة الصحيح هو الذي لا ينفج
 في نسبة الى الميت ام كاب الاب وان علما وان اراد ان يذكر الاخ
 لام في فضل الرجال وكانت الاخ لام مساوية في الاحكام ثم
 الكلام كسبا يحتاج الى ذكر ما في فضل النساء فقال واما اولاد الام
 فاحوال ثلث السدس للواحد لولته وان كان رجل يورث كلاً
 او امرأة ولها اخ او اخت فكل واحد منهما السدس والآخر والآخر اولاد
 الام اجماعا ويدل عليه قراءة قوله اخ او اخت من الام والثلث
 للثنتين فصاعدا كقولهم فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث
 وكوهم وانما سهم في القسمة والاحتقاق سواء في القسمة فكلان الثلث
 منقسم ما يخذله الذكر كما دل عليه جملهم شركاء في الثلث واما في الاحتقاق
 فلان الواحد منهم ذكر كالواحد من السدس واذا تعدوا ذكورا
 او انثى او مختلطين استحقوا الثلث ولا يجزئ عليك ان الاحتقاق
 يتم الواحد والمتعدد بخلاف القسمة ويسقطون بالولد وولد الابن
 وان سفل وبالباب والجدة بالاتفاق لانهم من قبيل الكلاله كما علم
 من الآية وقد اشترط في ارباعهم عدم الولد والوالدة اجماعا لقوله تعالى
 قل الله يفتكم في الكلاله ان احراءكم ليس له ولد وله اخت فلها
 وقوله عليه السلام الكلاله من ليس له ولد ولا والد لكن ولد الابن
 واخل في الولد لقوله تعالى يا بني آدم واجد اخل في الولد بقوله تعالى كما فرج

طوال اولاد الام

في حكمه في قرابة

ياخذ مثل

بمنزلة

ابويكم

ابويكم من ابنة سحح مضمنا فلا رث لا اولاد الام مع هؤلاء ثم لفظ
 الكلاله في الاصل بمعنى الاعيان وذباب التوبة كقولها قل لست الا
 لها من الكلاله ثم استعملت لقرابة من هذا الولد والوالدة كما هي
 كالة ضعيفة بالقياس الى قرابة الولادة وتطلق ايضا على من لم يخلف
 ولدا او لولا او على من ليس بولد ولا والد من المخلفين واما الفرع
 فحالتان النصف عند عدم الولد وولد الابن وان سفل اي عند عدمهما
 معا ولذلك عطف بالولد والرجوع مع الولد او ولد الابن وان سفل
 اي يكفي وجود احد منهما في ذلك ومن ثم عطف بالولد وكلن الماليتين
 صرح بهما في نظم القوان كما عرفت ذكر السهام **فصل النساء والزوجات**
 حالتان الربع للواحدة فصاعدا في عدم الولد وولد الابن وان سفل
 والثلث مع الولد وولد الابن وان سفل فقد صرح بالثنتين الجاليتين
 ايضا في نظم الآية المذكورة هناك وقد روي بين نصبي
 الزوجتين ان للذكر منها نصف حظ الانثى على التقديرين والماثل
 الصلب فاحوال ثلث النصف للواحدة وهذه هي صريح الآية والماثل
 للثنتين فصاعدا والمنصوص عليه في القوان صريح انما ان كن نساء
 فوق اثنتين فلهن الثلثان مما ترك واما ان كانت الاثنتان فلهما
 عند ابن عباس رضى حكم الواحدة وهو ظاهر وعند سائر الصحابة حكم
 الجماعة وعلى قولهم بوجوه ثلثة الاول ان قال الله تعالى للذكر مثل
 حظ الانثيين وادنى مراتب الاثنتين وبنيت فلان ح

لا ينفج

طوال اولاد الام

في حكمه في قرابة

طوال اولاد الام

على تقدير ان لا يكون معها ولد

حكم الاثنتان

عنه الافراد عنه كالبنيات والافخات واما اذا لم يكن كذلك فلا يصير عصبة
كبنات الافخات والاعمام مع بنهم واجيب عن الاول بان استحقاق
الصليبين بالفرض واستحقاق بنات الابن بالتعصيب بهما سببان
مختلفان فلا ينفصلان الى الآخر فلا زيادة على الثنتين
وعن الثاني بان بنت الابن صاحبة فرض عند الافراد عن ابن
الابن كغيرها بحجوبة بالصليبين ههنا لا يرى انما ينفصل عن النصف عند
عدم الصليبين بخلاف بنات الاخ والعلم ان الفرض لها عند افرادها
عن ابينها فلا تقصر عن عصبة بهذا الحكم اذا كان الغلام تحت ايمن
واما اذا كان اسفل منهن فالحكم كذلك ايضا عندنا في ظاهر المذهب
وقال بعض المتأخرين لا يعصبون بل الباقي للغلام خاصة لان الذكر
انما يعصب من في درجة لامن هو اعلى منه فان ابن الابن لا يعصب
البنات الصليبية وايضا لا يعصب الذكر من هو اعلى منه لصار محروما
لان في ارث العصبة يقدم الاقرب على الابعد ذكر ان كان الاقرب
او انثى لا يرى ان الاخت لما صارت عصبة مع البنت قدمت
على ابن الاخ فاذا صار محروما فلم يعصب احد اولنا ان هذه الانثى
لو كانت في درجة الذكر لصارت بعصبة فماذا كانت اقرب منه لكانت
له تلك الاولى وكيف لا ومن في درجة الغلام ههنا من الاناث يستحق
شيئا والقول بان الاقرب من البنات محروم مع استحقاق الابعد
منهن يشبه الحال ويسقط اي بنات الابن بالابن بخلاف بنات

القلب فهذه ثلاثة الاحوال الثلث من الثلث الاخرى وما تم
 الاحوال الست لبنات الابن ولو ترك الميت ثلث بنات ابنه
 اسفل من بعض وترك ايضا ثلث بنات ابن ابن آخر بعضهم
 من بعض وترك ايضا ثلث بنات ابن ابن ابن آخر بعضهم
 اسفل من بعض هذه صورته **ميت** العليا من الفريق الاول
الفريق الاول **الفريق الثاني** **الفريق الثالث** لا يوارىها
 ابن ابن ابن احد لانها ثلث الى
 ابن بنت ابن الميت بواسطة
 ابن بنت ابن واحدة وليس في
 ابن بنت ابن بنات من
 والميت المستقيم من اليمين
 اليمين من اليمين
 يوارىها العليا من الفريق الثاني لان كل ما منها تدلى الى الميت
 بواسطة السفلي من الفريق الاول توارىها بواسطة من الفريق
 الثاني والعليا من الفريق الثالث اذ كل واحدة منهم تدلى
 الى الميت بثلاث وساطة السفلي من الفريق الثاني توارىها
 بواسطة من الفريق الثالث لانها اكل منها اليه بارج وساطة السفلي
 من الفريق الثالث لا يوارىها احد لانها لا تدلى بواسطة خمس
 في هذه البنات من هو كذا لك اذ عرفنا هذا فنقول للعليا من

والله اعلم
بما كنا
نقصد

وَمَعْرُوفَةُ ابْنِ فَرْوَيْهِ بَعْلِي وَغَيْرُهُمْ مِنْ قَوْمِ لُطَّافِ بْنِ الْأَوَّلِ
ابْنِ وَبَيْتٍ وَلَهُمَا ابْنَانِ ابْنُ ابْنِ وَبَيْتٍ وَلَهُمَا ابْنَانِ ابْنِ
ابْنِ وَبَيْتٍ فَعُولَا هُمُ الْوُزْنِيُّ الْأَوَّلُ وَدَوْلَةُ ابْنِ الْغَفِيِّ
ابْنِ قُتَيْبٍ وَلَهُمَا ابْنَانِ ابْنُ ابْنِ وَبَيْتٍ وَلَهُمَا ابْنَانِ ابْنِ
ابْنِ وَبَيْتٍ وَلَهُمَا ابْنَانِ ابْنُ ابْنِ وَبَيْتٍ فَعُولَا هُمُ الْوُزْنِيُّ
ابْنِ قُتَيْبٍ وَلَهُمَا ابْنَانِ ابْنُ ابْنِ وَبَيْتٍ وَلَهُمَا ابْنَانِ ابْنِ
ابْنِ وَبَيْتٍ وَلَهُمَا ابْنَانِ ابْنُ ابْنِ وَبَيْتٍ وَلَهُمَا ابْنَانِ ابْنِ
الْغَفِيِّ ابْنُ ابْنِ فَعُولَا هُمُ الْوُزْنِيُّ الْكَلَامُ وَبَيْتُ
الْجَنَاتِ فَعُولَا هُمُ الْوُزْنِيُّ الْكَلَامُ وَبَيْتُ
الْأَوَّلِ
بَعْلِي وَغَيْرُهُمْ مِنْ قَوْمِ لُطَّافِ بْنِ الْأَوَّلِ

النصف لانها قامت مقام بنت القلبية عند عدلها وللوسطى
 من الفريق الاول مع من يوازيها وهي العليا من الفريق الثاني
 الثلث تكملة للثلاثين وذلك لان العليا من الفريق الاول
 كانت مقام الصبية تام من دونها بدرجة واحدة مقام بنت
 الابن والاشئ للسفلى وهي الست الباقية من البناء التسع
 لانه قد كمل الثنتان تلك الثلث فلم يبق لباقيات فرض ويس
 لهن حصصه قطعا فلا يرثن من الشركة اصلا الا ان يكون ممتن
 اى مع تلك السفلى الست غلام فيعصب اى يعصب منهن
 من كانت خذاه ومن كانت فوقه كما سبق تقريره على قول عاتق
 القلبية وجمهور العلماء من لم يكن ذات سهم فانما تأخذ سهمها
 ولا يصير حصصه وهي العليا من الفريق الاول التي اخذت النصف
 والوسطى منهن مع العليا من الفريق الثاني حيث اخذت الثلث
 وهذا قيد معتبر فممن كانت فوقه دون من كانت خذاه فانه
 يعصمها مطلقا ويسقط من دونها من ذلك الغلام في الوجبة
 من السفلى فان كان الغلام مع السفلى من الفريق الاول اخذت
 العليا منهم النصف واخذت الوسطى منهم مع العليا من الفريق الثاني
 السس ويكون الثلث الباقي بين الغلام وبين السفلى من الاول
 والوسطى من الثاني والعليا من الثالث لذكر مثل حظ الانثيين انما
 ويسقط سفلى الثاني ووسطى الثالث وسفلىه وان كان الغلام مع

فيكون له السهم

السفلى

السفلى من الفريق الثاني في كان الثلث الباقي بينه وبين سفلى
 الاول ووسطى الثاني وسفلىه العليا من الثاني ووسطاه اسبلاء
 لذكر مثل حظ الانثيين وسقطت سفلى الثالث وان كان
 الغلام مع السفلى من الفريق الثاني كان الثلث الباقي
 بين الغلام وبين السفلى الست انما هذا ما اخرج به في الكتاب
 وان فرض الغلام مع العليا من الفريق الاول كان جميع المال
 بينه وبين اخيه لذكر مثل حظ الانثيين والاشئ للسفلى وصح
 ثمان وان فرض مع وسطى الاول فباخذ العليا الاول النصف
 والباقي لغلام مع من يوازيه وهي وسطى الاول والعليا الثاني لذكر
 مثل حظ الانثيين وكذا الحال اذا فرض مع العليا الثاني وانما
 تفصل المسألة في جميع هذه العود فعلى ما سيجنب به فيما بعد فلا حاجة
 الى ايراد ههنا واعلم ان العليا من بنيات الابن في اى
 درجة كانت متى اخذت الثلثين بالفرضية ثم اختلط الذكور
 بالاناث فعلى قول عامة الصحابة يعصب الذكور والاناث على التفصيل
 المذكور وعند ابن مسعود يكون الباقي من الثلثين للذكور
 وحدهم بالحصص كما مر وان اخذت العليا منهن النصف ثم
 اختلط الذكور بالاناث فان كان عدد الذكور اكثر من عدد
 الاناث او مساويا له كان الباقي بينهم لذكر مثل حظ الانثيين
 بالاتفاق وان كان عدد الاناث اكثر فعند العامة كذلك وعند

فيكون له السهم
 فيكون له السهم
 فيكون له السهم

فيكون له السهم
 فيكون له السهم
 فيكون له السهم

ابن مسعود لا يأنسح السس فانه كان ينظر الى ما هو اضر
بنات الابن من المعاسية ^{والسوس فيعطيهم ما هو اقل اضرارا}
عن الزيادة على الثلثين في حق البنات واعلم ان ذكر البنات على
اختلاف درجات كما ذكر في الكتاب يسمى مسئلة التثنية لانهما
لقد قترنا ^{وخمسة عشر} ^{الطراط} ^{ومثل} ^{الاذا} ^{ان} ^{الى} ^{استماعا} ^{فثبتت}
التثنية ^{ان} ^ع ^{القصد} ^{لثنية} ^{والسنة} ^ع ^{الاصحاح} ^{الى} ^{سماعها}
واما للاخوات لابل وام فاحوال نفس ذكر المصنوع اربعاً منها واخر
انى مست ليدكر ما مع سابعة اخوال الاخوات لابل روثا للاختصاص
النصف الواحدة لقوله تعالى وله اخوت فلها نصف ما ترك والثلث
للاثنتين فصاعداً لقوله تعالى فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان والمراد
الاخوات لابل وام او لابل لان الاخوات لامل قد علم حالها في آية
الموارث كما جازوا اذا استحققت الاثنتان الثلثين كان لهما
ما فوقهما لانهما قد يقال مخرج في الاخوات بالاثنتين وفي البنات
بما فوقهما ليعلم من حال الاثنتين حال البنين ومن حال البنات
حال الاخوات بطريق الادوية ومع الاخ لابل وام لذكر مثل خطا
الاثنتين ^{تقرن} ^{عصبة} ^{لاستواءهم} ^{في} ^{القرابة} ^{الى} ^{الميت} ^{قال} ^{الله}
فان اخوة رجالا ونساء فلذلك كمثل خطا الاثنتين فلم يقدر نصيب
الاخوات في حال الاختصاص كما لم يقدر نصيب الاخوة فذل ذلك
على اقرنين قد مر من عصبات معهم وقد خالف بعض العلماء فيها اذا

هذا هو الموضع الذي
يذكر فيه ما هو اقل اضرارا
من المعاسية
وهو السوس
فيعطيهم ما هو اقل اضرارا
عن الزيادة على الثلثين
في حق البنات
واعلم ان ذكر البنات على
اختلاف درجات
كما ذكر في الكتاب
يسمى مسئلة التثنية
لانهما
لقد قترنا
وخمسة عشر
الطراط
ومثل
الاذا
ان
الى
استماعا
فثبتت
التثنية
ان
ع
القصد
لثنية
والسنة
ع
الاصحاح
الى
سماعها
واما للاخوات
لابل وام
فاحوال نفس
ذكر المصنوع
اربعاً منها
واخر
انى مست
ليذكر ما مع
سابعة اخوال
الاخوات
لابل روثا
للاختصاص
النصف الواحدة
لقوله تعالى
وله اخوت
فلها نصف
ما ترك
والثلث
للاثنتين
فصاعداً
لقوله تعالى
فان كانتا
اثنتين
فلهما الثلثان
والمراد
الاخوات
لابل وام
او لابل لان
الاخوات
لامل قد علم
حالها في آية
الموارث
كما جازوا
اذا استحققت
الاثنتان
الثلثين
كان لهما
ما فوقهما
لانهما قد
يقال مخرج
في الاخوات
بالاثنتين
وفي البنات
بما فوقهما
ليعلم من
حال الاثنتين
حال البنين
ومن حال
البنات
حال الاخوات
بطريق الادوية
ومع الاخ
لابل وام
لذكر مثل
خطا
الاثنتين
تقرن
عصبة
لاستواءهم
في القرابة
الى الميت
قال الله
فان اخوة
رجالا ونساء
فلذلك كمثل
خطا الاثنتين
فلم يقدر
نصيب
الاخوات
في حال
الاختصاص
كما لم يقدر
نصيب الاخوة
فذل ذلك
على اقرنين
قد مر من
عصبات
معهم وقد
خالف بعض
العلماء فيها
اذا

الميت

هذا هو الموضع الذي
يذكر فيه ما هو اقل اضرارا
من المعاسية
وهو السوس
فيعطيهم ما هو اقل اضرارا
عن الزيادة على الثلثين
في حق البنات
واعلم ان ذكر البنات على
اختلاف درجات
كما ذكر في الكتاب
يسمى مسئلة التثنية
لانهما
لقد قترنا
وخمسة عشر
الطراط
ومثل
الاذا
ان
الى
استماعا
فثبتت
التثنية
ان
ع
القصد
لثنية
والسنة
ع
الاصحاح
الى
سماعها
واما للاخوات
لابل وام
فاحوال نفس
ذكر المصنوع
اربعاً منها
واخر
انى مست
ليذكر ما مع
سابعة اخوال
الاخوات
لابل روثا
للاختصاص
النصف الواحدة
لقوله تعالى
وله اخوت
فلها نصف
ما ترك
والثلث
للاثنتين
فصاعداً
لقوله تعالى
فان كانتا
اثنتين
فلهما الثلثان
والمراد
الاخوات
لابل وام
او لابل لان
الاخوات
لامل قد علم
حالها في آية
الموارث
كما جازوا
اذا استحققت
الاثنتان
الثلثين
كان لهما
ما فوقهما
لانهما قد
يقال مخرج
في الاخوات
بالاثنتين
وفي البنات
بما فوقهما
ليعلم من
حال الاثنتين
حال البنين
ومن حال
البنات
حال الاخوات
بطريق الادوية
ومع الاخ
لابل وام
لذكر مثل
خطا
الاثنتين
تقرن
عصبة
لاستواءهم
في القرابة
الى الميت
قال الله
فان اخوة
رجالا ونساء
فلذلك كمثل
خطا الاثنتين
فلم يقدر
نصيب
الاخوات
في حال
الاختصاص
كما لم يقدر
نصيب الاخوة
فذل ذلك
على اقرنين
قد مر من
عصبات
معهم وقد
خالف بعض
العلماء فيها
اذا

الميت استوا اخا واخوات لابل وام فقال الباقي بعد نصيب البنات
للاخ دون الاخوات استوا لابل وام في البقرة الغرابض فلما ولي
رجل ذكر ورجل بناتهم اجمعوا في بنت وبنت ابن وابن ابن على ان
من نصيبها بين ولدي الابن لذكر مثل خطا الاثنتين والجمع ايضا
في بنت وعم وعم على الباقي للعم وحده واختلفوا في الاخ والاخت
مع البنت فتقول الحافط لابل ابن الابن وبنت الابن اولى من الحافط
بالعم والعمة الا يرى انهم كالمجموع اعلى اذ الم يكن مع بنت الابن
وابن الابن بنت كان المال بينهما لذكر مثل خطا الاثنتين كذلك
المجموع اعلى اذ الم يكن مع الاخ والاخت بنت كان المال بينهما كذلك
بخلاف العم والعمة فانه اذ الم يكن معهما بنت كان المال كله للعم وحده
فكذلك الحال في الباقي بعد نصيب البنت كذا ذكره الطحاوي في شرح
الانبار ولحسن الباقي اي النصف او الثلث مع البنات او مع بنات
الابن لقوله ام اجعلوا الاخوات مع البنات عصبه ذهب اكثر القضاة
الى تعصيب الاخوات مع البنات وهو قول جمهور العلماء وقال ابن عباس
لا تعصيب لهن مع البنات وكل فيهما اذا اجمعت بنت واخت
بان النصف للبنت والاشي للاخت فقول لا ان عمر رضي الله عنه
كان يقول للاخت ما بقي فغيب وقال انتم اعلم ام الله تعالى يريد
انه يقول ان امراء هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك
فقد جعل الولد حاجبا للاخت وللفظ الولد يتناول الذكر والانثى

هذا هو الموضع الذي
يذكر فيه ما هو اقل اضرارا
من المعاسية
وهو السوس
فيعطيهم ما هو اقل اضرارا
عن الزيادة على الثلثين
في حق البنات
واعلم ان ذكر البنات على
اختلاف درجات
كما ذكر في الكتاب
يسمى مسئلة التثنية
لانهما
لقد قترنا
وخمسة عشر
الطراط
ومثل
الاذا
ان
الى
استماعا
فثبتت
التثنية
ان
ع
القصد
لثنية
والسنة
ع
الاصحاح
الى
سماعها
واما للاخوات
لابل وام
فاحوال نفس
ذكر المصنوع
اربعاً منها
واخر
انى مست
ليذكر ما مع
سابعة اخوال
الاخوات
لابل روثا
للاختصاص
النصف الواحدة
لقوله تعالى
وله اخوت
فلها نصف
ما ترك
والثلث
للاثنتين
فصاعداً
لقوله تعالى
فان كانتا
اثنتين
فلهما الثلثان
والمراد
الاخوات
لابل وام
او لابل لان
الاخوات
لامل قد علم
حالها في آية
الموارث
كما جازوا
اذا استحققت
الاثنتان
الثلثين
كان لهما
ما فوقهما
لانهما قد
يقال مخرج
في الاخوات
بالاثنتين
وفي البنات
بما فوقهما
ليعلم من
حال الاثنتين
حال البنين
ومن حال
البنات
حال الاخوات
بطريق الادوية
ومع الاخ
لابل وام
لذكر مثل
خطا
الاثنتين
تقرن
عصبة
لاستواءهم
في القرابة
الى الميت
قال الله
فان اخوة
رجالا ونساء
فلذلك كمثل
خطا الاثنتين
فلم يقدر
نصيب
الاخوات
في حال
الاختصاص
كما لم يقدر
نصيب الاخوة
فذل ذلك
على اقرنين
قد مر من
عصبات
معهم وقد
خالف بعض
العلماء فيها
اذا

هذا هو الموضع الذي
يذكر فيه ما هو اقل اضرارا
من المعاسية
وهو السوس
فيعطيهم ما هو اقل اضرارا
عن الزيادة على الثلثين
في حق البنات
واعلم ان ذكر البنات على
اختلاف درجات
كما ذكر في الكتاب
يسمى مسئلة التثنية
لانهما
لقد قترنا
وخمسة عشر
الطراط
ومثل
الاذا
ان
الى
استماعا
فثبتت
التثنية
ان
ع
القصد
لثنية
والسنة
ع
الاصحاح
الى
سماعها
واما للاخوات
لابل وام
فاحوال نفس
ذكر المصنوع
اربعاً منها
واخر
انى مست
ليذكر ما مع
سابعة اخوال
الاخوات
لابل روثا
للاختصاص
النصف الواحدة
لقوله تعالى
وله اخوت
فلها نصف
ما ترك
والثلث
للاثنتين
فصاعداً
لقوله تعالى
فان كانتا
اثنتين
فلهما الثلثان
والمراد
الاخوات
لابل وام
او لابل لان
الاخوات
لامل قد علم
حالها في آية
الموارث
كما جازوا
اذا استحققت
الاثنتان
الثلثين
كان لهما
ما فوقهما
لانهما قد
يقال مخرج
في الاخوات
بالاثنتين
وفي البنات
بما فوقهما
ليعلم من
حال الاثنتين
حال البنين
ومن حال
البنات
حال الاخوات
بطريق الادوية
ومع الاخ
لابل وام
لذكر مثل
خطا
الاثنتين
تقرن
عصبة
لاستواءهم
في القرابة
الى الميت
قال الله
فان اخوة
رجالا ونساء
فلذلك كمثل
خطا الاثنتين
فلم يقدر
نصيب
الاخوات
في حال
الاختصاص
كما لم يقدر
نصيب الاخوة
فذل ذلك
على اقرنين
قد مر من
عصبات
معهم وقد
خالف بعض
العلماء فيها
اذا

كما في حب الأم من الثلث إلى التسع وحجب الزوج من النصف
 إلى الربع وحجب الزوجة من الربع إلى الثمن فلا ميراث للأخت
 مع الولد ذكر كان أو أنثى بخلاف الأخ فإنه يأخذ ما يقع من الثلث
 بالعصوبة والعصوبة بنفسها وإنما تنصرف عصبة بغيرها إذا كان
 ذلك الغير عصبة وليست للثبوت بعصوبة فكيف تنصرف الأخت عن عصبة
 وأجاب أن المراد بالولد مهرانا هو الذي يولد من ثلثي قوله تعالى وهو
 ميراثا إن لم يكن له ولد أي ابن بالاتفاق لأن الأخ يرث
 مع الأخت وقد تأيد ذلك بالسنة حيث روي عن هذيل بن
 شرحبيل أن رجلا سأل أبا موسى الأشعري عن خلف بنت وثلث
 واخت فقال لبنت النصف والباقي للأخت ثم قال لسائل
 سأل عن ذلك ابن مسعود رضى وأخبرني عما يجيب به فلما سأله
 قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى لبنت النصف
 ولبنت الابن بالتسعة العشر للثنتين وللأخت بالباقي
 فلما أخبرته نزل أبا موسى الأشعري به لك قال لا بأس لو نزلني
 عن شيئا ما دام هذا الخبر فيكم فدل ذلك على أنه عليه السلام
 جعل الأخت مع البنت عصبة والأخوات لاب كالأخوات لأم
 وأم وطعن أحوال سبع النصف الواحدة والثلثان للثنتين
 فصاعدا عند عدم الأخوات لاب وأم وذلك ما ذكرناه من النقص
 في الأخوات لاب وأم على ما أشير إليه هنا كوطئ التسع

قوله ميراثا إن لم يكن له ولد
 أي ميراثا إن لم يكن له ولد من ثلثي قوله تعالى وهو ميراثا

قوله ميراثا إن لم يكن له ولد
 أي ميراثا إن لم يكن له ولد من ثلثي قوله تعالى وهو ميراثا

قوله ميراثا إن لم يكن له ولد
 أي ميراثا إن لم يكن له ولد من ثلثي قوله تعالى وهو ميراثا

قوله ميراثا إن لم يكن له ولد
 أي ميراثا إن لم يكن له ولد من ثلثي قوله تعالى وهو ميراثا

ابن

قوله ميراثا إن لم يكن له ولد
 أي ميراثا إن لم يكن له ولد من ثلثي قوله تعالى وهو ميراثا

قوله ميراثا إن لم يكن له ولد
 أي ميراثا إن لم يكن له ولد من ثلثي قوله تعالى وهو ميراثا

مع الأخت لاب وأم تكلم للثنتين فإن حق الأخوات الثلث
 وقد أخذت الأخت لاب وأم النصف فيبقى منه التسع فيعطى
 الأخوات لاب حتى تكمل حق الأخوات ولا يرث مع الأختين لأم
 وأم لأنه قد كمل بهما حق الأخوات أعني الثلث فلم يبق للأخوات
 لاب شيء إلا أن يكون مهرانا أخ لاب فيعصبه من وجع يكون
 الباقي بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين وذلك لأن ميراث
 الأخوة والأخوات لاب وأم أجرى مجرى ميراث الأولاد العلية
 وميراث الأخوة والأخوات لاب أجرى مجرى ميراث أولاد الابن
 ذكرهم كذكرهم وإنهم كانوا شهم والتبادر أن يرث
 عصبة مع البنات أو بنات الابن كما ذكرنا في قولهم وأجعلوا
 الأخوات مع البنات عصبة وهو قول أكثر الصحابة والعلماء
 خلافا لابن عباس فإنه صرح بلفظ السادسة دون غيرها للثنتين
 أن قوله إلا أن يكون مهرانا أخ لاب من تيمم الرابعة كونه مهرانا
 مهرانا يكون حالة خاصة ولكن مثل ذلك قد مر في أحوال بنات
 الابن فأنكفي هنا كونه مهرانا فقط وبني الأعيان أي الأخوة
 والأخوات لاب وأم وبني العلات أي الأخوة والأخوات لاب
 كلهم سقطون بالابن وابن الابن وإن سفل وبالأب بالاتفاق
 وبأخته عند أبي حنيفة مخرج ما ذكره مهرانا من حكم المهر ما شمل
 على الحالة التي هي للأخوات لاب وأم وعلى التسعة للأخوات

لاب

قوله ميراثا إن لم يكن له ولد
 أي ميراثا إن لم يكن له ولد من ثلثي قوله تعالى وهو ميراثا

هذا هو الأصل في بيان ما يتعلق بالاخت والابن
 في الميراث من جهة الام والاب والاخت
 والابن في الميراث من جهة الام والاب والاخت
 والابن في الميراث من جهة الام والاب والاخت

واما سقوط الاخوة بالابن فيقول تعالى وهو ميراثا ان لم يكن
 ولداي ابن كاتر واما سقوط الاخوات فيقول تعالى ليس له ولد
 وله اخت فلها نصف ما ترك والمراد الابن كما سبق واما سقوط
 بابن الابن فقد خوله تحت الابن وقيد مقامه عند عدمه واما
 سقوطهم بالاب فلانهم كلاله ولو ريت الكلاله مشروطا ببقاء
 الولد والوالد كما عرفت واما سقوطهم بالجد عند ابي خيفة رحمه الله
 فلم يثبت في باب مقاسمة الجد ان شاء الله تعالى وهذه المسئلة
 من المسائل التي استتشتها في اول الباب من كون الجد هو كلاله
 فان ابا يوسف رحمه الله لم يجعله سقطا كالا بالاب لهؤلاء
 الاخوة والاختات وسقط بنو العلات ايضا بالاخ لاب واهم
 وذلك لما عرفت من ان الميراث للاخوة والاختات لاب واهم
 جارجي ميراث الاولاد القلبية وان ميراث الاخوة والاختات
 لاب كيراث اولاد الابن ذكرهم كذا وهم وانما هم كاترهم
 فلما تحي اولاد الابن بالابن كذا لك تحي بنو العلات بالاخ لاب
 واهم فان قلت ما ذكره ههنا مشتمل على حال ثمانية للاخوات
 من جهة الاب وهي سقوطهن بالاخ كذا كذا فكيف قال ابو الحسن
 سبع قلت هذه من تيمم السابو من احوالهم كذا قال ابو
 كلام سقطوا بالابن وابن الابن وان سقط الاب والاخ لاب
 واهم الا انه لا ذكر اولاد بنو الاعيان مع بنو العلات لم يمكنه

هذا هو الأصل في بيان ما يتعلق بالاخت والابن
 في الميراث من جهة الام والاب والاخت
 والابن في الميراث من جهة الام والاب والاخت
 والابن في الميراث من جهة الام والاب والاخت

العلات

ان يذكر

هذا هو الأصل في بيان ما يتعلق بالاخت والابن
 في الميراث من جهة الام والاب والاخت
 والابن في الميراث من جهة الام والاب والاخت
 والابن في الميراث من جهة الام والاب والاخت

ان يذكر الاخ لاب واهم هناك كما لا يخفى فكذا ارد في سقوطه في
 وحدهم به ويوجد في بعض النسخ وبالاخت لاب واهم اذا
 صارت عصبة اي اذا كانت مع البنات او مع بنات الابن كما
 علمت واما سقوطها سقطوا بها لانها كالا لاب واهم في كونها
 عصبة اقرب الى الميت كما سبق في باب العصب واما للام
 فاحوال ثلث مع الولد لقوله تعالى ولا يورث كل واحد منهما السكندر
 كما ترك الكل له ولد ولفظ الولد يتناول الذكر والانثى ولا يورث
 تحفه باحدهما او ولد الابن وان سقط وذلك اما لان لفظ
 الولد يتناول ولد الابن ايضا واما للاجماع على انه يقوم
 مقام ولد الصلب في توريث الام والاشنين من الاخوة والاختات
 فصاعدا من اي جهة كانت اي سواء كانا من جهة الابوين معا
 او من جهة الاب او من جهة الام لقوله تعالى فان كان له اخوة
 فلامه السكندر ولفظ الاخوة يتناول الكل لا يشترط في الاخوة
 والى هذا ذهب اكثر الفقهاء وجمهور الفقهاء خلافا لابن عباس
 فانه جعل الثلث من الاخوة والاختات حايثه للام دون الاثنين
 فلما معها الثلث عنده بناء على ان الاخوة صيغة الجمع فلا يتناول
 المتن ورديان حكم الاثنين في الميراث حكم الجماعة الا يرى
 ان البنين كالبنيات والاختين كالاخوات في استحقاق
 الثلثين فكذا في الحجب ايضا منقطع المطلق مشترك بين الاثنين

هذا هو الأصل في بيان ما يتعلق بالاخت والابن
 في الميراث من جهة الام والاب والاخت
 والابن في الميراث من جهة الام والاب والاخت
 والابن في الميراث من جهة الام والاب والاخت

وما فوقهما وهذا المقام يناسب الدلالة على الجمع المطلق قد انما لفظ
 الاخوة عليهم ثم الباقي من النسب الذي تجبوا عنه الاب عند جمهور
 الصحابة رضوان الله تعالى عليهم ويروى عن ابن عباس ان الاخوة لا يورثون
 انما تجبوا عنه لانهما قد خذوه فان غير الوارث لا يجب كما اذا كانت الاخوة
 كفرا او ارقاء وقد يستدل عليه بما رواه طاووس عن سلمان انه
 عليه السلام اعطى الاخوة الثلث مع الابوين ولما انما تعالى قال
 فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلاثه الثلث فان كان له
 اخوة فلاثه الثلث والمراد من صدر الكلام ان لاثه الثلث
 والباقي للاب فكذا الحال في اخوة كانه قيل فان كان له اخوة
 وورثه ابواه فلاثه الثلث والابيه الهمزة ثم ان شرط ما يجب
 ان يكون وارثا في حق من تجبوا عنه الاخ المسلم وارث في حق الاح
 بخلاف الرقيق والكافر فالاخوة تجبوا عنه بهم تجبوا بالاب
 الا يرى انهم لا يرثون مع الاب شيئا عند عدم الاح لانهم كانه
 غايه انهم مع الوالد ليس حال الاخوة مع وجود الام باقوى
 من حالهم مع عدمها وقد روى عن طاووس انه قال لعنت ابن عبد
 من الاخوة الذين اعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الثلث
 مع الابوين وسئل عن ذلك فقال كان ذلك وصية وحي صادر
 الحديث دليل ان اذ لا وصية للوارث والظاهر ان لا وصية لهن
 الرواية عن ابن عباس رضي الله عنه لانهما اقرب الصديقين رضي الله

فيجب

فيجب ان يكون له ولد او ورثه ابواه فلاثه الثلث فان كان له اخوة فلاثه الثلث

فيجب ان يكون له ولد او ورثه ابواه فلاثه الثلث فان كان له اخوة فلاثه الثلث

فيجب ان يكون له ولد او ورثه ابواه فلاثه الثلث فان كان له اخوة فلاثه الثلث

فيجب ان يكون له ولد او ورثه ابواه فلاثه الثلث فان كان له اخوة فلاثه الثلث

فيجب ان يكون له ولد او ورثه ابواه فلاثه الثلث فان كان له اخوة فلاثه الثلث

فيجب ان يكون له ولد او ورثه ابواه فلاثه الثلث فان كان له اخوة فلاثه الثلث

فيجب ان يكون له ولد او ورثه ابواه فلاثه الثلث فان كان له اخوة فلاثه الثلث

فيجب ان يكون له ولد او ورثه ابواه فلاثه الثلث فان كان له اخوة فلاثه الثلث
 النسب حتى وذهب اليه الذي ياتي الى الاخوة لانه لا يجوز ان يكون
 غيرهم فان اوجبهم لم ينع معقول هو انما اذا كان هناك اخوة
 لابي وامه او لابي فقد كثر عيال الاب فيخرج الى زيادة مال
 للاتفاق وهذا المعنى ملازم فيما اذا كان الاخوة لأم اذ ليس
 نفقتهم على الاب وجمهور العلماء على انه لا فرق بين الاخوة لأم
 الاكس حقيقة في الاصل الثلثة وهذا حكم غير معقول المعنى ثبت
 بالنقص الا يرى انهم تجبوا عنه اذ ليس عليه نفقتهم ولأن ثلث
 الكل عند عدمه هو لأم المكونين اي عند عدم الولد وولد الابن
 وان سفل وعند عدم الاثنين من الاخوة والاخوات فصاعدا
 علم ذلك بقوله فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلاثه الثلث
 فان كان له اخوة فلاثه الثلث هذا اذا لم يكن مع الابوين احد
 الزوجين واما اذا كان معهما احداهما فلاثه الثلث ما سبق بعد فرض احد
 الزوجين وذلك في مسئلتين كانه اراد في صورتين لان كل واحدة
 مسئلتين حقيقة بل هو جزء زيادة المسائل المستترة في الحد
 على الرابع كما استدلنا فيه فيما سلف ويمكن ان يقال جعلهما مسئلتين
 في توريث الام مع الاب ومسئلة واحدة في توريثهما مع الجد لانهما
 من الجعدين وجه ظاهر زوج وابوين او زوجة وابوين وهو
 مذهب جمهور الصحابة والفقهاء وكان ابن عباس يقول ان لها

فيجب ان يكون له ولد او ورثه ابواه فلاثه الثلث فان كان له اخوة فلاثه الثلث

فيجب ان يكون له ولد او ورثه ابواه فلاثه الثلث فان كان له اخوة فلاثه الثلث

فيجب ان يكون له ولد او ورثه ابواه فلاثه الثلث فان كان له اخوة فلاثه الثلث

ثَلَاثُ أَصْلِ التَّرَكَّةِ فِي مَا يَتَّبِعُ الصُّورَتَيْنِ مُسْتَبَدَّةٌ لِبَابَةِ تَعَالَى جَعَلَ طَهْرًا
أَوَّلًا سَدَسَ التَّرَكَّةِ مَعَ الْوَلَدِ يَقُولُ تَعَالَى وَاللَّيْلُ وَاللَّيْلُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا لَمْ يَكُنْ
مَاتَرَكَ أَنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ نَحْمُ ذَكَرْنَا إِيَّاهُ مَعَ عَدَّةِ الثَّلَاثَةِ يَقُولُ تَعَالَى
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرَثَهُ أَبَوَاهُ فَلَا تُقْسِمُ بِذَلِكَ عَلَيْهِمَا غَيْرَ
أَصْلُ التَّرَكَّةِ أَيْضًا وَيُؤَيِّدُهُ أَيْضًا أَنَّ السَّهَامَ الْمَقْدُورَةَ كُلًّا بِالنِّسَابِ
إِلَى أَصْلِهَا بَعْدَ الْوَصِيَّةِ وَالزَّيْنِ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ الْأَعْمَى يَقُولُ بَانَ طَهْرًا
مَعَ الزَّوْجِ ثَلَاثٌ مَا يَتَّبِعُ مِنْ فَرْضِهِ مَعَ الزَّوْجَةِ ثَلَاثُ الْأَصْلِ لِأَنَّ الْوَلَدَ
طَهْرًا مَعَ الزَّوْجِ ثَلَاثٌ جَمِيعُ الْمَالِ لِرَأْسِ نَفْسِهِمَا عَلَى نِصْفِ اللَّابِ لِأَنَّ الْمُسْتَلْ
حَ مِنْ سِتَّةٍ لِاجْتِمَاعِ النِّصْفِ وَالثَّلَاثَةِ فَلِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ وَلِلْأُمِّ اثْنَانِ
عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ فَيَسْقَى اللَّابُ وَاحِدًا وَفِي ذَلِكَ تَفْضِيلُ الْأَنْثَى عَلَى الذَّكَرِ
وَإِذَا جُعِلَ لِلْأُنْثَى مَا يَتَّبِعُ مِنْ فَرْضِهِ الزَّوْجِ كَانَ لَهَا وَاحِدٌ وَلِلْأَبِ
اثْنَانِ وَلَوْ جُعِلَ لَهَا مَعَ الزَّوْجَةِ ثَلَاثُ الْأَصْلِ لَمْ يَزِدْ ذَلِكَ تَفْضِيلًا
لِأَنَّ الْمُسْتَلَّ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ لِاجْتِمَاعِ الرَّبْعِ وَالثَّلَاثَةِ فَإِذَا اخْتَرَتْ
الْأُمُّ الْأَرْبَعَةَ يَتَّبِعُ لِلْأَبِ خَمْسَةٌ فَلَا تَفْضِيلَ لَهَا عَلَيْهِ وَلِنَا أَنْ مَعْنَى
قَوْلِهِ تَعَالَى فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرَثَهُ أَبَوَاهُ فَلَا تُقْسِمُ بِهِمَا
أَنْ لَهَا ثَلَاثٌ مَا وَرَثَاهُ سَوَاءً كَانَ جَمِيعُ الْمَالِ أَوْ بَعْضُهُ وَذَلِكَ لِأَنَّ
لَهُ أَرْبَعُ ثَلَاثُ الْأَصْلِ كَقِي فِي الْبَيَانِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ فَلَا تُقْسِمُ
كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي حَقِّ الْبَنَاتِ وَأَنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ
بَعْدَ قَوْلِهِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ الثَّلَاثُ مَا تَرَكَ

فیلم

فإذا لم يكن يومئذ أبواه خاليين عن الفائدة فإن قيل نحو الرواية
لها فقط قلنا ليس في العبارة دلالة على حصص الارث فيها وان سلم
فلا دلالة في الآية على صورة النزاع أصلاً لا نفياً ولا اثباتاً فرفع
فيها إلى أن أبوين في الأصول كالأبوين والبنين في الأصول لأن السبب
في وراثته الذكر والانثى واحد وكل منهما يقبل بالميت بلاداً وسطاً فقبل
ما بقي من فرض أحد الزوجين بينهما اثنتان كما في حق الابن والبنات
وكما في حق الأبوين إذا انفردا بالارث فلا يزيد نصيب الأم على نصيب
نصيب الأب كما يقتضيه القياس فلا مجال لما ذهب إليه الأئمة الذي
لم يسمع ما ذكرناه من الآية وأعلم أن الأئمة إذا غلبت ثلث البنت
مع الزوج اجتمع في المسئلة ربعان حقيقة لا لفظاً فان ثلثها ربع في الحقيقة
ولو كان مكان الأب جده فلام ثلث جميع المال وهو مذهب ابن عباس
وأحد الروايتين عن الصادق رضي الله عنه في ذلك أيضاً
أهل الكوفة عن ابن مسعود رضي الله عنه في صورة الزوج الأعمى إلى كونه
فإن يطاع مع الجد البنت ثلث الأب كما مع الأب وهو رواية الأئمة
عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه فعلى هذه الرواية جعل الجد كالأب
فيصيب الأئمة كما يصيب الأب والوجه على الرواية الأولى هو أنما
تركنا ظاهر قوله تعالى فلاية الثلث في حق الابن وأولادهم بما تركوا من
تفضيلهم عليه مع تساويهما في القرب والولدان ناديه يقول أكثر الصحابة
وأما في حق الجد فأجريت على ظاهره لعدم التساوي في القرب وقوة

قول الآثم -
 طحا
 وقد قول الحسن فلما نلت ما نعى
 بعد فزع احد الزوجين -

واذا اجتمعت الزوجة مع الابوين ولم يكن للثمن ولد
فالمسكن من اربعة رجب للزوجة وثلاثين انثى
واحد للادم وهو رجب من الاربعة المذكورة في الحنفية

۱۔ کابو عکس ۲۔
 ۳۔ بی بی بی
 ۴۔ قاسم و یوسف علیا بن ابی طالب و ان کی اولاد
 ۵۔ سواد کا جبہ المال او بیضہ ہے
 ۶۔ اٹا بیروت و دیگر ملکوں کی
 ۷۔

الاختلاف

خط علی التوبیہ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

15101

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is arranged in several lines, sloping downwards from left to right. The ink is dark, and the script is dense and fluid.

[illegible]

مکتبہ اسلامیہ

الحمد لله

م

سیدنا ابوبکر صدیق

فقد اجتمعوا في باب الكبر وعمره
في فضاء الشريك
ولم يكن عليه من ثياب الاجامات

يا قوم مقام و
 بنسب الانبي الى النبي
 بسبب التحقن الموصل
 فرضية الموصل
 ابد ساد كان اجرة انظر الى

٧ دون الامية

الاب ترث مع الاب واخره شريح الحسن بن الحسين
 لما رواه ابن مسعود من انه عليه السلام اعطى امم الاب السب
 مع وجود الاب والميت في ذلك ان ارث الجدة ليس باعتبار
 الاصل لا بالنسبة لا يوجب استحقاق شيء من فرضتها كما مر
 بل استحقاقها من الارث باسم الجدة وليس في هذا الاكس
 امم الامم واثم الاب فكلما ان الاب لا يحجب الاولي لا يحجب الثانية
 ايضا وهو مردود بان مجرد الاسم لا يوجب الاستحقاق والوراثة
 بل لا بد من اعتبار الادلاء ثم نقول بهما مع بيان احوال السبب
 والادلاء والكل منهما تأثير في المحجب كما ان احوال السبب اذا انفرد
 عن الادلاء تتعلق بحكم المحجب لا يبرى اية محجب بنات الابن بالنسبة
 لا في السبب مع عدم الادلاء كما ان ادعاء الادلاء لا يوجب
 بنسبة المحجب ايضا فاحدة التي تدعى بالاب محجب لوجود الادلاء
 بالاب لا محجب بالام لا في السبب واحدة التي هي من قبل الام
 ترث مع الاب لان عدم الادلاء واحد السبب جميعا وانما ان
 الاخ لا يرث مع الام مع كونها تدعى بها فقد قيل لان لم يوجب
 بهما احوال السبب ولا الميثاكة في النسب وقيل هذه الصورة
 مستثناة عن القاعدة القائلة بان المدة في غيره محجب بهذا
 وانما تأويل ما رواه ابن مسعود فهو انه يحتمل ان يكون ابو ذلك
 الميت رفيقا او كافرا وكذا انك تسقط الابويات بالامم الا ان الامم

في سبب الامم
 في سبب الامم
 في سبب الامم

في سبب الامم
 في سبب الامم

في سبب الامم
 في سبب الامم

وان عقلت
 في سبب الامم
 في سبب الامم

وان عقلت كما تم امم الاب وهكذا فانما ترث مع الجدة لانها
 ليست من قبيلة اي ليست قرابتها من قبل الجدة بل هي زوجة
 فهي لا تسقط بل تثبت مع الامم مع الاب بهذا اذا كان بعد الجدة
 عن الميت بدرجة واحدة وانما اذا بعد بد جدين كاب
 الاب فانه يرث مع ابويته ان امم الاب التي هي زوجة
 الجدة المذكورة وامم امم الاب التي هي زوجة اب الاب على هذه

في سبب الامم
 في سبب الامم

الصورة
 في سبب الامم
 في سبب الامم

وهكذا انما ارادت درجات الجدة اذا حاسبها عدد الابويات
 التي يرث من موه الجدة القوي من اية جهة كانت اي سواء كانت
 من قبل الام او من قبل الاب محجب الجدة البعدي من اية جهة
 كانت البعدي فيثبت المحجب بهما في اقسام اربعة وهذا مذهب
 علماء واحد الروايتين عن زيد بن ثابت وفي رواية اخرى
 عنه ان القوي ان كانت من قبل الاب والبعدي من قبل
 الام فمساو فليكون محجب القوي في اقسام ثلثة فقط

في سبب الامم
 في سبب الامم

في سبب الامم
 في سبب الامم

من تلك الاربعه وقد جعل هذه الرواية ماك

من تلك الاربعه وقد جعل هذه الرواية ماك والشفعى رحمها
في الاربع من قوليه والتدليل عليها ان الجدة انما تنسب بالامومة
وهي في التي من جانب الام اظهر فانها ام تدلي بامه واخرى ام
تدلي بابها فاذا كانت القوي من جهة الام فلها برهان بزيادة القوي
وظهور صفه الامومة جميعا فكانت اولى واما اذا كانت القوي من جهة
الاب والبعدي من جهة الام فلها برهان بزيادة وظهور صفه
الامومة جميعا فكانت اولى واما اذا كانت القوي من جهة الاب
والبعدي من جهة الام فلها برهان بزيادة وظهور صفه
فستويان في استحقاق الارث ولنا ان استحقاق الجدة باعتبار
الامومة وهي الاصلية ومنع الاصلية في القوي اظهر واخرى منه
في البعدي سواء كانا من جهة واحدة او من جهتين فتكون هي مقدمة
على البعدي مطلقا ولو كان ظهور الامومة موجبا لتقدم كانت ام الام
مقدمة على ام الاب مع تساويهما في الدرجة وهو باطل بالاتفاق
وارت كانت القوي كام الام عند مدح ام ام الام وكام الام
مع ام ام الاب او محبة كام الاب عند وجوده فانها محبة بزوج مع ذلك
تجب ام ام الام ففي هذه الصورة اعني ان تخلف الميت الاب وام الام
وام ام الام يكون الحال كله للاب عند تالان البعدي محبة بالقر
والقوي محبة بالاب ونظير ما ان الاخوات تجوز الام من الثلث
الى السدس مع كونهن محبة بالاب وقال الحسن من زياد ميراث الجد

من تلك الاربعه وقد جعل هذه الرواية ماك والشفعى رحمها

من تلك الاربعه وقد جعل هذه الرواية ماك

من تلك الاربعه وقد جعل هذه الرواية ماك

من تلك الاربعه وقد جعل هذه الرواية ماك

من تلك الاربعه وقد جعل هذه الرواية ماك

من تلك الاربعه وقد جعل هذه الرواية ماك والشفعى رحمها
في الاربع من قوليه والتدليل عليها ان الجدة انما تنسب بالامومة
وهي في التي من جانب الام اظهر فانها ام تدلي بامه واخرى ام
تدلي بابها فاذا كانت القوي من جهة الام فلها برهان بزيادة القوي
وظهور صفه الامومة جميعا فكانت اولى واما اذا كانت القوي من جهة
الاب والبعدي من جهة الام فلها برهان بزيادة وظهور صفه
الامومة جميعا فكانت اولى واما اذا كانت القوي من جهة الاب
والبعدي من جهة الام فلها برهان بزيادة وظهور صفه
فستويان في استحقاق الارث ولنا ان استحقاق الجدة باعتبار
الامومة وهي الاصلية ومنع الاصلية في القوي اظهر واخرى منه
في البعدي سواء كانا من جهة واحدة او من جهتين فتكون هي مقدمة
على البعدي مطلقا ولو كان ظهور الامومة موجبا لتقدم كانت ام الام
مقدمة على ام الاب مع تساويهما في الدرجة وهو باطل بالاتفاق
وارت كانت القوي كام الام عند مدح ام ام الام وكام الام
مع ام ام الاب او محبة كام الاب عند وجوده فانها محبة بزوج مع ذلك
تجب ام ام الام ففي هذه الصورة اعني ان تخلف الميت الاب وام الام
وام ام الام يكون الحال كله للاب عند تالان البعدي محبة بالقر
والقوي محبة بالاب ونظير ما ان الاخوات تجوز الام من الثلث
الى السدس مع كونهن محبة بالاب وقال الحسن من زياد ميراث الجد

من تلك الاربعه وقد جعل هذه الرواية ماك

من تلك الاربعه وقد جعل هذه الرواية ماك

من تلك الاربعه وقد جعل هذه الرواية ماك والشفعى رحمها
في الاربع من قوليه والتدليل عليها ان الجدة انما تنسب بالامومة
وهي في التي من جانب الام اظهر فانها ام تدلي بامه واخرى ام
تدلي بابها فاذا كانت القوي من جهة الام فلها برهان بزيادة القوي
وظهور صفه الامومة جميعا فكانت اولى واما اذا كانت القوي من جهة
الاب والبعدي من جهة الام فلها برهان بزيادة وظهور صفه
الامومة جميعا فكانت اولى واما اذا كانت القوي من جهة الاب
والبعدي من جهة الام فلها برهان بزيادة وظهور صفه
فستويان في استحقاق الارث ولنا ان استحقاق الجدة باعتبار
الامومة وهي الاصلية ومنع الاصلية في القوي اظهر واخرى منه
في البعدي سواء كانا من جهة واحدة او من جهتين فتكون هي مقدمة
على البعدي مطلقا ولو كان ظهور الامومة موجبا لتقدم كانت ام الام
مقدمة على ام الاب مع تساويهما في الدرجة وهو باطل بالاتفاق
وارت كانت القوي كام الام عند مدح ام ام الام وكام الام
مع ام ام الاب او محبة كام الاب عند وجوده فانها محبة بزوج مع ذلك
تجب ام ام الام ففي هذه الصورة اعني ان تخلف الميت الاب وام الام
وام ام الام يكون الحال كله للاب عند تالان البعدي محبة بالقر
والقوي محبة بالاب ونظير ما ان الاخوات تجوز الام من الثلث
الى السدس مع كونهن محبة بالاب وقال الحسن من زياد ميراث الجد

من تلك الاربعه وقد جعل هذه الرواية ماك

من تلك الاربعه وقد جعل هذه الرواية ماك

للمولود الثاني أم أم اب اب الأب يقسم التسلسل بينهما عند أبي يوسف
 رحمه الله تعالى أيضا فأب اعتبار الأبدان وهو قول سفيان بن
 وعنده محمد رحمه الله تعالى أيضا بأب اعتبار الجاهات وهو قول زور رحمه الله
 ووجه قول محمد رحمه الله تعالى أن استحقاق الإرث باعتبار الاستسكان
 فإذا اجتمع في واحد سببان متفقان كجدة ودين من جديتين
 كان في القصة واحدة واحدة في الموضع متعديا فيسحق الإرث بسببه
 معا كما إذا اجتمع فيه سببان مختلفان لا يرى إرثا إذا ترك
 ابني حم واحد بهما إرث لا إرث فانه يأخذ ذلك الإرث كسب بالفرض
 والباقي بينهما نصفين بالعصبة وكذا إذا تركت ابني حم واحد بها
 زوجتها فانه يأخذ الزوج النصف بالفرضية ويقسم الباقي بالنصف
 الباقي بالعصبة وكذا إذا ترك الجوزي أمه وهي اخته لأمه فانه
 تركت بالسببين معا لا يقال الإرث لأب ولم لا يرث من حمته
 قرابته معا لا تقول اخته من حمته الأم قد اعتبرنا ما في الترتيب
 حتى تقدم على الإرث لأب فلا يكون معتبرة في الاستحقاق بخلاف الجدة
 المذكورة ووجه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أن تقدم الجدة
 إن اقتضى تعدد الاسم كما في الأمثلة الثلاثة المذكورة كان متصفا
 لتعدد الاستحقاق بحسب تعدد ما وأما إذا لم يقتض تعدد الاسم
 كان في حكم الجهة الواحدة وما نحن فيه من هذا القبيل فان إذا
 القوابين تسمى بالجدّة كذا ات القواب الواحدة وإذا كانت

قوله في أم أم اب اب الأب يقسم التسلسل بينهما عند أبي يوسف
 رحمه الله تعالى أيضا فأب اعتبار الأبدان وهو قول سفيان بن
 وعنده محمد رحمه الله تعالى أيضا بأب اعتبار الجاهات وهو قول زور رحمه الله
 ووجه قول محمد رحمه الله تعالى أن استحقاق الإرث باعتبار الاستسكان
 فإذا اجتمع في واحد سببان متفقان كجدة ودين من جديتين
 كان في القصة واحدة واحدة في الموضع متعديا فيسحق الإرث بسببه
 معا كما إذا اجتمع فيه سببان مختلفان لا يرى إرثا إذا ترك
 ابني حم واحد بهما إرث لا إرث فانه يأخذ ذلك الإرث كسب بالفرض
 والباقي بينهما نصفين بالعصبة وكذا إذا تركت ابني حم واحد بها
 زوجتها فانه يأخذ الزوج النصف بالفرضية ويقسم الباقي بالنصف
 الباقي بالعصبة وكذا إذا ترك الجوزي أمه وهي اخته لأمه فانه
 تركت بالسببين معا لا يقال الإرث لأب ولم لا يرث من حمته
 قرابته معا لا تقول اخته من حمته الأم قد اعتبرنا ما في الترتيب
 حتى تقدم على الإرث لأب فلا يكون معتبرة في الاستحقاق بخلاف الجدة
 المذكورة ووجه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أن تقدم الجدة
 إن اقتضى تعدد الاسم كما في الأمثلة الثلاثة المذكورة كان متصفا
 لتعدد الاستحقاق بحسب تعدد ما وأما إذا لم يقتض تعدد الاسم
 كان في حكم الجهة الواحدة وما نحن فيه من هذا القبيل فان إذا
 القوابين تسمى بالجدّة كذا ات القواب الواحدة وإذا كانت

جدّة ذات قرابات ثلث مع جدّة ذات قرابة واحدة يقسم
 التسلسل بينهما أيضا فاعل أبي يوسف رحمه الله تعالى وأب اعتبار
 محمد بن قال الأم السخسي لا رواية عن أبي حنيفة زوج في صورة تعدد
 قرابة إحدى الجدتين وذكر في ابن الحسن بن عبد الرحمن بن عبد
 الرزاق السخسي من أصحاب الشافعي رحمهم الله تعالى أن قول أبي
 حنيفة وما لك والشافعي رحمهم الله تعالى كقول أبي يوسف **باب**
العصبات عصبة الرجل في القصة قرابته لأمه وكانها جمع غاصب
 وإن لم يستع من عصبة القوم بغيره إذا أحاطوا حوله فلا ينفرد
 والابن طرف والعلم جانب والأخ جانب ثم لها الواحد والجمع والمذكر
 والمؤنث وقالوا في مصدق العصبة والذكر نصيب الأنثى أي يحلها
عصبة العصبات النسبية قد مر لا ترا أقوى من النسبية كما مر
 ثلثه نصيب بغيره وعصبة بغيره ونصيب مع غيره أما العصبة بغيره
 فكل ذكر اعتبر المذكورة لأن الأنثى لا تكون عصبة بغيره بل بغيرها
 أو مع غيرها لا يخل في نسبة إلى الميت أنثى فان من دخلت
 الأنثى في نسبة إليه لم يكن عصبة كالأولاد الأم فانها من ذوات
 الفروض وكأب الأم وابن البنت فانها من ذوى الأرحام
 فان قلت الأخ لأب وأم عصبة بنفسه مع أن الأم داخلية
 في نسبة إليه قلت قرابة الأب أصل في استحقاق العصبة فان
 إذا انفردت كنت في إثبات العصبة بخلاف قرابة الأم فانها

قوله في أم أم اب اب الأب يقسم التسلسل بينهما عند أبي يوسف
 رحمه الله تعالى أيضا فأب اعتبار الأبدان وهو قول سفيان بن
 وعنده محمد رحمه الله تعالى أيضا بأب اعتبار الجاهات وهو قول زور رحمه الله
 ووجه قول محمد رحمه الله تعالى أن استحقاق الإرث باعتبار الاستسكان
 فإذا اجتمع في واحد سببان متفقان كجدة ودين من جديتين
 كان في القصة واحدة واحدة في الموضع متعديا فيسحق الإرث بسببه
 معا كما إذا اجتمع فيه سببان مختلفان لا يرى إرثا إذا ترك
 ابني حم واحد بهما إرث لا إرث فانه يأخذ ذلك الإرث كسب بالفرض
 والباقي بينهما نصفين بالعصبة وكذا إذا تركت ابني حم واحد بها
 زوجتها فانه يأخذ الزوج النصف بالفرضية ويقسم الباقي بالنصف
 الباقي بالعصبة وكذا إذا ترك الجوزي أمه وهي اخته لأمه فانه
 تركت بالسببين معا لا يقال الإرث لأب ولم لا يرث من حمته
 قرابته معا لا تقول اخته من حمته الأم قد اعتبرنا ما في الترتيب
 حتى تقدم على الإرث لأب فلا يكون معتبرة في الاستحقاق بخلاف الجدة
 المذكورة ووجه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أن تقدم الجدة
 إن اقتضى تعدد الاسم كما في الأمثلة الثلاثة المذكورة كان متصفا
 لتعدد الاستحقاق بحسب تعدد ما وأما إذا لم يقتض تعدد الاسم
 كان في حكم الجهة الواحدة وما نحن فيه من هذا القبيل فان إذا
 القوابين تسمى بالجدّة كذا ات القواب الواحدة وإذا كانت

قوله في أم أم اب اب الأب يقسم التسلسل بينهما عند أبي يوسف
 رحمه الله تعالى أيضا فأب اعتبار الأبدان وهو قول سفيان بن
 وعنده محمد رحمه الله تعالى أيضا بأب اعتبار الجاهات وهو قول زور رحمه الله
 ووجه قول محمد رحمه الله تعالى أن استحقاق الإرث باعتبار الاستسكان
 فإذا اجتمع في واحد سببان متفقان كجدة ودين من جديتين
 كان في القصة واحدة واحدة في الموضع متعديا فيسحق الإرث بسببه
 معا كما إذا اجتمع فيه سببان مختلفان لا يرى إرثا إذا ترك
 ابني حم واحد بهما إرث لا إرث فانه يأخذ ذلك الإرث كسب بالفرض
 والباقي بينهما نصفين بالعصبة وكذا إذا تركت ابني حم واحد بها
 زوجتها فانه يأخذ الزوج النصف بالفرضية ويقسم الباقي بالنصف
 الباقي بالعصبة وكذا إذا ترك الجوزي أمه وهي اخته لأمه فانه
 تركت بالسببين معا لا يقال الإرث لأب ولم لا يرث من حمته
 قرابته معا لا تقول اخته من حمته الأم قد اعتبرنا ما في الترتيب
 حتى تقدم على الإرث لأب فلا يكون معتبرة في الاستحقاق بخلاف الجدة
 المذكورة ووجه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أن تقدم الجدة
 إن اقتضى تعدد الاسم كما في الأمثلة الثلاثة المذكورة كان متصفا
 لتعدد الاستحقاق بحسب تعدد ما وأما إذا لم يقتض تعدد الاسم
 كان في حكم الجهة الواحدة وما نحن فيه من هذا القبيل فان إذا
 القوابين تسمى بالجدّة كذا ات القواب الواحدة وإذا كانت

من

لا تثنى من ذوي الوائتين وانما ذكرهما ههنا وان لم تكن عصبة
 بنفسها لشاركتها في الحكم بمن هو عصبة بنفسه واذا لم تكن عصبة
 عنده بل كانت ذات فرض فلها فرضها الباقي للاب والابن والاب
 لاب وايم فانه اولى من ابن الاب لاب لانها متساوية في الدرجة
 مع كون الاول ذاتا رابعتين وكذا لك الحكم في اعمام الميت ثم في اعمام
 ابيه ثم في اعمام جده اى يعتبر بين هؤلاء الاقارب من اعمام
 قرب الدرجة اولا وقوة الواو ثانيا فعم الميت مقدم على عم
 ابيه المقدم على عم جده وذلك لقرب الدرجة وكل واحد من هؤلاء
 الاقارب يقدم ذو الوائتين على ذى قرابة واحدة مع التساو
 في الدرجة فعم الميت لاب وايم اولى من عم لاب وكذا الحال في عم
 ابيه وعم جده وهكذا الحكم في فروع هذه الاقارب فيعتبر
 اولا قرب الدرجة وثانيا قوة الواو ثانيا فابن عم الميت مقدم على
 ابن ابن عمه وابن عم الميت لاب وايم مقدم على ابن عم لاب واما
 العصبة بغير قرابة من النسوة وهن اللاتي فرضهن النصف
 والثلاثان الاولى من البنت اذ للواحدة النصف وللثنتين
 فصاعدا الثلثان والثانية بنت الابن فان حالها كمال البنت
 عند عدها والثالثة الاخيرة لاب وايم فانه كذلك اذ لم توجد
 بنات الصلابة بنات الابن والرابعة الاخيرة لاب فان حكمه كذلك
 اذ لم توجد الثلث المسقوطة فهو لاء الرابع يهرن عصبة

ان ص

هذا هو حكم النسوة في العصبة

مطلب العصبة بغيره

ان المذكور في النسخة
 ان يكون في النسخة

قال في النسوة قوته وانما العصبة بغيره
 فابعد من النسوة التي هي النسوة حالها في النسوة
 والاولاد والام في النسوة النسوة النسوة
 في النسوة الثانية

بأخوتهم كما ذكرنا في حالاتهم ويدل على صيرورة الاوليين بعصبة
 قوله تعالى يورثكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وعلى صيرورة
 الاخويين بعصبة قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء
 فللذكر مثل حظ الانثيين ومن لا فرض له من البنات واخواتها
 لا يصير عصبة باجسادها وذلك لان النص الوارد في صيرورة البنات
 بالذكور عصبة انما هو في موضعين البنات بالبنين والاخوات
 بالاخوة كما عرفت اتفاقا والبنات في كل منهما ذات فرض فمن
 لا فرض له من البنات لا يتولد النص وايضا الابن يعقب اخوته
 بنفله من فرضها حاله الانفراد الى العصبية لئلا يلزم تفصيل الانثى
 على الذكر او المساواة بينهما فاذا لم تكن الانثى بافردا ما صا به فرض
 فلا يلزم هذا المانع من عدم تعقبها باخوتها بهذا التفصيل من قدم
 بينها باخوتها كما لو لم توجد العم اذا كانا لاب وايم او لاب كان المال
 كله للعم دون العم وكذا الحال في ابن العم مع بنت العم لاب
 وفي ابن الاب مع بنت الابن لاب واما العصبة مع غيره وكل
 انثى نصير عصبة مع انثى اخرى كالاحد لاب وايم او لاب
 مع البنت سواء كانت صليبة او بنت ابن وسواء كانت واحدة
 او اكثر كما ذكرنا من قوله دم اجعلوا الاخوات مع البنات بعصبة
 والمراد من الجمع ههنا هو الجنس واحد كما كانت او متعدة
 والفرق بين يائين العصبين ان الغير في العصبة بغيره يكون

هذا هو حكم النسوة في العصبة بالبنين
 والافراد بالافراد
 بعد النص
 لا يثبت مع وجود الابن بل يكون
 عصبة بلا فرض

مطلب العصبة مع غيره
 الفرق بين العصبة بغيره والعصبة
 مع غيره ان العصبة بغيره يكون المال
 بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ولا
 كذلك العصبة مع غيره

مع الالف واللام في الاخوات
 والبنات الجنس لعدم وجود

ان المذكور في النسخة
 ان يكون في النسخة

يصير منسوباً الى ابيه بالنسب والى اقر به بالتبعية كذا المعنى
 يصير منسوباً الى معتق بالولاء والى عصبته بالتبعية فكما ثبتت
 الالهة بالنسب كذلك ثبتت بالولاء ولا شيء للامانة
 من ورثة المعتق فليس في عصبته المعتق الوارثين من المعتق
 بالولاء من هو عصبته بغيره او مع غيره كما ثبتت انما عليه ذلك
 لقوله عليه السلام ليس للنسب من الولاء الا ما اعتقن او
 من المعتق او كاتين او كاتين من كاتين او دبرين او دبر
 من دبرين او جرولاً معتقاً او معتق محققين هذا الحديث
 وان كان فيه شبهة ذلكية قد تارة بما روي من ان كبار
 الصحابة كعمر وعلي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم قالوا بمثل
 ذلك فصار بمنزلة المشهود ومعناه ليس نسباً شئ من الولاء
 الا ما اعتقن او ولا بالتبعية من المعتق او ولا ما كاتين او ولا
 ما كاتين من كاتين او ولا ما دبرين او ولا ما دبرين من دبرين فكلية ما
 المذكورة والمقدرة عبارة عن مرتبة تتعلق به الاعتاق فانه بمنزلة
 سائر ما يملك مما لا عقل له كما في قولنا في او ما ملكت ابائهم وكلية
 من عبارة عن صاير ما كانا مستحقين ان يغيرنهم بمقتضى العقل
 وقوله او جرولاً الى ان يقتل معه ان يصير ما لا بالمصدر
 اي ليس له من شئ من الولاء الا ما ذكر او ان جرولاً
 معتقاً والحاصل ان ليس له من شئ من الولاء الا ما اعتقن

وهذا هو المراد بالعتق
 النسبة بالولاء

انما هو المراد بالعتق
 قوله

وهو ما لا يثبت له من الولاء الا ما اعتقن

وهو ما لا يثبت له من الولاء الا ما اعتقن

صورة ولاد معتق من امرأة
 اعتق بغيره من ولد له
 معتق ولاد له

او لاد معتق معتقاً او الولاء الذي هو جود معتق من او جود معتق
 فولا معتق من مكانتهن ظاهره وولا معتق معتق من فيما اذا
 اعتقت امرأة عبداً فاشترى ذلك العبد عبداً آخر واعتق
 ثم مات المعتق الثاني وبسبب عصبته نسبه وقد مات قبل العبد
 الاول وعصبته بغيره انما تلك المرأة بالعصبة من جهة الولاء وكذا
 الحكم في كاتين مكاتبها وصورة ولاد معتق من ان دبرت امرأة
 عبداً ثم ارتدت وحقت بدرا او باب وحكم القاضي بكونه عبداً ثم
 اسلمت ورجعت الى دار الاسلام ثم مات المدبر ولم يخلف عصبته
 نسبه فلهذا المرأة عصبته وحكم بغيره المدبر كذا اي اذا حكم
 القاضي بعتق مدبرها بسبب طارفاً فاشترى عبداً او دبره ثم مات
 ورجعت المرأة ثابته الى دار الاسلام اما قبل موت مدبرها
 او بعده ثم مات المدبر الثاني ولم يخلف عصبته نسبه فلهذا المرأة
 عصبته فولادها لهذه المرأة وصورة جود معتق من الولاء ان عبداً
 امرأة تزوج با ذمها جارية قد اعتقها بغيرها فولد بينهما ولد وهو جارية
 لانه فان الولد يتبع أمه في الرقبة والحرية وولادها لولدها فاذا اعتقت
 تلك المرأة عبداً جاز ذلك العبد باعتقها اياه وولادها له الى نفسه
 ثم الى مولاه حتى اذا مات المعتق ثم مات ولده وخلف معتقاً
 ابيه فولادها له وصورة جود معتق من الولاء ان امرأة اعتقت
 عبداً فاشترى العبد المعتق عبداً وزوجه بمعتق بغيره فولد بينهما

وكذا ينسب له كاتين من كاتين او دبرين او دبرين او دبرين او دبرين
 من كاتين او دبرين او دبرين او دبرين او دبرين او دبرين او دبرين
 في نظرها وقت الاعتاق فلهذا جارية

المسألة الأولى في معرفة نسب الولد
بالفرضين المذكورين في المتن
فإن كان الولد من المولى
فإن كان المولى من المولى
فإن كان المولى من المولى

ولد وهو خوة ولاؤه لمولى إية فاذا اتفق ذلك العبد بالمعنى محبة
حوائق ولاؤه ولد معتق إلى نفسه ثم إلى مولاه وقد يستدل أيضا
على جواز الولاء بما روي من أن النبي رأى في غزاة بدر فطمعوا
مولاة لرافع بن خديج وابوهم عبد الغنم فاشترى النبي إياها
واعتقه ثم قال لعقته انتسبوا إلى هذا زعموا فافزع وقال لهم مولاة
فحكم بالولاء للنبي فدل ذلك على أن الولد منسوب إلى مولاه في عالم حيث
له ولأمن قبل أبيه فاذا ثبت ولاؤه من قبله جاز الأب ولاؤه الولد
إلى موالبه وكيفية النسبة إلى المأمومة ضرورة كونه الرثاء وولد
المأخوذ حتى إذا كتب الكتاب من نفسه صار الولد منسوباً إليه ولو ترك
أي المعتق أب المعتق وابنه كان يندب إلى يوسف ربح سدس الولد
للأب والباقي للأب بن هذا قوله لا يجوز وهو إحدى الروايتين من
ابن مسعود وبه قال شرح الشيخ في حقه إلى حنفية ومحمد رحمهما الله
الولاء كله للأب وهو عثمان وسعيد بن المسيب ومذهبنا في
والقول الأول لا يلى يوسف وجه قوله الأخير أن الولاء كله أنز الملك فليكن
بحقيقة الملك ولو ترك المعتق مالا وترك ابناً وأباً كان لأبيه سدس
ماله والباقي لابنه فكذا إذا ترك ولداً وأباً كان لأبيه ثلثه
أنز الملك لكنه ليس بمال ولا له حكم المال كالقصاص الذي يجوز
الاعتاق من عنه بمال بخلاف الولاء فلا يجوز فيه سترام الورثة
بالفرضية كما في المال بل هو سبب يورث به بطريق العصبية فيغير

لو سئل عن رجل
مولى لرجل من بني
النضير هل يورثه
من ماله قال لا

نكان الولد كله للأب
عند أبي حنيفة ومحمد

الفتنة في
عقود النكاح

فاختصنا
إلى غنى

الأقرب

الأقرب فالأقرب والأب ابن أرب العصبية ولو كان يجرى فيه سترام
الورثة بالفرضية كما حال المكان للنسب من الولاء بالأب على أن
قول صلى الله عليه وسلم المولى على كل شيء النسب لا يباع ولا يوهب
ولا يورث وليس واضح على قول الأول الذي هو مذهبنا ولو ترك
المعتق ابن المعتق وجده فالولد كله للأب بالاتفاق وذلك لأن
الأب كالأب في العصبية بحسب الظاهر لأن اتصال كل منهما بالجد
بلا واسطة وكون الأب ابن أرب يحتاج إلى ما قرئ من أن زيادة
قرية أمر حكيم في وقوع الخلاف منك في الأب بخلاف الجد فإن اتصال
بواسطة الأب فيكون الأب أرب من الجد ويكون الأب ابن أرب
منه أيضاً لا اشتباه فلا يترجح الجد في الولاء بخلاف هذه
من المسائل الأربع المستندة على القول الأخير لا يلى يوسف حيث
لم يجعل فيه الجد كالأب قال الشيخ الإمام خواهر زاده ولو ترك
جد المعتق وأخاه كان الولاء كله للجد عند أبي حنيفة ربح لاء أقرب
إلى المبيت في العصبية من الأخ على مذهبنا وعندهما الولاء بينهما نصفان
وذكر محمد ربح في كتاب الولاء عن كبار الصحابة كونه على وابن مسعود
وزيد بن ثابت إلى ابن كعب وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم
قالوا الولاء للكثير فاستدل بعض العلماء بظاهره على أن الولاء للكثير
بنى المعتق شيئاً بعد مودة غاية قائم مقامه في الذب عن العشيرة
لكن المذهب عندنا أن المراد بالكثير القريب أي بقدر ما في استحقاق

ولو ترك رجل مولى
لرجل من بني النضير
هل يورثه من ماله
قال لا

فإن قالوا الولاء
للكثير فاستدل
بظاهره على أن
الولاء للكثير

الفتنة في

الذبح بالفتنة والتشديد
منع دفع الحكم

الولاء اقرب بنى المعين يوم موبحة اذ اقامت المعين بنى ابن
 ابن اخ كان الولاء لا ينفك عن من ملكه ذارحم حرم من
 عتيق عليه ويكون ولاؤه له هذا البحث يتم تحت الكسبة
 السببية وتبين على ان العتيق وان لم يكن اختياريا سببا للولاء
 وتفصيل الكلام في هذا المقام ان القوابة على ثلثة انواع الاول
 القويته وهي قرابة ذى الرحم الحرم من الولاء اما بطريق الاصلية
 كالابوين والابجداد والجدات وان علوا واما بطريق القرابة
 كالاولاد واولاد الاولاد وان سفلا فمن ملك واحد من هؤلاء
 عتيق عليه اتفاقا او اعتق او لم يزد النوع الثاني المتوسط وهي
 قرابة الحريم غير العتود من اعيان قرابة الاخوة والاحوات واولادها
 وان سفلا وقرابة الاجام والتمات والاخوال والحالات دون
 اولادهم ومن ملك واحد من هذه الحريم عتيق عليه ايضا فذا
 خلافا لث في روح النوع الثالث البعيدة وهي قرابة ذى الرحم
 غير الحريم كالاولاد الاجام والاخوال فاذا ملك واحد منهم لم يعتيق
 عليه بخلاف ذلك في روح في سلسلة الخلاف ان ليس بينهما جونية
 كما في الاصول والفروع فلا يعتيق احدهما على صاحبه كالاولاد الاجام الا ان
 ان قرابتها في الاحكام كقوابة اولاد العم حيث يقبل شهادته ككل
 منها لصاحبه ويجوز لكل منها ان يضع زكوة في الآخر ويجوز القصاص
 بينهما من الجانبين ويجوز حليف كل منهما لصاحبه بخلاف الوالدتين

القرابة

والمولودين

الزوجة

والمولودين ولما روي عن ابن عباس رض ان رجلا قال لرسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم اني وجدت اخي يبيع في السوق فاستتره
 وانا اريد ان اخذ فقال عليه السلام فقد اعتق الله تعالى والمعنى في ذلك
 ان القوابة المناندة بالامة علة العتيق مع الملك كما في الاموال والاولاد
 وتوضيحه ان هذا العتيق بطريق القلة وللقوابة المذكورة ثابته في
 القلة لا يرى ان من المانكة ثبتت في هذا القوابة لاجل القلة بل
 الاستقراء في الاستخدام فلهذا من بين ان ملك البعير اقوى
 في الاستدلال من الاستقراء وايضا يلحق بين الاثنين في النكاح
 حرام لصيانة القوابة عن القطيعة بسبب ما يكون بين الفرائس والحيوان
 ان معنى القطيعة في استدانة الملك الكثرة لا الشبهة في ان الملك
 تافير في استحقاق القلة فعدة العتيق بهذا ان الوصفان فلا يكون
 بعد ثبوتها لانقضاء البرائة مفضة وايضا اتصال احد الاختين بالآخر
 بواسطة الاب كما ان اتصال النافلة بالجد كذا ومن ثم شبه
 بعضهم الجد مع النافلة بشجرة الشجر من غصن ومن ذلك الغصن
 غصن اخوة الاخرين بعضهن من شجرة واحدة وشبه اخرون
 الجد مع النافلة بواحد يشعب منه ثم من الشجر جدول والاخرين
 منهم من قد تشعب من واحد واحد على هذا يكون معنى القرب
 بين الاخرين اظهر ظهورها يشعب واحد واحدا من الجد وان فلهذا
 الى شعبتين فيكون باقتضاها العتيق اولي الا اذ لم يحق الاخر

القرابة السببية من جهة المالك
 كذا في الاموال والاولاد
 كذا في الاموال والاولاد

سادة الله

قوة فظاهر

قوة فظاهر

الشعب بلفظ واحد
 فبالشعب تقسم الاقربان

الجد من جهة كذا

على في حكم الولاية اذ مدارها على الشفعة مع القواة وليس شفعة
 الا كشفقة الجدة ولا في حكم الارث عند ابي حنيفة رح لانه نوع ولاية
 وخلافه في الملك والمصرف كما سبق وانما اولاد الامام والاخوان
 فقد كثر في تلك الواسطات وكانت القواة بعيدة وهذه المنة
 هناك حصة الشكاح ولا حصة الجمع في الشكاح نعم ان الشيخ اورد
 هذه الفصل مثالا فقال كملت بنات حواير يتولدن من
 ووجه للصوى عشرون دينارا والكبرى ثلثون دينارا
 فاشترنا ابائهما بخمسين فعنت عليهما ثمان مائة الاب ومكر شيئا
 من المال فاشترنا من ذلك المال مائة دينار اثلاثا بالوفى والباقي
 وهو الثلث الاخرين مشترتي الاب اخماسا بالولاء ثلثة اثار
 لكبرى وخمس للصوى لان الكبرى قد اعتقت ثلثة اثار
 الاب بثلثين والصوى قد اعتقت خمسة عشر من
 واربعين وذلك لان اصل المسئلة من ثلثة لانما اقل عدد يصح
 منها الثلثان فاعطينا البنات الثلث اثنين منها بالوفى واعطينا
 الكبرى والصوى واحدا منها بالولاء ولا يستقيم الاثنان على ثلثة
 بل بينهما مباينة فاخذنا جميع عدد رؤوسهن اعني الثلث والاربعين
 ايضا الباقي وهو الواحد على سهام الولاء وهي خمسة وذلك
 لانما وجدنا بين مالى الصوى والكبرى موافقة بال عشرة لان عشرة
 اكثر عدد يقع بها فاعطى الثلثين ثلثة وعشرة العشرين اثنان

ونحوها

ونحوها خمسة وهي بمنزلة عدد الرؤوس من الورثة لان تقسيم
 الثلث الباقي على الكبرى والصوى يجب ان يكون على نسبة
 بايها وهي بعينها نسبة الوفاين وبين اثنى والواحد مباينة
 فاخذنا مجموع اثنى ايضا ومعا ثلثة هي عدد رؤوس البنات
 وبينهما مباينة فخرنا احدهما في الاخرى فحصل خمسة عشر فخرنا بها
 في اصل المسئلة وهو ثلثة فحصل خمسة واربعون فتمت المسئلة
 اذ قد كان للبنات من اصل اثنان واذا فخرنا بهما في المقرب
 وهو خمسة عشر حصل ثلثون فلكل بنت عشرة وكان للصوى والكبرى
 من اصل واحد وفخرنا به في المقرب فلم يتغير قسمنا اثنى
 عشر الباقية على سهام الولاء فاصاب كل سهم ثلثة فلكبرى من
 عشرة عشرة وكانت الا عشرة بالوفى فلا حصة للصوى
 من اثنى عشرة ستة وقد كانت لها عشرة بطريق الوفاية ونحوها
 ستة عشر وليس للوسطى الا تلك العشرة التي اصابته بالفرضية
 ثم ان الكبرى والصوى ان تزوجا ابائهما بالولاء اذا جئنا
 مطبقا قال شيخ الاسلام خواجه زاده كان شيخنا ابو بكر الجندى
 يكل عن ابي اسحاق الحافظ انه كان يقول هذا من الواثبات
 التي يشال عنها وهو ان يكون بنت الرجل وليته وبه يعني باب
 الحجب هو في اللوة المنع ومنه الحجاب لما يستبرأ به الشيء ومنع
 من النظر اليه وفي اصطلاح اهل هذا العلم منع شخص معين

المنع

عن ميراثنا كما او بعضه بوجود شخص آخر يجب على نوعين احدهما يجب
 نقصان وهو يجب ما من سهم اكثر الى سهم اقل وذلك اي يجب
 النقصان تحت نفوذ من الورثة للزوجين والام وبنت الابن
 والاخت لاب وقد مر بيان في احوال هؤلاء فان زوج يجب
 من النصف الماربع والزوجة من الربع الى الثمن بوجود الولد
 او ولد الابن والام يجب من الثلث الى السدس بالولد او ولد
 الابن او الاثنين من الاخوة والاخوات وبنت الابن يجب
 مع بنت الصلب من النصف الى السدس تكملة للثنتين والاخت
 لاب يجب مع الاخت لاب وام من النصف الى السدس ايضا
 كما انما ينفك لك تفصيلا فيما سبق وتام ما يجب واما وهو
 ان يجب من الميراث بالمرءة فيصير حرمها بالكلية والورثة فيه
 اي فيجب ايمان وبالنقصان اليه فريقان فريقان لا يجب بحال
 بهذا الجب البتة وان كان البعض منهم يجب بحال النقصان وهم
 ستة ثلثة من الرجال الابن والام والزوج وثلثة من النساء
 البنت والام والزوجة فان قلت قد يجب هذا الفرق بالاعتبار
 والردة والرقبة فلا يصح انهم لا يجبون بحال البتة قلت الكلام
 في الورثة وهم على ذلك التقدير ليسوا بورثة وقرن برثون
 بحال ويجب ايمان بحال اخي وهم غير هؤلاء المستثنون من الورثة
 سدا كما في العصباء او ذوي الخوص وهذا اي يجب ايمان

في ميراثنا كما او بعضه بوجود شخص آخر يجب على نوعين احدهما يجب نقصان وهو يجب ما من سهم اكثر الى سهم اقل وذلك اي يجب النقصان تحت نفوذ من الورثة للزوجين والام وبنت الابن والاخت لاب وقد مر بيان في احوال هؤلاء فان زوج يجب من النصف الماربع والزوجة من الربع الى الثمن بوجود الولد او ولد الابن والام يجب من الثلث الى السدس بالولد او ولد الابن او الاثنين من الاخوة والاخوات وبنت الابن يجب مع بنت الصلب من النصف الى السدس تكملة للثنتين والاخت لاب يجب مع الاخت لاب وام من النصف الى السدس ايضا كما انما ينفك لك تفصيلا فيما سبق وتام ما يجب واما وهو ان يجب من الميراث بالمرءة فيصير حرمها بالكلية والورثة فيه اي فيجب ايمان وبالنقصان اليه فريقان فريقان لا يجب بحال بهذا الجب البتة وان كان البعض منهم يجب بحال النقصان وهم ستة ثلثة من الرجال الابن والام والزوج وثلثة من النساء البنت والام والزوجة فان قلت قد يجب هذا الفرق بالاعتبار والردة والرقبة فلا يصح انهم لا يجبون بحال البتة قلت الكلام في الورثة وهم على ذلك التقدير ليسوا بورثة وقرن برثون بحال ويجب ايمان بحال اخي وهم غير هؤلاء المستثنون من الورثة سدا كما في العصباء او ذوي الخوص وهذا اي يجب ايمان

في الفرق

في الفرق الثاني في مبنى على اصلين احدهما ان كل من يترى
 اي ينتمي الى الميت بشخص لا يرث مع وجود ذلك الشخص
 كالحب الابن غاثة لا يرث مع الابن سوى اولاد الام فانهم يرثون
 معها مع انهم يتركون الى الميت بما و ذلك لعدم استحقاق جميع
 التركة وتحقيق هذا الاصل ان الشخص المدعى به ان استحق
 جميع التركة لم يرث المدعى مع وجوده سواء اخذ في سبب الارث
 كما في الاب و اجدد الابن وابنه او لم يتخذ كما في الاب والاخت
 والاخوات فان المدعى به لما اخرج جميع المال لم يبق للمدعى شيء
 اصلا وان لم يستحق المدعى به الجميع فان اخذ في السبب كان الامر
 كذلك كما في الام وام الام لان المدعى به لما اخذ نصيبه ترك السبب
 لم يبق للمدعى من النصيب الذي يستحق بذلك السبب شيء وليس له
 نصيب اخر فصار حرمه وان لم يتخذ في السبب كما في الام
 والاولاد فان المدعى به لم يخذ نصيبه المستند الى سببه والمدعى
 ياخذ نصيبا اخر يستند الى سبب اخر فلاح ما ان قيل البتة
 الام تستحق جميع التركة اذا انفردت عن غيرها من اصحاب الفواضل
 والعصباء قلنا ليس ذلك الاستحقاق من جهة واحدة فانما استحق
 بعض التركة بالفرض وبعضها بالتردد والمراد استحقاق جميعها من جهة
 واحدة كما في العصبية والاصل الثاني الاقرب فالاقرب كما ذكرنا
 في العصباء قدم في باب العصباء انهم يرثون بقربا للرجل

الاولاد في الامس لرسالة في الامس قال الله تعالى فانما ولي الوالد ثم استعير في المال كل شيء بطريق المجاز فخرج قوله كل من يترى الى الميت بشخص اي يرث مع وجوده سواء اخذ في سبب الارث كما في الاب و اجدد الابن وابنه او لم يتخذ كما في الاب والاخت والاخوات فان المدعى به لما اخرج جميع المال لم يبق للمدعى شيء اصلا وان لم يستحق المدعى به الجميع فان اخذ في السبب كان الامر كذلك كما في الام وام الام لان المدعى به لما اخذ نصيبه ترك السبب لم يبق للمدعى من النصيب الذي يستحق بذلك السبب شيء وليس له نصيب اخر فصار حرمه وان لم يتخذ في السبب كما في الام والاولاد فان المدعى به لم يخذ نصيبه المستند الى سببه والمدعى ياخذ نصيبا اخر يستند الى سبب اخر فلاح ما ان قيل البتة الام تستحق جميع التركة اذا انفردت عن غيرها من اصحاب الفواضل والعصباء قلنا ليس ذلك الاستحقاق من جهة واحدة فانما استحق بعض التركة بالفرض وبعضها بالتردد والمراد استحقاق جميعها من جهة واحدة كما في العصبية والاصل الثاني الاقرب فالاقرب كما ذكرنا في العصباء قدم في باب العصباء انهم يرثون بقربا للرجل

في الاصل الثاني بعينه الاصل الاول فلما مضى جعلها اصلين
 وكان الوهم الاول لازما وهو ان اولاد الابن يرثون مع الابن
 الذي ليس باسم فان قلت المراد ان الاقرب بحسب الدرجة
 من العصبية بحسب الابدال يدل على ذلك قوله كما ذكرنا
 في العصبية قلت هذا الاصل انما ذكر للفريق الثاني الذين يرتفعون
 تارة ويحرمون اخرى فيدرج بينهم العصبية وغيرهم فذكر العصبية
 على سبيل التمثيل دون التخصيص كما استثنى الية والمحرم عن الميراث
 بالكلية لا يحسب عندنا غيره اصلا لا بحسب حومان ولا بحسب نقصان وهو
 قول عاتق النجاشية روي ان امرأة مسلمة تزوجت زوجا مسلما

قالوا قرب منهم بحسب الابدال بحسب حومان سواء اخذنا في السبب
 او لا وهذا جار في غيرهم ايضا لكن اذا كان هناك اتحاد السبب
 كما في الامم مع الجدات وفي بنات الابن مع القليلتين وفي الاخوات
 لاب مع الاخوات لاب وام وانما لم يكتف المصنف بالاصل
 الاول كيلا يتوهم ان اولاد الابن ذكر اكان او انثى يرث مع الابن
 الذي ليس باسمه فانه لا يتولى به ولا بالاصل ان في كيدا يتوهم
 ان ام الام لا ترث مع الاب هكذا قيل وفيه نظر لان الاصل
 الثاني ان الجوى منها على ظاهره وهو ان الاقرب في الدرجة
 مطلقا بحسب الابدال ثم منه بحسب ام الام بالاب وبحسب ابن الاخ
 لاب وام بالاب لام وان قيد بان يكون الابدال بالاقرب
 كان الاصل الثاني بعينه الاصل الاول فلما مضى جعلها اصلين
 وكان الوهم الاول لازما وهو ان اولاد الابن يرثون مع الابن
 الذي ليس باسم فان قلت المراد ان الاقرب بحسب الدرجة
 من العصبية بحسب الابدال يدل على ذلك قوله كما ذكرنا
 في العصبية قلت هذا الاصل انما ذكر للفريق الثاني الذين يرتفعون
 تارة ويحرمون اخرى فيدرج بينهم العصبية وغيرهم فذكر العصبية
 على سبيل التمثيل دون التخصيص كما استثنى الية والمحرم عن الميراث
 بالكلية لا يحسب عندنا غيره اصلا لا بحسب حومان ولا بحسب نقصان وهو
 قول عاتق النجاشية روي ان امرأة مسلمة تزوجت زوجا مسلما

بالأقرب

بالأقرب

واخوين

حجة ابو الحسن الامم نزلت الحالكين

واخوين من امهم مسلمين وابنا كافر اقص عليه علي وزيد بن
 ثابت بان للزوج النصف والآخر الثلث وما بقي فهو للعصبة
 وعند ابن سحود بحسب المردم بحسب النقصان لا بحسب حومان في الميراث
 المذكورة يكون عنده للزوج الربع وللأخوين الثلث والباقي للعصبة
 هذا ما يقتضيه رواية هذا الكتاب وقد يردى عنه ايضا ان جعل في تلك
 الصورة للزوج الربع ولم يجعل للأخوين شيئا بل حكم بان ما بقي
 للعصبة فيعوض في حجب المردم وغيره بحسب حومان روايتان كما كافر
 والقائل والزمين هذه امثلة للمردم الذي لا يحسب عندنا اصلا ولا يحسب
 عند ابن سحود بحسب النقصان وليد على ذلك ان هذا الحجب
 يثبت في النصف بسهم الولد والاخ وهذا الاسم يثبت في الميراث
 والآخر العبد والقائل وغيره فالنقصان يكون الولد والاخ وارثا زيادة
 على النقص ويحسب نسبه ولا يثبت الا بما يثبت به النسب وانما حجب حومان
 فهو ما عتب رتبه الاقرب على الابدال وانما يتصور ذلك اذا كان
 الاقرب مستحقا بخلاف حجب النقصان فانه نقل من الاكثر الى القليل
 ولا فرق في هذا المعنى بين ان يكون الطالب وارثا او غير وارث
 ولنا ان الاسم وان كان اعم لكن ذكره في آية الموارث يدل
 على ان المراد الوارث فان من لا يصح للميراث اصلا كما في المثل
 جعل في حق استحقاق الارث كما لم يثبت عندنا جعل في حق الحجب
 بمنزلة ايضا لقوات الابدال بخلاف الاخوة مع الاب فانهم يكونون

في الميراث
 في الميراث
 في الميراث

والامم

بحسب النقصان

لابت ونام ادا جمع فيها الثلثة كما اذا ترك اما واختين للم وختين
 لاب وام واما اذا اجمع فيها الثلث والثلثان كما اذا ترك
 اختين لام واختين لاب وام فهي من ثلثة واذا اجمع في المثلثة
 الثمن مع النصف كما اذا ترك زوجة وبنت كانت من ثمانية
 واذا اجمع فيها الربع والنصف كما اذا ترك زوجا وبنت كانت
 من اربعة ولما خرج من بيان حال الاختلاط من ثلثات
 بين فروض نوع واحد شرع في بيان حال الاختلاط بين فروض
 احد النوعين بالاخر فقال واذا اختلط النصف من النوع الاول
 بكل النوع الثاني اي بالثلثين والثلث والسدس كما اذا تركت زوجا
 واما واختين لاب وام واختين لام او ببعضه كما اذا اختلط النصف
 بالثلث فقط كما فهم خلفت زوجا واختين لام او اختلط بالثلثين
 فقط كما فهم خلفت زوجا واختين لاب وام واذا اختلط
 بالسدس وحده كما اذا خلف اما وبنتا او اختلط بالثلث والثلثين
 معا كما اذا تركت زوجا واختين لاب وام واختين لام او اختلط
 بالثلثين والسدس معا كما اذا تركت زوجا واختين لاب وام واما
 او اختلط بالثلث والسدس معا كما فهم تركت زوجا واختين
 لام واما فهو اي اختلاط النصف في جميع هذه الصور من ستة يعني
 ان يخرج النصف اثنان ومخرج الثلث والثلثين ثلثة وكلها

بيان فروض

بيان فروض
 بيان فروض
 بيان فروض

واضاح

داخلان في الستة فهي مخرج النصف المختلط بفروض النوع الثاني
 على جميع الوجوه المذكورة وايضا بين مخرج النصف والثلث معا
 فاذا ضرب احد هما في الاخر حصل ستة فهي مخرج كل واحد المختلط
 الربع من النوع الاول بكل النوع الثاني اي بالثلثين والثلث
 والسدس كما اذا خلف زوجة واما واختين لام او ببعضه
 كما اذا اختلط بالثلثين فقط كزوج وبنين او بالثلث فقط
 كزوجة وام او بالسدس فقط كزوجة واحدة من اولاد الام او اختلط
 بالثلثين والسدس معا كزوجة وام واختين لاب وام او بالثلثين
 والثلث كزوجة واختين لاب وام واختين لام او بالثلث والسدس
 كزوجة وام واختين لام فهو من اثنى عشر اي هو مخرج مائتين
 الاختلاطات الثمانية والثلاثية والرابعة وذلك لان مخرج كل
 جزء من النوع الثاني هو الستة وقد دخل فيها مخرج الثلث والثلثين
 فاكفيناها بمخرج الكل ثم اخذنا مخرج الربع وهو الاربعة فوجدنا بينها
 وبين الستة موافقة بالنصف ففرضنا نصف احد هما في كل الاخرى
 فصار اثنى عشر وايضا مخرج الثلث والثلثين ثلثة وهي مائة
 الاربعة ففرضنا الكل في الكل فحصل ايضا اثنى عشر فهو مخرج هذه
 الفروض المختلطة ومنه مخرج مائة المذكورة واذا اختلط الثمن
 من النوع الاول بكل النوع الثاني اي بالثلثين والثلث والسدس
 وهذا الاختلاط انما يتصور على راي ابن مسعود لان المحرم

واختين لاب وام

بحسب هذه جيب النقصان كما اذا ترك ابنها كافر او زوجة واما
 واختين لآب وام واختين لآم فان الابن المحرم بحسب هذه الفروع
 من الربع الى الثمن واما على راينا فهو غير متصور لان الثمن اذا كان للمرأة
 وجب ان يكون صاحب الثلثين بنتين وصاحب السدس ابنة واحدة
 ورجل يعدم صاحب الثلث لان صاحبها اما لآم او لآل او لآل واما لآل
 ههنا قد جيب من الثلث الى السدس واولادها قد جيبوا من جميع
 الثلث فيكون اختلاط الثمن بالثلثين والسدس فقط دون الثلث
 او اختلاط الثمن ببعض النوع الثاني كما اذا اختلط بالثلثين
 والسدس كزوجته وبنتين وام او بالسدس والثلث على راي
 كزوجته وام واختين لآم وابن محرم او بالثلثين والثلث على راي
 ايضا كزوجته وابن كافر واختين لآب وام واختين لآم او اختلاط
 بالثلثين فقط كزوجته وبنتين او بالسدس فقط كزوجته وام وابن
 او بالثلث فقط كزوجته وابن رقيق واختين لآم على راي ايضا
 فمن اربعة وعشرين يري ان يخرج فرايض هذه الاختلاطات
 كلها هو هذا العدد ومنه يخرج مسائلها وبيان ذلك ان يخرج من
 الثاني هو السنة التي دخل فيها خرج الثلث والثلثين فوجب الكفاءة
 بالاكاففة وبين السنة ومخرج الثمن اعني الثمانية موافقة
 بالنصف ففرضنا نصف احد يها في كل الاخرى فحصل اربعة وعشرون
 وايضا بين مخرج الثلث والثلثين ومخرج الثمن مائة وثمانين

الكل

ومشترين في

الكل في الكل فصار حاصل ايضا اربعة فتمت مخرج الفروض المختلط
 بالثمن **باب العول** هو في اللغة يستعمل بمعنى الميل الى الجور
 يقال فلان يعول على اي يميل على جائر او بمعنى الغلبة يقال عييل
 صبره اي غلبت بمعنى الرفع يقال عال الميزان اذا رفعه ومنه
 الاخر اخذ المعنى المصطلح عليه فذلك قال العول ان يزداد على
 شئ من اجزاء الكسرة او ثلثه الى غير ذلك من الكسرة الموجودة
 فيه اذا ضاق المخرج عن فرض وحاصل ان المخرج منها ضايق
 عن الوفاة بالفروض المجتمعة فبما ترفع التركة الى عدد اكثر من ذلك
 المخرج ثم تقسم حتى يدخل النقص في فرايض جميع الورثة على تنسبة
 واحدة كما سياتيك تفصيلا وقيل هو ما خذ من المعنى الاول
 لان مسئلة ما لبثت الى اهلها بالجور حيث نقصت من فروضهم
 او المعنى الثاني كان المسئلة غلبت اهلها باوخال الفرع عليهم واول
 من حكم بالعول غير مرضي عنه فانه وقع في هذه الصورة ضايق فخرجت
 عن فروضها حقت ورعيها فبما واثرا العباس الى العول وقال
 اعيلوا الفوايض فتابعوه على ذلك ولم يكره احد الا ابيه بعدة فقيل
 له يلا انكرته في زمن مرض فقال جهلة وكان مهيئا وسأله
 رجل كيف تصنع بالفريضة العائلة فقال ادخل الفرع على من هو
 اسوأ حالا وهي البنات والاحوات فانهم يقبلون من فرض محذور
 الى فرض غير محذور فقال الرجل يا يعشيك فتواك شيئا فان ميراثك

خرجنا
 اي ان ابن العباس بعدة فقيل
 لما انكرت ابيك العباس
 في زمن مرض فقال
 يلا انكرته

بقسم بين ورثك على غير ايك فغضب وقال هلا تجتمعون
 في شئ ففعل لعنة الله على الكاذبين ان الذي احصى رمل عالج
 عدد الم يحمل في مال نصفين وثلاث ويؤيد كلامه اذا انقلب حقوق
 بال لا يغني بما يقدم منها ما كان اقوى كالتجسيم والدين والوصية
 والميراث فاذا ضاقت التركة عن الفروض يقدم الاقوى ولا يشك
 ان من ينقل من فرض مقدرا الى فرض آخر مقدرا يكون صاحب
 فرض من كل وجه فيكون اقوى ممن ينقل من فرض مقدرا الى فرض
 آخر غير مقدرا لانه صاحب فرض من وجه وعصبة ممن وجه فادخال
 النقص او اطرمان عليه أولى لان ذوى الفروض مقدمون على
 العصبة ولنا ان اصحاب الفروض الميعة في التركة قدسوا
 في سبب الاحتقاق وهو النفس فنبسأ وورث في الاحتقاق ورح
 يأخذ كل واحد منهم جميع حقه ان اتسع المحل ويقترب بجميع حقه اذا ضاقت
 المحل كالنحو ما في التركة فاذا اوجب الله في مال نصفين ثلثا
 مثلا علم ان المراد الضرب بهذه الفروض في ذلك المال كالتحالة وما
 بخلاف التجزئة واخوانه فانما حقوق مرتبة كاسلف والنقل من الفروض
 الى العصبة لا يوجب ضعفا لان العصبة اقوى بسباب الارث فكيف
 يشبث النقصان او اطرمان بهذا الاعتبار في بعض الاحوال فاذا
 اطلق يا عليه عادة الصحابة وجمهور الفقهاء رضوان الله عليهم اعلم ان مجموع
 الخارج سبعة لان الفوايض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة

في كل واحد من هذه
 الفوايض

ويعزى

وخارجها

وخارجها خمسة اعداد الاثنان والثلاثة والاربعة والستة والتمانية
 وذلك لاتحاد مخرج الثلث والثلثين كما مر وقد عرفت ان الاطراف
 الذي يكون في نوع واحد لا يقتضي مخرجا خارجا عن تلك الخمسة
 وان الاختلاف بين النوعين يقتضي مخرج ثلثة هي ستة واثني
 عشرة واربعة وعشرون لكن الستة من تلك الخمسة تقع اثنتان
 اذا انضمما الى الخمسة صار المجموع سبعة اربعة منها اي من تلك
 السبعة لا نقول اصلا لان الفروض المتعلقة بهذه الخارج الاربعة
 اما ان يقع المال بها او يبقى منه شيء ازيد عليها وهي الاثنان والثلاثة
 والاربعة والتمانية فلا يدخل الاثنان لان المسئلة اما تكون
 من اثنين اذ كان فيما نصفان كزوج واخت لاب وام او نصف
 وما بقى كزوج واخ لآب وأم ولا في الثلثة لان الخارج منها
 اما ثلث وما بقى كأم واخ لآب وام واما ثلثان وما بقى كبنين
 واخ لآب وام واما ثلث وثلثان كما ختس لآب وام ولا في الاربعة
 لان ما يخرج منها اما ربع وما بقى كزوج وابن او ربع ونصف وما بقى
 كزوج وبن وخت لآب وام او ربع وثلث وما بقى وما بقى كزوجة
 وابن ولا في الثمانية لان الخارج منها اما ثمن وما بقى كزوجة وابن
 او ثمن ونصف وما بقى كزوجة وبن وخت لآب وام فلا نقول
 من مسائل هذه الخارج الاربعة وثلثة منها قد نقول اما الستة
 فانما نقول الى عشرة وثمان وشفعا اي نقول سبعة الى سبعة

فانما يحتاج الى العمل اذا زاد احتياجا
 على الفوايض في الخارج الاربعة
 اما الاثنان والاربعة
 والتمانية

لآم واخين حج

فيما اذا اجتمع نصف وثلثان كزوج واختين لآب و أم او اجتمع
 نصفان وسدس كزوج واخت لآب و أم واخت لآم وتقول
 بنيتها الى ثمانية فيما اذا اجتمع نصف وثلثان وسدس كزوج واختين
 لآب و أم واخت لآم او اجتمع نصفان وثلث كزوج واخت لآب
 و أم واختين لآم وتقول بنيتها الى تسعة اذا اجتمع نصف وثلثان
 وثلث كزوج واختين لآب و أم واختين لآم او اجتمع نصفان وثلث
 وسدس كزوج واخت لآب و أم واختين لآم و أم وتقول
 بنيتها الى عشرة اذا اجتمع نصف وثلثان وثلث وسدس كزوج
 واختين لآب و أم واختين لآم و أم وهذه المسئلة تسمى شريحية
 اذ قضى شريح فيما بان للزوج ثلثة من عشرة فجعل يطوف في البلاد
 ويسأل الناس عن امرأة خلف زوجها لم تنك وكذا اول اوله
 ابن ماذا نصيب الزوج وكانوا يقولون النصف فيقول لم يعطني
 الشريح لانصفا ولا ثلثا فبلغ ذلك فطلبه وعززه وقال قد بلغت
 بهذا الحكم امام عادل فزوج واراد بغيره الله عنه واما اثني عشر
 فتقول الى سبعة عشر وثرا لا تسفعا اي تقول نصف سدا
 الى ثلثة عشر اذا اجتمع ربع وثلثان وسدس كزوج واختين
 لآب و أم واخت لآم وتقول بربرها الى خمسة عشر اذا اجتمع ربع
 وثلثان وثلث كزوج واختين لآب و أم واختين لآم او اجتمع
 ربع وثلثان وسدسان كزوج واختين لآب و أم واخت

بالبنية
 في المسئلة
 في المسئلة

لآم و أم وتقول بربرها الى سبعة عشر اذا اجتمع ربع وثلثان
 وثلث وسدس كزوج واختين لآب و أم واختين لآم و أم
 واما اربعة وعشرون فانها تقول الى سبعة وعشرين عولا واحدا
 في المسئلة المنبرية التي اجتمع فيها الثمن والثلثان والسدس وهي
 امرأة وبنيتان وابوان واما سميت منبرية لانها مسئلة عن علي رضي
 الله عنه على منبر الكوفة فاجاب عنها بديهة فقال اني متعنت
 اليس للزوجة الثمن وقال نعم شاعوا مضى في خطبة فتجروا من خطبة
 ولايزاد حول اربعة وعشرين على هذا العدد الذي هو سبعة وعشرون
 الا عند ابن مسعود رضي الله عنه يقول اربعة وعشرون الى احد
 وثلثين بزيادة سدا وثمنا عليها كما امره و أم واختين لآب
 و أم واختين لآم وابن محروم اذ عنده يحجب هذا الاين المروجة
 من الربع الى الثمن فالمسئلة عنده من اربعة وعشرين لاختها
 الثمن من النوع الاول بكل النوع الثاني واما عالت الى احد وثلثين
 اذ للزوجة الثمن وهي الثلثة وللأم السدس وهو اربعة وللاختين
 لآب و أم الثلثان اثنى ستة عشر وللاختين لآم الثلثة وهو ثمانية
 فالجميع احد وثلثون وعند غيره هذه المسئلة من اثني عشر وتقول الى
 عشر والليل على اخصار القول فيما ذكر من الوجوه ستقراء اجتماع
 الفروض كما لا يخفى **فصل** في معرفة التماثل والتفاضل والتوافق والتباين
 بين العددين هذه مقدمة يحتاج الى معرفتها في تقسيم التركة على اعداد

ومن مات وترك امرأة وبنين وبنين
 اصل المسئلة من اربعة وعشرين
 بنين الثلثان وهو ستة عشر من اربعة
 وعشرين فلا بد من ان يكون
 ثمانية من اربعة وعشرين ففعل
 ثلثة من اربعة وعشرين عولا
 المسئلة الى سبعة وعشرين عولا
 واحد عندنا

المستحقين بلا كسر فاعمل العددين كونه احدهما ساديا والاخر
كثيرة ثلثة مثلا ويسميان متماثلين ولا بد بينهما من اعتبارهما
في محلين والافضل في الثلثة جزءا عن المحل لا تعد وفيه فلا ينصف
بالساوات قطعا وتداخل العددين المختلفين ان يعد اقلها الاكثر
اي يعنى بمعنى عدة اى اقسامه اياه اية اذا التقى الاقل من الاكثر
مرتين او اكثر لم يبق من الاكثر شئ كالثلثة والستة فانك اذا ان
الثلثة من الستة مرتين فنيت الستة بالكلية وكذا الحال اذا
القيس من الستة ثلث مرات فنيت الستة بالكلية فربما ان
العدد ان يسمى بالمتداخلين اصطلاحا بخلاف الثمانية فانك
اذا القيت الثلثة منها مرتين بقي اثنان فلا يمكن انما او بالثلثة
لكن اذا القى منها اثنان اربع مرات فنيت الثمانية فاما ايضا
واختلاف العددين في انفسها بالعدة والكثرة لا يتصور في التماثل
بل في التداخل وما بعده الا انه صرح بذكر الاختلاف في التداخل وحده
واشعر به فيما بعده ثم انه فسر التداخل بمعنى اخر من متساويين له
فقال او تقول تداخل العددين هو ان يكون اكثر العددين مقسما
على الاقل قسمه صحيح اى قسمه لا كسر فيه كالستة فانها لا تقسم
على الثلثة وعلى الاثنين ايضا بلا كسر فيصيب من الستة كل واحد من الثلثة
اثنان ومن الاثنين ثلثة وقس على ذلك سائر المتداخلين وسيا
فيرا ان اعد عددا هو اكثر من كان للاكثر مثلى الاقل او امثاله

فيصيب

فيصيب بالقسمه كل واحد من اقل الاقل احاد صحيحه بعد امثاله
الاكثر وهذا هو السبب ايضا فيما ذكره بقوله او تقول التداخل هو ان يعد
على الاقل مثلا او امثاله قس اى الاكثر فاذا زيد مثلا على الثلثة مثلهما
مرة صارت ستة ومرتين صارت تسعة واما قول او تقول هو
ان يكون الاقل جزء الاكثر فمن قبيل الاختلاف في العبارة فقط فان
الاقل ان كان يعد الاكثر يسمى جزءا اصطلاحا وان لم يعده كان
اجزا اذ لم فاعلم اذ باجزءا كان جزء واحد الاكثر اقل من بعض التعريف
بالاربعة مقبلة الى العشرة فانها خمسة والباقي ثلثة بالقياس
الى اربعة لانها ثلثة اقسام مثل ثلثة وتسعة فان الثلثة ثلث
التسعة فهي جزء طها بعد ما ينث مرات وتساويها بان يرا عليها
مثلا مرتين والتسعة مقسمة عليها بلا كسر كما مر فذا امثاله للثلاثة
على جميع التقاسير وتوافق العددين في جزءه كالنصف ونظيره
ان لا يعد اقلها الاكثر ولكن يعد بهما عدد ثالث هذا التعريف صحيح
اذا فسر العدد بالكلية المتألف من الوحدات فلا يكون الواحد
جزءا او كذا يصح على هذا التعريف تعريف التداخل بما ذكره واما اذا
فسر العدد بما يقع من مراتب العدد ودخل فيه الواحد ايضا ما يجتمع بهما
الى ان يقال ولكن يعد بهما عدد ثالث غير الواحد واستقصى تعريف
التداخل بما شبهه الا ان يغير معابرة كل واحد من العددين مختلفين
للواحدة وذلك لان الواحد بعد جميع الاعداد وليس في الاصطلاح

بينه وبين شئ من ثمانية اقل بله نبين وليس ايضا بين عدد من
يعد بها الواحد فقط توافقا والظاهر ان المقصود لم يجعل الواحد عددا للثلاثة
على انه بعد قطعا كالثمانية مع العشرة فان الثمانية لا بعد العشرة
لكن بعد بها اربعة فانها تعد الثمانية بمرتين والعشرة بخمس مرات
فهما متوافقان بالربع وذلك لان العدد الواحد يطرح من ثمانية الوفاق
بينهما فلهذا هما الاربعه وهي خرج للربع كانا متوافقين فان قلت
خرج النصف اثنى الاثنان بعد بها ايضا فهما جعلتهما من المتوافقين
بالنصف قلت المعبر في هذه الصناعة مع تعدد العدد هو اكثر عدد بعد بها
ليكون جزء الوفاق اقل فبسهل الحساب الا يرى ان ربع الشئ اقل
من نصفه وان حساب السهل ولا منافاة في ان يكون بين عدد من
توافق من وجوه متعددة كالاشياء عشرة والثمانية عشر فانها متوافقان
بالنصف والثلاث والسادس الا ان العبرة في سهولة الحساب
بتوافقهما في السدس الذي هو من احد هما اثنان ومن الآخر
ثلاثة ونبين العددين ان لا بعد العددين المختلفين معا بعد ثالث
اصلا كالسبعة مع العشرة فانه لا بعد بها مع شئ سوى الواحد الذي
ليس بعد عنده ولا خفا في معرفتنا التماثل والتداخل بين العددين
بل في معرفة التوافق والتباين بينهما فذلك قال وطريق معرفة
الموافقة والمباينة بين المقدارين المختلفين ان تنقص من الاكثر
بمقدار الاقل من الجانبين مرارا حتى انقصا في عدد فهما متوافقان

بينهما وان التوافق
واحد فلان
فان التوافق
واحد واحد

في

في الجزء الذي يخرج ذلك العدد مثلا اذا بقيت سبعة من العشرة بقي
ثلاثة واذا بقيت ثلثة من السبعة مرتين بقي واحد واذا بقي واحد
من الثلثة مرتين بقي ايضا واحد فقد انقصت العشرة والسبعة بالتمام
الاقل من الجانبين مرارا في الواحد فانه الباقي من كل منهما في بعض
درجات الاتفاق ففهما متباينان واذا بقيت من الثمانية عشر ثمانية
مرتين بقي منها اثنان واذا بقي اثنان من الثمانية ثلث مرات
بقي منها ايضا اثنان ففهما عدوان متوافقان بالنصف والتفصيل
ان يقال اذ انقص اثنان الاقل من الاكثر فان في الاكثر ففهما متباينان
وان بقي منه واحد ففهما متباينان اذ لا بعد هما سوى الواحد وان بقي
منه عدد اقل من الاقل فان عدد الباقي الاقل ففهما متباينان اكثر
عدد بعد بها على معنى انه ليس هناك عدد بعد بها وهو اكثر منه وان
من الاقل واحد فبين العددين ايضا تباين وان بقي من الاقل
عدد وهو اقل من الباقي الاقل فان عدد الباقي الثاني الباقي الاول
فان في هو اكثر عدد بعد العددين المتروكين بالمعنى المذكور وليس
يمكن ان يبقى دايما من الجانبين عدد كذلك بل لابد ان ينتهي
اما الى عدد واحد ما يليه فبعد جميع ما قبله فيكون هو اكثر عدد وبعد
ذلك العددين بذلك المعنى فتستوافقان في الكسر الذي هو مخرج
وانما الى الواحد فيشبهان وكل هذه الاحكام مبينة بما ذكر في كتاب
اصول الحساب وما ذكره المصنف راجع الى ذلك فانه اذا انتهت الاتفاق

خلان

في جانب الى الواحد فلا بد ان ينتهي اليه في الجانب الآخر فينتفقا
 في الواحد واذا انتهى في احد الجانبين الى عدد بعد ما قبله فلا بد
 ان يبقى مثله في الجانب الآخر فينتفقا في ذلك العدد فيكونان
 متوافقين في الكسر الذي هو مخرج قسمة الاثنين متوافقان بالنصف
 كما الاربعه والعشرة وفي الثلثة يتوافقان بالثلث كما في السعة
 والاثني عشر وفي الاربعه يتوافقان بالربع كالثمانية والاثني عشر
 هكذا الى العشرة اي يكون التوافق في الاعداد التي هي العشرة ما
 بواحد من الكسور المشهورة وهي النصف الى العشرة يسمى
 مع ما يتركب منها بالاضافة او التكرير بالكسور المنطقية وفيما وراء
 العشرة يتوافقان بخروج من الكسور الاصل التي لا يمكن التعبير عنها الا
 باضافتها الى خرجها اعني في احد عشر يتوافقان بخروج من احد عشر
 كالثني عشر وعشرين مع ثلثه وثلثين فان العدد الذي بعدهما احد
 اعشر فقط وهو مخرج جزء من احد عشر وفي ثلثة عشر يتوافقان
 بخروج ثلثة كسرة وعشرين وسو وثلثين فان العاشر ثلثة
 عشر وفي خمسة عشر يتوافقان بخروج من خمسة عشر كثلثين وخمسة
 واربعين فان خمسة عشر بعدهما معا فها متوافقان بخروج منها يمكن
 ان يعبر عن هذا الاخر بانها يتوافقان بثلث الخمس الذي يخرج
 خمسة عشر كما يعبر فيها بعدهما اثني عشر كاربعة وعشرين وستة
 وثلثين بانها متوافقان بنصف السدس وفيما بعدهما اربعة عشر

كثمانية

كثمانية وعشرين واثنين واربعين بانها متوافقان بنصف
 السبع وبالثلث يمكن فيما وراء العشرة باسرها ان يعبر في التوافق
 بالاجزاء المضافة الى المخرج كجزء من احد عشر وجزء من ثلثة
 عشر ويمكن في بعض ان يعبر بالكسور المنطقية المركبة والثنائية
 على ذلك خلافا للشيخ المنطقي بالاصح حيث ذكر احد عشر وجزء من ثلثة
 فاعبر به الذي ذكرناه في سائر الاعداد تعرف توافقها بالمنطق
 والاجزاء المضافة الى خرجها والوجه في اخطار النسب بين الاعداد
 في الاقسام الاربعه انك اذا نسبت عدد الى آخر فان ساواه
 فها متماثلان والاثان كان الاول مغنيا للآخر فتمت اطلاق وان لم
 مغنيا له فالحال بعد ما عد غير الواحد فها متوافقان او لا بعد
 غيره فثبت بان **باب التصحيح** ان اي تصحيح مسائل الوافين وهو
 ان يؤخذ السهام من اقل عدد يمكن على وجه لا يقع الكسر على واحد
 من الورثة يحتاج في تصحيح المسائل بالموقع الذي ذكرناه الى سبعة
 اصول ثلثة منها بين السهام المتخوفة من خارجها وبين الروس
 من الورثة واربعه منها بين الروس والروس اما الاصول الثلثة
 فاحدها ما ذكره بقوله فان كان سهام كل فريق من الورثة منقسمة
 عليهم بالكسور خلافا لوجه الى العرب كابوين وثلثين فان المسئلة
 ح من ستة ولكل من الابوين سدسا وهو واحد والبنين ثلثان
 اعني اربعة فلكل واحد منها اثنان فاستقام السهام على رؤس

الورثة بلا انكس روال الثاني من الاصول الثلثة هو ان يكون انكس
 على طائفة واحدة فقط في نصيبهم من التركة ولكن بين سهامهم
 وروسهم موافقة بكسر من الكسر فيقرب وفتح عدد وروسهم اي
 روس من انكسر عليهم السهام وهم تلك الطائفة الواحدة في اصل
 المسئلة ان لم يكن عائلة وفي اصلها وحوطها مع ان كانت عائلة
 كابوين وعشر بنات او زوج وابوين وست بنات والاول مثال
 ما ليس بنوعول اذ اصل المسئلة من ستة السدان وبها اثنا
 لابوين ويستقبلان عليهما والثلاثان وبها اربعة للبنات العشرة
 ولا يستقيم عليهن لكن بين الاربعة والعشرة موافقة بالنصف
 فان العدد العاد لهما هو الاثنان فردا عدد الروس اعني
 العشرة الى نصفها وهو خمسة وضر بنا بما في الستة التي هي اصل
 المسئلة صار اصل ثلثين فيصح من المسئلة اذ كان لابوين اصل
 المسئلة سهران وضر بنا بهما في المفروب الذي هو خمسة صار عشرة
 فكل منهما خمسة وكان للبنات من اربعة وقد ضربنا بما ايضا في خمسة
 فصا عشرة بن فكل واحد منهما اثنتان والثاني مثال ما فيها عول
 فان اصل المسئلة بهما من اثني عشرة لاجتماع المربع والسدس والثلثين
 على ما سلف بحزبه فلزوج ربهما وهو ثلثة وللابوين سهران وبها اربعة
 والبنات الست ثلثا بما وبها ثمانية فقد عالت المسئلة الى خمسة عشر
 وانكسر لاهم البنات اعني الثمانية على عدد رؤسهن فقط لكن بين

عدد

عدوى السهام والروس توافق بالنصف فردا عدد رؤسهن
 الى نصفه وهو ثلثة ثم ضربنا بما في اصل المسئلة مع حوطها وهو خمسة
 عشر فحصل خمسة واربعون فاستقام منها المسئلة اذ قد كان
 للزوج من اصل المسئلة ثلثة وقد ضربنا بما في المفروب الذي هو
 ثلثة فصا ستة فحي له وكان لابوين اربعة وقد ضربنا بما في ثلثة
 صا اثنى عشر فكل واحد منهما ستة وكان للبنات ثمانية وقد ضربنا
 في ثلثة فحصل اربعة وعشرون فكل واحدة منهن اربعة والثاني
 من الاصول الثلثة ان ينكسر السهام على طائفة واحدة فقط ولا يكون
 بين سهامهم وروسهم موافقة بكسر بل مباينة فيقرب كل عدد
 وروسهم اي روس من انكسر عليهم السهام في اصل المسئلة ان لم يكن
 عائلة وفي اصلها مع حوطها ان كانت عائلة ثم ذكر مثال العائلة بقوله
 كنزوج وخمس اخواب لاب وام فاصل المسئلة من ستة النصف
 وهو ثلثة للزوج والثلاثان وهو اربعة للاخوات فقد عالت المسئلة
 الى سبعة وانكسر لاهم الاخوات عليهن فقط و بين عدد رؤسهن
 وروسهن اعني الاربعة والخمسة مباينة فضر بنا كل عدد رؤسهن
 وهو خمسة في اصل المسئلة مع حوطها وهو سبعة فصا ارجع
 خمسة وثلثين فبما تقف المسئلة اذ قد كان للزوج ثلثة وقد ضربنا
 في المفروب وهو خمسة فصا خمسة عشر فحي له وكان للاخوات الخمس
 اربعة وقد ضربنا بما ايضا في خمسة فصا عشرة بن فكل واحد منهن

اربعة ومثال غير العائلة زوج وجدة واحدة وثلاث اخوات لام
 فالمسئلة من ستة للزوج منها نصفها وهو ثلثه وللجدة سدرها
 وهو واحد والاخوات ثلثها وهو اثنتان ولا يستقيم على عدد
 رؤسهن بل بينهما مبانة فخر بن كل عدد رؤس الاخوات في اصل
 المسئلة فصار اصل ثمانية عشر فيصير المسئلة منها اذ قد كان
 للزوج ثلثه فخر بنها في المصروب الذي هو ثلثه صار ستة وخربنا
 نصيب الجدة في المصروب ايضا فكان ثلثه وخربنا نصيب الاخوات
 لام في المصروب صار ستة فاعطينا كل واحدة منهم اثنين وقد عاير
 ذكر الحصص منها اصل المسئلة وحدها واورد المثال من القول وحده
 تنبيهها على ان المسئلة وخطها معا صار بمنزلة اصل المسئلة في ان
 عدد الرؤس بغير فيها كما يضر في اصلها وحاصل هذه الاصول
 الثلثة انه ان استقام السهام على الورثة فذاك هو الاصل الاول
 وان لم يستقيم فاما ان ينكسر على طائفة واحدة او اكثر والثاني هو
 المذكور في الاصول الاربعه والاوّل لا بد من ان يكون بين سهام تلك
 الطائفة وبين عدد رؤسهم موافقة اولا فالاول هو الاصل الثاني
 والثاني هو الاصل الثالث واما الاصول الاربعه التي بين الرؤس
 والرؤس فاحدها ان يكون النكس اي كسر السهام على طائفتين من الورثة
 او اكثر ولكن بين العدد ورؤسهم اي رؤس من النكس عليهم سهامهم
 مماثلثة والمراد باعداد الرؤس ما يتناول عين تلك الاعداد

ووفقا

ووفقا ايضا فانه اذا كان بين رؤس طائفة وسهامهم مثلا موافقة
 برؤسهم الى وفقه اولاهم بغير الممانعة بين وبين سائر الاعداد
 كما ستطلع عليه فالحكم في اى هذه الصورة ان يضر احد الاعداد
 الممانعة في اصل المسئلة فيحصل ما يصير بالمسئلة على جميع الفرق مثل
 ستة بنات وثلث جدات وثلثة اعمام المسئلة من ستة لبنات
 الست الثلثان وهو اربعة لا يستقيم عليهم لكن بين الاربعة
 وعدد رؤسهم موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤسهم وهو
 ثلثة وللجدات الثلث السدس وهو واحد فلا يستقيم عليهم والموافقة
 بين الواحد وعدد رؤسهم فاخذنا جميع عدد رؤسهم وهو ايضا
 ثلثة والاعام الثلثة الباقى وهو واحد ايضا وبين عدد رؤسهم
 مبانة فاخذنا جميع عدد رؤسهم ثم نسبنا هذه الاعداد الى اخوة بعضهم
 مع بعض فوجدنا ما مماثلثة فخر بنها واحد ما هو ثلثه في اصل المسئلة
 اعني الستة فصار ثمانية عشر فتم استقيم المسئلة اذ كان للبنات
 اربعة فخر بنها في المصروب الذي هو ثلثه فصار اثنين فلكل واحدة
 منهن اثنين وللجدات واحد فخر بنها ايضا في الثلثة واعطينا كل
 واحدة منهم واحد والاعام واحد فخر بنها ايضا في الثلثة واعطينا
 كل واحد منهم واحد ولو فرضنا في الصورة المذكورة عاود احد اهل الاعام
 الثلثة كان النكس على طائفتين فقط وكان وفق عدد رؤس
 البنات مماثل لعدد رؤس الجدات اذ كل منها ثلثة فبغير ثلثة

في اصل المسئلة فيصير المسئلة ثمانية عشر ويصح السهام على الكل
 كما في الاصل الثاني من الاربعه ان يكون بعض الاعداد اى بعض
 اعداد رؤس الورثة المنكسرة عليهم سهامهم من طائفتين او اكثر
 متداخلا في البعض فالحكم فيها اى في هذه الصورة ان يقرب ما هو
 اكثر تلك الاعداد في اصل المسئلة كما في زوجات وثلاث جدات
 واثنى عشر في اصل المسئلة من اثنى عشر لجدات الثلث السدس
 وهو اثنان فلا يستقيم عليهم وبين رؤسهم وسهامهم مباينة فاختارنا
 مجموع عدد رؤسهم وهو ثلثه وللزوجات الرابع الربع وهو ثلثه فلما
 بين عدد رؤسهم وسهامهم مباينة فاختارنا عدد الرؤس تمامه
 والاعام الباقى وهو سبعة فلا يستقيم على اثنى عشر بل بينهما تباين فاختارنا
 عدد الرؤس باسره ثم طلبنا النسبة بين اعداد الرؤس الماخوذة فوجدنا
 الثلثة والاربعة متداخلين في الاثنى عشر الذى هو اكثر اعداد الرؤس
 ففرقنا في اصل المسئلة وهو ايضا اثنى عشر فصار مائة واربع والاربعين
 فيصير منها المسئلة اذ كان للجدات من اصل المسئلة اثنان وقد فرقنا
 بها في المفروب الذى هو اثنى عشر فصار اربعة وعشرين فلكل واحدة
 منهم ثمانية وللزوجات من اصلها ثلثة ففرقنا بها في المفروب المذكور
 صا رسنة وثلثين فلكل منهم تسعة والاعام سبعة ففرقنا بها
 في اثنى عشر ايضا فحصل اربعة وثلاثون فلكل واحد منهم سبعة ولو فرقنا
 في هذه الصورة زوجة واحدة بذل الزوجات الاربع كان التمسار

على

على طائفتين اعني الجدات الثلث والاعام الاثنى عشر وكان عدد
 رؤس الجدات متداخلا في عدد رؤس الاعام فيقرب اكثر من العدد
 المتداخلين اعني اثنى عشر في اصل المسئلة فيحصل ما يستقيم على الكل
 على قباس ما عرفت والاصل الثالث من الاربعه ان يوافق بعض الاعداد
 اى بعض اعداد رؤس من المنكسرة عليهم سهامهم من طائفتين او اكثر
 بعضا فالحكم فيها اى في هذه الصورة ان يقرب وفق احد الاعداد
 اى احد اعداد رؤسهم في جميع العدد الثاني ثم يقرب جميع ما بلغ في
 العدد الثالث ان وافق ذلك المبلغ الثالث والا فالمبلغ اى وان
 لم يوافق المبلغ الثالث فح يقرب المبلغ في جميع العدد الثالث ثم
 يقرب المبلغ الثاني في العدد الرابع كذلك اى في وفقه ان وافق
 المبلغ الثاني او في جميعه ان لم يوافق ثم يقرب المبلغ الثالث في اصل
 المسئلة كما في زوجات وثلاث بنات وثلث عشرة جدات وستة
 اعام اصل المسئلة اربعة وعشرين وللزوجات الرابع الثم وهو ثلثه
 فلا يستقيم عليهم وبين عدد رؤسهم وسهامهم مباينة فحفظنا
 جميع عدد رؤسهم ولبنات الثمانية عشرة الثلث وهو ستة عشر
 فلا يستقيم عليهم وبين رؤسهم وسهامهم موافقة بالنصف
 فاختارنا نصف عدد رؤسهم وهو سبعة وحفظناه وللجدات الخمس
 عشرة السدس وهو اربعة فلا يستقيم عليهم وبين عدد رؤسهم
 وسهامهم مباينة فحفظناه جميع عدد رؤسهم والاعام الستة

الباقي وهو واحد لا يستقيم عليهم وبينه وبين عدد رؤسهم مبانة
 نحفظا عدد رؤسهم فحصل لنا من اعداد الرؤس المحفوظة اربعة
 وستة وتسعة وعشرة عشر ثم طلبنا بينها التوافق فوجدنا الاربع
 موافقة للستة بالنصف فردنا احداهما الى الصغرى وضربناه في الـ
 صا المبلغ اثنى عشر وهو موافق للستة بالثلث فضربنا ثلث
 احداهما في جميع الاخرى فصار المبلغ ستة وثلثين وبين هذا
 المبلغ الثاني وبين خمسة عشر موافقة بالثلث ايضا فضربنا ثلث
 خمسة عشر وهو خمسة في ستة وثلثين فحصل مائة وثمانون ثم ضربنا
 هذا المبلغ الثالث في اصل المسئلة اثنى اربعة وعشرين فصار
 الحاصل اربعة آلاف وثلثمائة وعشرين فصار يخرج المسئلة اذ كان
 الزوجات من اصل المسئلة ثلثة ضربنا ما في المضروب وهو مائة وثمانون
 فحصل خمسمائة واربعون فلكل من الزوجات الارب مائة وخمسة
 وثلثون وكان للبنات الثمانية عشرة ستة عشر وقد ضربنا ما في ذلك
 المضروب فصار الفين وثمانمائة وثمانين فلكل واحدة منهم مائة
 وستون وكان للجدات اثنى عشرة اربعة وقد ضربنا ما في المضروب
 المذكور فصار سبع مائة وعشرين فلكل منهن ثمانية واربعون وكان
 للاعمام الستة واحد ضربناه في المضروب فكان مائة وثمانين فلكل
 واحد منهم ثلثون واذا اجتمعت جميع انصبا بالورثة بلغ اربعة
 آلاف وثلثمائة وعشرين والاصل الرابع من الاربع ان يكون

الاعداد اى اعداد رؤس من انكسر عليهم سواهم من طالقين او اكثر
 مبانة لا يوافق بعضها بعضا فاحكم فيها ان يضرب احد الاعداد في جميع
 الثاني ثم يضرب ما بلغ في جميع الثالث ثم يضرب ما بلغ في جميع الرابع
 ثم يضرب ما اجتمع في اصل المسئلة كما مر ايام وست جدات وعشر
 جنات وسبعة ايام اصل المسئلة اربعة وعشرون فللزوجتين
 الثمن وهو ثلثة لا يستقيم عليهن وبين عدد رؤسهن وسامتان
 مبانة فاخذنا عدد رؤسهن وهو اثنان والجدات الست السدس
 وهو اربعة فلما يستقيم عليهن وبين عدد رؤسهن وسامتان موافقة
 بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤسهن وهو ثلثة ولبنت العشرة
 الثلثان وهو ستة عشر فلما يستقيم عليهن وبين رؤسهن سوامتان
 موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤسهن وهو خمسة ولا اعمام
 السبعة الباقي وهو واحد لا يستقيم عليهم وبينه وبين عدد رؤسهم
 مبانة فاخذنا عدد رؤسهم وهو سبعة فصار معنا من الاعداد
 الماخوذة للرؤس اثنان وثلثة وخمسة وسبعة وهذه كلها اعداد
 مبانة وضربنا الاثنين في الثلثة فصار ستة ثم ضربنا هذا المبلغ
 في خمسة فصار ثلثين ثم ضربنا الثلثين في سبعة فحصل مائتان
 وعشرة ثم ضربنا هذا المبلغ في اصل المسئلة وهو اربعة وعشرون
 فصار المجموع خمسة آلاف واربعين ومنها يستقيم المسئلة
 على جميع الطوائف اذ كان للزوجتين من اصل المسئلة ثلثة

فخرنا بما في المذروب الذي هو مائتان وعشرة فحصل ستائة
 وثلاثون فكل واحد منها ثلث مائة وخمسة عشر وكان للجد
 الست اربعة وخرنا بما في ذلك المذروب فصا رثا مائة واربعين
 فكل منهن مائة واربعون وكان للبنات العشرة عشرة خريشا
 في المذروب المذكور فبلغ ثلثة آلاف وثلثمائة وستين فكل واحد
 منهن ثلثمائة وستة وثلاثون وكان للاعام السبعة واحد خريشا
 في ذلك المذروب فكان مائتين وعشرة فكل منهم ثلثون ومجموع
 هذه الانصبا خمسة آلاف واربعون وذكر بعضهم انه قد علم بالاستقراء
 ان انك السهام لا يقع عليها على اكثر من اربع طوائف فان قيل
 قد اعتبر في الاصول التي بين الروس والروس التماثل والتداخل
 والتوافق والتباين حتى صارت باعتبارها اربعة فلم يعتبر في الاصول
 التي بين الروس والسهام التداخل كما اعتبر اخواته الثلث حتى تكون
 اربعة ايضا قلنا لم يعتبر التداخل بينهما بل ردت الى الموافقة
 ان لم ينقسم السهام على الروس او الى المماثلة ان انقسمت
 عليها وما للاختصار مثال الاول زوج وابنان وبناتان اصل
 المسئلة ههنا اربعة للزوج واحد منها والثلثة الباقية بين البنين
 والبناتين للذكر مثل حظ الانثيين فالابنان بمسئلة اربع بنات
 والثلثة لا تنقسم على الست لكنهما متوافقان بالثلث الذي خرج
 اقل هذين العددين المتداخلين فبر عدد روس الست الى وقعة

وهو اثنتان ويضرب في اصل المسئلة فتصير ثمانية وتسبع منها المسئلة اذ كان
 للزوج واحد وقد خريشا في المذروب الذي هو اثنتان فكان اثنتين
 فاعطينا ههنا اياه والباقي ستة يستقيم على الورثة الباقية ومثال الثاني
 ابوان وبناتان اصل المسئلة ستة السدسان وهما اثنتان للابوين
 والثلثان وهما اربعة للبناتين وهي منقسمة عليهما كما في صورة
 التماثل فكان بين السهام والروس مماثلة في الحقيقة فذلك
 صار الاصول المحتاج اليها سبعة لاثمانية فان قلت اذا كان بين
 بعض اعداد الروس تماثل وبين بعضها الاخر تداخل او توافق او تباين
 فماذا يعمل هناك قلت ان اتفق ذلك يعمل في كل بعض ما علم في اصل
 فيكتفي من التماثلين بواحد منهما ويؤخذ وفق احد المتوافقين به
 ويضرب في الاخر ثم ينسب المبلغ الى احد المتماثلين ويعمل على بقية
 هذه النسبة **فصل** واذا اردت ان تعرف نصيب كل فريق
 كالبنات والجدات والزوجات والاعمام وغيرهم من التصحيح الذي استقام
 على الكل فاضرب ما كان لكل فريق من اصل المسئلة فيما ضربته في اصل
 المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة اي في المذروب الذي ضربته في اصل
 فما حصل من هذا الضرب كان نصيب ذلك الفريق وقد تكرر عليك
 هذا العمل في الامثلة السابقة للاصول الستة التي فيما ضربت فلا حاجة
 الى ايراد مثال ههنا واذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد
 من احاد ذلك الفريق من التصحيح فاقسم ما كان لكل فريق من اصل

المسئلة على عدد رؤوسهم ثم اخرج الخارج من هذه القسمة في المخرج
الذي ضربته في اصل المسئلة لاجل التصحيح فالخارج من ضرب الخارج في المخرج
نصيب كل واحد من احاد ذلك الفروع متساوي في المسئلة المذكورة للبيان
اعداد رؤوس الورثة كان للزوجين من اصل المسئلة ثلثة فاذا قسمتها
عليهما كان الخارج واحد او نصفاً فاذا ضربته في المخرج الذي هو مائتان
وعشرة يحصل ثلثمائة وخمسة عشر في نصيب كل واحد من الزوجين وكان
للبنات من اصلها ستة عشر فاذا قسمتها على العشرة التي هي عددهن خرج
واحد وثلثة اقسام واحد فاذا ضربت هذا الخارج في ذلك المخرج يحصل
ثلثمائة وستة وثلثون في نصيب كل بنت وكان للجدات من اصلها اربعة
فاذا قسمتها في الستة التي هي عددهن كان الخارج ثلثي واحد فاذا ضربته
في المخرج المذكور حصل مائة واربعون في نصيب كل واحدة وكان للامام
من اصلها واحد فاذا قسمته على السبعة التي هي عدد هم كان الخارج سبع
واحد فاذا ضربته في المخرج الذي مائتان وعشرة حصل ثلثون في
نصيب كل عم ولعمرة نصيب كل واحد من احاد ذلك الفروع من التصحيح
وجاء هو ان تقسم المخرج اي العدد الذي ضربته في اصل المسئلة
لتصحيح على اى فروع شئت من فرق الورثة ثم اخرج الخارج من هذه القسمة
في نصيب الفروع الذي قسمت عليهم المخرج فالخارج من هذا المخرج
نصيب كل واحد من احاد ذلك الفروع في المسئلة المذكورة للبيان
اذا قسمت المخرج وهو مائتان وعشرة على المراتين خرج مائة وخمسة

فاذا

فاذا ضربت هذا الخارج في نصيبها من اصل المسئلة وهو ثلثة حصل
ثلثمائة وخمسة عشر في كل واحدة منهما واذا قسمت ايضا على البنات
العشرة خرج واحد وعشرون فاذا ضربت ما خرج في نصيبهن من اصل
المسئلة وهو ستة عشر حصل ثلثمائة وستة وثلثون في كل بنت
واذا قسمت ايضا على الجدات الست خرج ثلثة وثلثون فاذا ضربتها
في نصيبهن من اصلها وهو اربعة حصل مائة واربعون في نصيب
كل جدرة واذا قسمت المخرج ايضا على الامام السبعة خرج
ثلثون فاذا ضربت هذا الخارج في نصيبهم من اصلها وهو واحد كان
الحاصل ثلثين في كل عم فكل واحد من هذين الزوجين طريق
في القسمة الا ان الاول قسمة النصيب من اصل المسئلة والثاني
قسمة المخرج في اصلها عليهم وهناك وجه آخر وهو طريق
وهو الاوضح اذا لا يخرج فيه الى قسمة وضرب كما الاولين وهو
ان تنسب سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤوسهم منفردا
عن اعداد رؤوس غيرهم ثم تعطى بمثل تلك النسبة من المخرج لكل
واحد من احاد ذلك الفروع في قسمة البيان اذا نسبت سهام المراتين
وهي ثلثة اليهما كانت النسبة مثلاً ونصفاً واذا اعطيت كل واحد
منهما من المخرج بمثل تلك النسبة اعطى مثلاً ونصفاً كان ثلثاً وخمسة
عشر واذا نسبت سهام البنات وهي ستة عشر الى عدد رؤوسهن
وهو عشرة كانت النسبة مثلاً وثلثاً اقسام مائة فاذا اعطيت

تين

كل بنت مثل المفروب ومثل ثلثة اخماس كان لها ثلثا ثمانية وستة
وتثلثون واذا نسبت سهام الجدات وهي اربعة الى عدد رؤسهن
وهي ستة كانت النسبة ثلثي واحد واذا اعطيت كل جدة ثلثي المفروب
كان لها مائة واربعون واذا نسبت سهام الامام وهو واحد الى عدد
رؤسهم وهو سبعة كانت النسبة سبع واحد واذا اعطيت كل
واحد منهم سبع المفروب حصل له ثلثون **فصل** في قسمة الزكوة
بين الورثة والعزماء الزكوة فعلة من الزكوة بمعنى المتروكة كالطلبية
بمعنى المطلوب ثم انما فرغ عن تصحيح المسائل وتعيين النصيب منه
لكل فريق من الورثة ولكل واحد من الفريقتين شرع في تعيين قسمة الزكوة
بين الورثة او العزماء وتعيين الانصاف من الزكوة وتقريره اذا كان
بين الزكوة والتصحیح مماثلة فالأمر ظاهر واذا لم يكن بينهما مماثلة فافرب سهام
كل وارث من التصحيح في جميع الزكوة ثم قسم المبلغ على التصحيح اي اذا كان
بين التصحيح والزكوة مباينة فالخراج من هذه القسمة نصيب ذلك الوارث
كما سنبينه مثلاً اذا خلفت زوجاً واماً واختين لآب وام كانت المسئلة
من ستة ونقول الى ثمانية فلزوج منها ثلثة وللأم واحد ولكل من الاختين
سهماً فان فرضنا ان جميع الزكوة خمسة وعشرون ديناراً كان
بينها وبين التصحيح الذي هو ثمانية مباينة فاذا اردت ان تعرف
نصيب كل وارث واحد من هذه الزكوة فافرب نصيب الزوج من تصحيح
وهو ثلثة في كل الزكوة فافرب نصيب يحصل خمسة وسبعون ثم انقسم

هذا المبلغ على التصحيح اربعة ثمانية يخرج تسعة دنانير وثلثة امان دينار
فهذه نصيب الزوج من تلك الزكوة وافرب ايضاً نصيب الام من التصحيح
وهو واحد في جميع الزكوة فيكون الحاصل خمسة وعشرين فاذا قسمتها
على الثمانية خرج ثلثة دنانير وثمان دنانير نصيب الام من الزكوة وافرب
نصيب كل اخت من التصحيح وهو اثنان في كل الزكوة يحصل خمسون فاذا قسمت
هذا الحاصل على الثمانية خرج ستة دنانير وربع دينار نصيب كل اخت
من الزكوة واذا كان بين التصحيح والزكوة موافقة فافرب سهام كل وارث
من التصحيح في الزكوة ثم انقسم المبلغ الحاصل من هذا القرب على وفق
التصحيح فالخراج نصيب ذلك الوارث في الوجهين الى الاول كما سنبينه
البس والوجه الثاني فان قلت لما اطلق الوجه الاول ولم يقيد بشيء
وقيد الثاني بالموافقة قلت اما اطلاق الاول فلكونه شاملاً لهما
صورة المماثلة سواء كان بين التصحيح وكل الزكوة مباينة كما قرئ من المنار
في المسئلة المذكورة او موافقة كما اذا كانت الزكوة في تلك المسئلة
خمسين ديناراً او كان بينهما متداخلة كما اذا كانت الزكوة في تلك المسئلة
ايضاً اربعة وعشرين ديناراً فاذا افرب في هاتين الصورتين نصيب
كل وارث من التصحيح في جميع الزكوة وقسم المبلغ على التصحيح كما قلنا في صورة
المباينة خرج منها ايضاً نصيب كل ذلك الوارث من تلك الزكوة المفروضة
ولما يقيد الثاني بالموافقة فلا اختصاصه بالتوافق مقيساً الى التباين لكن
يشترك فيه التداخل لا اشتراك المتداخلين في كسر خرج اقل المتداخلين

علا

لها في حكم المتوائمين كما اشير اليه فيما سلف فيجوز في التداخل
 الجاريان في التوافق واعلم ان اذا لم يكن في التركة كسر فالقاعدة عاوية
 وانما اذا كان فيها كسر فاجتمع الى بسط التركة في خروج الكسر وتزويد على الحاصل
 ذلك الكسر ثم تقرب العدد الذي تحت منه المسئلة في خروج كسر التركة ايضا
 ثم تقبل بالحاصلين ما خرج من القرب والعسر فيكون الخارج نصيب الزوج الواحد
 فاذا فرضنا في المسئلة المذكورة ان التركة ثلث وعشرون ديناراً وثلاث
 ديناراً ضربنا المثلث والعشرين في خروج الثلث فحصل ثلثه وسبعون
 ويزيد عليه الثلث فيصير الجميع ستة وسبعين ثم ضربنا الثمانية التي
 هي النصيب في ثلثه ايضا فحصل اربعة وعشرون فاذا فرضنا نصيب
 كل وارث من الثمانية في السنة والسبعين وقسمنا الخارج على
 اربعة اربعة وعشرين كان الخارج نصيب ذلك الوارث كان التركة
 كانت ستة وسبعين عدداً صحيحاً وكان اصل المسئلة من اربعة
 وعشرين هذا الذي ذكرنا من الوجهين انما هو لمعرفة نصيب كل فرد
 من الورثة واما لمعرفة نصيب كل فرق منهم فاضرب ما كان لكل فرقة
 من اصل المسئلة في وفق التركة ثم اقسم المبلغ الحاصل من هذا
 القرب على وفق نصيب المسئلة ان كان بين التركة ونصيب المسئلة
 موافقة وان كان بينهما مباينة فاضرب ما كان لكل فرقة في كل
 التركة ثم اقسم الحاصل على جميع نصيب المسئلة ما كان نصيب ذلك
 الفرق في الوجهين الى الموافقة والمباينة مثال الموافقة زوج

واربع اخوات لاب وام واثنتان لام فاصل المسئلة ستة
 وتقول الى تسعة ففرضنا التركة ثلثين كان بين التركة والنصيب
 توافق بالثلث فاذا فرضنا نصيب الزوج من اصل المسئلة وهو ثلثه
 في وفق التركة وهو عشرة حصل ثلثون فاذا قسمنا هذا الحاصل على
 المسئلة وهو ايضا خرج عشرة في نصيب الزوج واذا فرضنا نصيب
 الاخوات لاب وام من اصل المسئلة وهو اربعة في ثلث التركة صار
 اربعين فاذا قسمنا ما على ثلث المسئلة كان الخارج وهو ثلثه
 عشرة وثلث نصيب هو لالاخوات واذا فرضنا نصيب الاثنين
 لام وهو اثنتان في ثلث التركة حصل عشرون فاذا قسمنا على
 المسئلة كان الخارج وهو ستة وثلثان نصيب باثنين الاثنين
 وانت خبير عما فصلناه سابقاً بان لك في صورة الموافقة ان تقرب
 فيها نصيب كل فرقة في كل التركة وتقسّم الحاصل على جميع النصيب فيخرج
 نصيبهم ايضا وبان المداخلة في حكم الموافقة مثال المباينة ان تفرض التركة
 في المسئلة المذكورة اثني وثلثين فيكون بينهما وبين النصيب مباينة
 فافرضنا نصيب الزوج وهو ثلثه في كل التركة حصل ستة وتسعون فاذا
 قسمنا هذا المبلغ على جميع المسئلة وهي تسعة كان الخارج وهو عشرة
 وثلثان نصيب الزوج من تلك التركة واذا فرضنا نصيب الاخوات
 لاب وام وهو اربعة في كل التركة حصل مائة وثمانية وعشرون فاذا قسمنا
 هذا الحاصل على التسعة كان الخارج وهو اربعة عشر وتسعان نصيب

الاخوات من الابوين من التركة المذكورة واذا ضرب نصيب الاخوين لأم
 في جميع التركة مبلغ اربعة وسنين فاذا قسمنا هذا المبلغ على الثلثة كان
 الخارج وهو سبعة وتسع نصيبها من التركة المفروضة ومن البين ان الوضع
 الطبيعي يقتضي تقديم معرفة نصيب كل فريق على معرفة نصيب كل واحد منهم
 كما روي بينهما في الفصل السابق واما في قضاء الديون فدين كل غريم بمنزلة
 سهام كل وارث في العمل ومجموع الديون بمنزلة النصيب اعلم ان الباقي من التركة
 بعد التجهيز والتكفين ان وفي بالديون فلا إشكال لان كل غريم يأخذ دينه كله
 وان لم يبق ما مع تعدد الغرما فالطريق في معرفة نصيب كل غريم من تلك
 التركة القاصرة ان يجعل دين كل واحد منهم بمنزلة سهام كل وارث من نصيب
 المسئلة ويجعل مجموع الديون بمنزلة مجموع النصيب ويجعل بينهما مائة تعيين
 نصيب كل وارث فان مات شخص وترك تسعة دنانير وكان عليه لواء عشرة
 دنانير وكان ولاؤه خمسة دنانير وجعلنا الدين صارا لمجموع خمسة عشر
 بمنزلة النصيب وبين التسعة والخمسة عشرة موافقة بالثلث فاذا ضربنا
 دين من له عشرة دنانير على المية في ثلث التسعة حصل ثلثون فاذا
 قسمنا هذا الحاصل على وفق النصيب وهو خمسة كان الخارج وهو ستة نصيب
 من كان له عشرة واذا ضربنا دين من له خمسة دنانير عليه في وفق التركة
 اثنى ثلثة حصل خمسة عشر فاذا قسمنا هذا المبلغ على ثلث النصيب كان الخارج
 وهو ثلثة نصيب من كان له خمسة ولو فرضنا ان التركة في الصورة المذكورة
 ثلثة عشر كان بين النصيب والتركه مائة فيخرج بفرض دين صاحب العشرة

في كل التركة فيحصل مائة وثلثون فاذا قسمنا هذا المبلغ على كل النصيب وهو خمسة
 عشر كان الخارج وهو ثمانية وثلثان نصيب من له عشرة وبفرض ايضا دين
 صاحب الخمسة في جميع التركة فيخرج خمسة وسنين واذا قسمنا هذا المبلغ على
 عشرة خرج اربعة وثلث وهو نصيب من له خمسة ولو فرضنا في تلك الصورة ان التركة
 خمسة دنانير كان بين التركة والنصيب موافقة بالخمسة مع كوننا مائة اقل من
 كما ثبتت عليه ما ضرب دين صاحب العشرة في خمس التركة وهو واحد وقسم
 الحاصل وهو عشرة على خمس النصيب وهو ثلثة فيكون الخارج وهو ثلثة وثلث
 نصيب من كان له عشرة واخرج ايضا دين صاحب الخمسة في وفق التركة
 وقسم الحاصل على وفق النصيب وهو ثلثة فيكون الخارج وهو واحد وثلثان
 نصيب من كان له خمسة وقد احاط عليك بان الطريق الجاري في المناقشة
 بتناول الموافقة والمدة اخذ ايضا **فصل** في الخارج هو تعامل من الخارج
 والمراد به ان يتصالح الورثة على اخراج بعضهم عن الميراث بشئ معلوم
 من التركة وهو جائز عند التراضي فعلة في كتاب الصلح عز ابن بكير وذكر
 عن عمرو بن دينار ان عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته تحافا لمكينة في مرض
 موته ثم مات وهي في العدة فوترها عثمان مع ثلث نسوة اخرى فصارت لها
 عن ربع ثمنها على ثلثة وثمانين الفا فقبيل عن دنانير وقيل درهم من مصالح
 عن الورثة على شئ معلوم من التركة فاطرح سهامه من النصيب ان صح المسئلة
 مع وجود المصالح من الورثة ثم اطرح سهامه من النصيب ثم اقسّم باقي التركة
 اى ما بقى منها بعد ما اخذ المصالح على سهام الباقيين اى على سهام باقي الورثة

من النصف كزوج وام وعم فالسند مع وجود الزوج من ستة وهي مستقيمة
على الورثة للزوج منها سهام ثلثة وللام سهران وللعلم الباقي وهو سهم
واحد فصالح الزوج لا نصيبه الذي هو النصف على ما في ذمته للزوجة من المهر
وخرج من البين فيقسم باقى التركة وهو مساعده المهر بين الام والعلم اثلاثا
بقدر سهرهما من النصف وخرج يكون سهران من الباقي للام وسهم واحد
للعلم كما ان الحال كذلك في سهرهما من النصف فان قلت هذا جعلت الزوج
بعد المصاحبة واخذ المهر وخرج من البين بمنزلة المردوم واتي فائدة
في جعده اخلاني نصيب المسند مع انه لا يأخذ شيئا ورا ما اخذت قلت
فائدة انا لو جعلناه كان لم يكن وجعلنا التركة ما وراء المهر لانقلب فرض
الام من ثلث اصل المال الى ثلث ما بقى اذ خرج بقسم الباقي بينهما اثلاثا
فيكون للام سهم وللعلم سهران وهو خلاف الاجماع اذ هو ثلث
اصل المال واذا ادخلنا الزوج في المسند كان للام سهران من الستة
وللعلم سهم واحد فيقسم الباقي سهر على هذه الطريق فيكون مستوفيه
وحقها من الميراث ولو فرض انه صلح العلم على شئ من التركة وخرج من البين
والمسند ايضا من الستة فاذا طرح نصيب العلم منها بقى منها خمسة ثلثة
للزوج واثان للام فيحصل الباقي الخامس بين الزوج والام فلزوج ثلثة
للام وخمس ولام خمسان وان صارت الام على شئ وخرجت من البين
كانت المسند ايضا من الستة فاذا طرح منها سهران للام بقى اربعة
فيحصل الباقي من التركة اربعا ثلثة منها للزوج وواحد للعلم باب الرد

ضد العول

ضد العول اذ بالمول يتقص سهام ذوي الفروض ويزاد اصل المسند بالرد
يزداد السهام ويتقص اصل المسند وبعبارة اخرى في العول يفضل
السهم على الخبز وفي الرد يفضل الخبز على السهم فتقول ما فضل من الخبز
عن فرض ذوي الفروض ولا سحق له من العصبه يرد ذلك الفاضل على
الفروض بقدر حقوقهم اي على حسب النسب من بين سهامهم الا على الزوجين
فانه لا يرد عليها اصلا كما في قوله اول الكتاب وهو اي الرد على الوجه المذكور
قول عامة الصحابة اي جمهورهم كعني ومن يابى رد وجه اخذ اصحابنا وقال
زيد بن ثابت لا يرد الفاضل على ذوي الفروض بل هو لبس المال وبه
اخذ عروة والذهيري ومالك والشافعي لكن المحققين من اصحاب الشافعي
قالوا لو اندرس بيت المال يرد الفاضل على ذوي الفروض بنسبة فرائضهم
والا لكانت لبس المال ويروى عن ابن عباس رضي الله عنه لا يرد على ثلث
الزوجين والجد و قال عثمان بن عفان يرد على الزوجين ايضا احتج من اي الرد
ان الله تعالى قد رخص اصحاب الفرائض بالنص الظاهر فلا يجوز ان يرد
عليه لانه بعيد عن الحد الشرعي وقد قال الله تعالى ومن يعص الله ورسوله
ويتق حدوده الآية وبان الفاضل عن فروضهم مال مستحق لا يكون لبس
المال كما اذا لم يترك وارثا اصلا اعتبارا للبعوض بالكل قولنا ردوا الى
الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله تعالى اي بعضهم اولى بميراث بعض
بعض بسبب الرحم فلهذه الآية دللت على استحقاقهم جميع الميراث بصلة الرحم
واية الميراث اوجبت استحقاق جرد معلوم من المال لكل واحد منهم وجب

دوى

اولى

فاضل

واما الفتوى اليوم فضا ان يرد عليها لعدم صرف
الظلم لبس المال الى مخرج فيدفع اليها لا يطبق
الارث بل يكون اقرب الى الميت من غيره من جهة
المسلمين وكذا الابن والبنت من ارضاء وكذا
بنت المعتق كذا في النهاية في شرح الهداية

العمل بالآيتين بان يجعل لكل واحد منهن تلك الآية ثم يجعل ما بقي مستحقا لهما
 بهذه الآية ولهذا لا يرد على الزوجين لانعدام الرحم في حقهما وايضا لما دخل
 عليه السلام على مسو بن ابي وقاص يعودوه وقال سعد اما انه لا يرثني الابنة
 لي انا وحي طميم المال احدث الى ان قال دم الثلث خير والثلث كثير
 فقد ظن ان سعد اعتقد ان البنت ترث جميع المال ولم ينكر النبي دم ومنه
 عن الوصية بما زاد على الثلث مع انه لا وارث له الا ابنة واحدة فذل
 ذلك على صحة القول بالرد اذ لو لم يستحق الزيادة على النصف بالرد يجوز له
 الوصية بالنصف وفي حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده انه دم ورث المال
 على جميع المال من ولده ما ولا يكون ذلك الا بطريق الرد وفي حديث عائشة
 بن الاسقع انه دم تحوز المرأة لميراث لقيطها وعتيقها والابن الذي لو اعتب
 وايضا اصحاب الفروض قد شاركوا المسلمين في الاسلام ويرتجوا بالقراءة وورد
 القراءة في حق اصحاب الفروض وان لم يكن على العصوبة لكن يثبت بها الترتيب
 بمنزلة قرابة الام في حق الاخ لابل وام فان قرابة الام وان لم توجب بانفراد
 الوصية الا انه يحصل بها الترتيب ولهذا خرج الجواب عن قوله ما فضل عن الفروض
 مال لا يستحق له فتوضع في بيت المال لمصالح المسلمين عامة ولما كان هذا الترتيب
 بالسبب الذي استحوذ به الفريضة كان مبنيا على الفريضة فيرد عليهم على قدر
 انصافهم وكما سقنا اعتبار الاخوة والاخوات الاقرب والاقوى في اصل
 الفريضة بسقطنا استحقاق الرد ثم سألنا الباب اي باب الرد عند من قال
 اربعة اقرب وذلك لان الموجود في المسئلة اما نصف واحد ممن يرد عليه

عليه

مخرج

ما فضل

ما فضل واما اكثر من نصف واحد على التقديرين اما ان يكون من لا يرد
 عليه ولا يكون فافضل الاقرب منها اربعة احدها ان يكون في المسئلة جنس
 واحد ممن يرد عليه ما فضل عن الفروض عند عدم من لا يرد عليه وعلى هذا التقدير
 فاجعل المسئلة من رؤسهم اي رؤس ذلك الجنس الواحد لان جميع المال
 طعم بالفرض والرد معا ورؤسهم مائة فلا خير لرؤس على الفروض ذلك
 كما اذا ترك الميت بنتين او اختين او جدتين فاجعل المسئلة من اثنتين وعط
 كل واحد منهما نصف التركة وبهما في الاستحقاق وجميع المال لهما
 على السوية فيكون القسمة على عدد الرؤس كما في العصبية اذ ان ترك
 ابنتين او اخوين مثلا وايضا فرضهم بقسم على عدد رؤسهم ثم يقسم
 الباقي عليهم فيقسم الكل كذلك ابتداء قطعاً لتطويل المسافة في القسمة
 والقسمة ان في اذا اجتمع في المسئلة جنسان او ثلثة اجناس ممن يرد
 عليه عند عدم من لا يرد عليه دل الاستقراء على ان الاجتماع الواقع بين من
 يرد عليه انما يكون من جنسين او ثلثة اجناس لا يزيد فذلك لم يقل جنس
 او اكثر وعلى تقدير الاجتماع فاجعل المسئلة من رؤسهم اي من مجموع رؤسهم
 هو لاجتماعهم المأخوذة من مجموع المسئلة اعني اجعل المسئلة من اثنتين
 اذا كان في المسئلة سدان جدة واخت لانه لاق المسئلة من ستة
 ولهما من اثنتان بالفريضة فاجعل الاثنتين اصل المسئلة وقسم التركة عليهما
 نصفين فلكل واحدة منهما نصف المال او من ثلثة اي اجعل اصل المسئلة
 من ثلثة اذا كان في ثلثة رؤس كولد في الام مع الام اذا المسئلة

على هذا التقدير ايضا من ستة ومجموع سهام المأخوذة للورثة المذكورة ثلثة
 فاجعلها اصل المسئلة واقسم التركة اثلاثا بقدر تلك السهام فلو لدى الام
 الثلثان من المال وللام ثلثة او من اربعة اى جعل المسئلة من اربعة
 اذا كان فيها نصف وسدس كبنيت وبنيت ابن او بنت وام لان المسئلة
 ايضا من ستة ومجموع السهام المأخوذة لهما منها اربعة ثلثة للبنيت وواحد
 لبنيت الابن او لام فجعل المسئلة من اربعة واقسم التركة ارباعا ثلثة ارباعا
 للبنيت وربع منها لام او بنت الابن او من خمسة اى اجعلها من خمسة اذا كانت
 فيها ثلثان وسدس كبنيتين وام او كان فيها نصف وسدس كبنيت وبنيت ابن
 وام او كان فيها نصف وثلث كاخت لاب وام واختين لام وكاخت لاب
 وام وام فالمسئلة في هذه الصور الثلث ايضا من ستة والسهام الى اخذت
 منها خمسة ففي الصورة الاول للبنيتين سهام اربعة وللام سهم واحد فيحصل
 التركة الخماسا اربعة منها لبنيتين وواحد لام وفي الصورة الثانية قد اجمع
 اجناس ثلثة وسهام المأخوذة من الستة خمسة ايضا ثلثة للبنيت وواحد لبنيت
 الابن وواحد لام فيقسم التركة عليهن اجناسا بقدر سهامهن فثلثت ثلثة
 اجناسا وبنيت الابن خمس وللام خمس اخذ وفي الصورة الثالثة يكون السهام
 المأخوذة من الستة خمسة ايضا فلاخت من الابوين ثلثة اسهم وللأختين
 لام سهمان وكذا اللام مع الاخت من الابوين سهمان فيحصل ثلثة اصل
 المسئلة ويقسم التركة اجناسا كل ذلك لعقر المأخوذة فجعل القسمة
 واحدة لا يرى انك اذا اعطيت كل واحد من الورثة ما يستحقه من السهام

ثم قسمت الباقي من سهامهم بينهم بقدر تلك السهام صارت القسمة حريصين
 ثم ان القسمة على الوجوه المأخوذة المذكورة ان استقامت على الورثة فذاكر
 وان لم يستقم كما اذا حلف بنتا وثلث بنات ابن فثلثت ثلثة اسهام
 يستقيم عليها وبنات الابن سهم واحد فلا يستقيم عليهن كان يصح المسئلة
 على قياس ما عرفت فاقرب الثلثة افع عدد رؤس من الثلثة في اصل المسئلة
 وهى الاربعة فتصير اثني عشر للبنيت منها تسعة وبنات الابن ثلثة مستقيمة
 عليهن والقسمة الثلث من الاقسام الاربعة ان يكون مع الاول اى
 مع الجنس الواحد ممن يراد عليه يعنى ان يكون في المسئلة جنس واحد
 ممن يراد عليه ويكون معه من لا يراد عليه كالزوج او الزوجة اغلظ
 فرض من لا يراد عليه من اقل خارج واقسم الباقي من ذلك المخرج على عدد
 رؤس من يراد عليه اعنى ذلك الجنس الواحد كما كنت تقسم جميع المال على عدد
 رؤسهم اذا انفردوا عن لا يراد عليه فان استقام الباقي على عدد رؤس
 من يراد عليه فما اى حرجا بهذه الاستقامة ونعت هى اذا لا حاجة الى العمل
 كزوج وثلث بنات اقل خارج من لا يراد عليه اربعة فاذا اعطيت الزوج واحدا
 منها بقى ثلثة وهى مستقيمة على عدد رؤس البنات وهو نظير ما عرفت في باب التصحيح
 ان كان سهام كل فريق مستقيمة عليهم بلا كسر فلا حاجة الى القرب وان لم يستقم
 ذلك الباقي على عدد رؤس من يراد عليهم فاقرب على قياس ما عرفت في باب
 التصحيح وقوع رؤسهم اى رؤس من يراد عليهم فيخرج فرض من لا يراد عليه
 ان وافق رؤسهم ذلك الباقي فما حصل نصيبه من المسئلة كزوج وست بنات

فان اقل مخرج فرض من لا يرد عليه اربعة فاذا اعطيت الزوج واحدا منها بقي
ثلاثة فلا يستقيم على عدد رؤس البنات الست لكن بينهما توافق بالثلاث
اذ لا عبرة بالمد اخذ كما لاقت فاضرب وفتح عدد رؤسهن وهو اثنان
من الاربعة تبلغ ثمانية فله زوج منها اثنان ولبنات ستة والاي ان لم يرد
عدد رؤسهن الباقي فاضرب كل عدد رؤسهم في مخرج فرض من لا يرد عليه
فالمبلغ الحاصل من ضرب وفتح عدد الرؤس في ذلك المخرج على تقدير التوافق
او من ضرب كل عدد الرؤس في تقدير البنات في تصحيح المسئلة وقد سبق
مثال الموافقة في ذلك المخرج واما مثال المباينة فتولد زوج وخمس بنات
هذه الصورة كالصورتين السابقتين اصلها من اثني عشر لاجتماع الربع والثلاثين
لكنها يرد منها الى الاربعة التي هي اقل مخرج فرض من لا يرد عليه فاذا اعطيت
الزوج مهنما واحدا منها بقي ثلثة فلا يستقيم على البنات الخمس بل بينهما وبين
عدد الرؤس مباينة ففرضنا كل عدد رؤسهن في مخرج فرض من لا يرد عليه
اي الاربعة فحصل غيرون ومنها تصح المسئلة كان للزوج واحد ضربناه في المخرج
الذي خمسة فكان خمسة فاعطيناه اياه وكان للبنات ثلثة ضربنا ما في الخمسة
صارت خمسة فكل واحد منهم ثلثة والقسم الرابع من تلك الاقسام
الاربعة ان يكون مع الثاني اي مع اجتماع الجنس من يرد عليه من لا يرد
عليه واما اكتفينا باجتماع الجنس بنا وعلى ان الاستقاراد على ان لا يوجد
مسئلة فيها اربع طواف وهي روية فاقسم ما بقي من مخرج فرض من لا يرد
عليه على مسئلة من يرد عليه فان استقام الباقي من ذلك المخرج على هذه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم
وسعة من لا يرد عليه
فان اقل مخرج فرض من لا يرد عليه اربعة فاذا اعطيت الزوج واحدا منها بقي
ثلاثة فلا يستقيم على عدد رؤس البنات الست لكن بينهما توافق بالثلاث
اذ لا عبرة بالمد اخذ كما لاقت فاضرب وفتح عدد رؤسهن وهو اثنان
من الاربعة تبلغ ثمانية فله زوج منها اثنان ولبنات ستة والاي ان لم يرد
عدد رؤسهن الباقي فاضرب كل عدد رؤسهم في مخرج فرض من لا يرد عليه
فالمبلغ الحاصل من ضرب وفتح عدد الرؤس في ذلك المخرج على تقدير التوافق
او من ضرب كل عدد الرؤس في تقدير البنات في تصحيح المسئلة وقد سبق
مثال الموافقة في ذلك المخرج واما مثال المباينة فتولد زوج وخمس بنات
هذه الصورة كالصورتين السابقتين اصلها من اثني عشر لاجتماع الربع والثلاثين
لكنها يرد منها الى الاربعة التي هي اقل مخرج فرض من لا يرد عليه فاذا اعطيت
الزوج مهنما واحدا منها بقي ثلثة فلا يستقيم على البنات الخمس بل بينهما وبين
عدد الرؤس مباينة ففرضنا كل عدد رؤسهن في مخرج فرض من لا يرد عليه
اي الاربعة فحصل غيرون ومنها تصح المسئلة كان للزوج واحد ضربناه في المخرج
الذي خمسة فكان خمسة فاعطيناه اياه وكان للبنات ثلثة ضربنا ما في الخمسة
صارت خمسة فكل واحد منهم ثلثة والقسم الرابع من تلك الاقسام
الاربعة ان يكون مع الثاني اي مع اجتماع الجنس من يرد عليه من لا يرد
عليه واما اكتفينا باجتماع الجنس بنا وعلى ان الاستقاراد على ان لا يوجد
مسئلة فيها اربع طواف وهي روية فاقسم ما بقي من مخرج فرض من لا يرد
عليه على مسئلة من يرد عليه فان استقام الباقي من ذلك المخرج على هذه

المسئلة فربما دلت الحاجة الى الضرب لان الباقي صح من يرد عليهم بقدر سهامهم
فيقسم على مسئلتهم فما اصاب سهام واحد افولها حب ذلك السهم وما اصاب
سهمين ففولها جهما فاذا استقام الباقي عليهم مسئلتهم لم يخرج مهنما الى اقل
في ذلك نعم يمكن ان يستقيم على مسئلتهم ولا يستقيم ما اصاب كل جنس على عدد
رؤسهم فيحتاج هناك الى الضرب كما ستعرف وهذا الذي ذكرناه من كون
الباقي في القسم الرابع مستقيما على مسئلة من يرد عليه انما هو في صورة
واحدة وذلك لان الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه اما واحد بان يكون
مخرج فرضه اثنين كما اذا اعطى الزوج النصف مع عدم الولد ولا شبهة في ان
انما يستقيم على مسئلة من يرد عليه اذا كان مستحق الرديشها واحد فيكون
المسئلة من القسم الثالث واما ثلثة بان يكون مخرج ذلك الفرض اربعة
كما اذا اعطى الربع الزوج مع وجود البنات او الزوجة مع عدم ما كان كان
صاحب الربع الزوج فان كانت البنات منفردات فالمسئلة من القسم الثالث
ايضا وان كن مع ذي فرض اخر فيكون مسئلة من يرد عليه اربعا والاحاسا
ولا استقامة للثلاثة على شي من الاربعة والخمسة وان كان صاحب الربع
الزوجة يتصور مهنما استقامة كما تذكره واما سبعة كما اذا كان المخرج ثمانية
فيعطى المرأة ثمنها ويبقى سبعة ولا استقامة مهنما ايضا لان مسئلة من يرد
عليه لا يتجاوز الخمسة كما مر ولا يمكن ان يستقيم السبعة على عدد اقل
منها فليس يمكن ان يستقيم الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه على مسئلة
من يرد عليه في هذا القسم الا في صورة واحدة وهي ان يكون للزوج

الواحد

اي لهما الطين واحد كان او اكثر الربع ويكون الباقي بين اهل الرد ان كانا
 كزوجين واربع جدات وست اخوات لام فان اقل خرج فرض من لا ير عليه
 اربعة فاذا اخذت المرأة ما واحد منها بقي ثلثه وهي ههنا مستقيمة على
 من ير عليه لانها ايضا ثلثة لان حق الاخوات لام الثلث وحق الجدات
 السدس فالاخوات سهمان والجدات سهم واحد ففي هذه الصورة يستقام
 الباقي على مسئلة من ير عليه لكن نصيب الجدات الاربع واحد فلا يستقيم عليهم
 بل بينهما مائة فحفظنا عدد دروسهن بارسه وكذا نصيب الاخوات الست
 الاثنان فلا يستيقان عليهم لكن بين عدد دروسهن وسهامهن موافقة
 بالنصف فردا عدد دروس الاخوات الى نصفها وهو ثلثة ثم طلبنا التوافق
 بين اعداد الروس والروس فلم نجده ففرنا وفق روس الاخوات وهو
 الثلثة في كل عدد دروس الجدات وهو الاربعة فحصل اثني عشر ثم ضربنا
 في الاربعة التي هي خرج فرض من لا ير عليه فصار ثمانية واربعين فتمت التخرج
 المسئلة كان للزوجة واحد ففرنا في المفروب الذي هو اثني عشر فلم يتغير
 فاعطينا بالزوجة وكان للجدات ايضا واحد ففرنا في ذلك المفروب فكان
 اثني عشر فلكل واحدة منهن ثلثة وكان للاخوات لام اثنان ففرنا مائة
 ببلغ اربعة وعشرين فلكل واحدة منهن اربعة وان لم يستقم ما بقي من خرج
 فرض من لا ير عليه على مسئلة من ير عليه ما ضرب جميع مسئلة من ير
 في خرج فرض من لا ير عليه فالمبلغ المصالح المفروب خرج فرض الفريقين
 اي فريق من ير عليه ومن لا ير عليه وان لم يكن تصحيح المسئلة بالنسبة

عليه

الى احادها

الى احادها كما ربع زوجات وتسع بنات وست جدات اصل هذه المسئلة
 على ما سلف من اربعة وعشرين لاختطاط الثمن بالثلثين والسدس لكنها
 روية فردا ما الى اقل خارج فرض من لا ير عليه وهو الثمانية فاذا دفعنا ثلثها
 الى الزوجات بقي سبعة فلا يستقيم على الخسة التي هي مسئلة من ير عليه
 ههنا لان الفرضين ثلثان وسدس كل بينهما مائة فيفرب جميع مسئلة من
 اعطى الخسة في خرج فرض من لا ير عليه وهي الثمانية فبلغ اربعين فتمت التخرج
 فرض الفريقين واذا اردت ان تعرف حصة كل فريق منهما من هذا المبلغ
 الذي هو خرج فرضهما فطريقة ما اشار اليه بقوله ثم اقرب سهام من لا ير عليه
 من اقل خارج فرض في مسئلة من ير عليه فيكون المصالح نصيب من لا ير عليه
 من المبلغ المذكور وذلك لاننا ضربنا مسئلة من ير عليه في اقل خارج فرض من لا ير عليه
 فيكون المصالح من ضرب سهام من هذا الاقل في المفروب الذي هو تلك المسئلة
 حصته من المبلغ الذي حصل من ضرب هذا المفروب في الخارج الاقل على قياس
 ما حقه فصار اقرب سهام كل فريق ممن ير عليه من مسئلتهم فيما بقي من
 فرض من لا ير عليه فيكون المصالح نصيب ذلك الفريق ممن ير عليه وذلك لان حق
 كل فريق ممن ير عليه انما هو في الباقي من خرج فرض من لا ير عليه بقدر سهام
 ففي المسئلة المذكورة للزوجات من ذلك المخرج واحد فاذا ضربناه في الخسة
 التي هي مسئلة من ير عليه كان المصالح خمسة في حق الزوجات من الاربعين
 والبنات من مسئلة من ير عليه اربعة فاذا ضربنا فيما بقي من خرج فرض
 من لا ير عليه وهو سبعة ببلغ ثمانية وعشرين في كل من الاربعين والجدات

مخرج

واذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد
 من تلك المبلغ ما ضرب جميع مسئلة من
 اعطى الخسة في خرج فرض من لا ير عليه
 وهي الثمانية فبلغ اربعين فتمت التخرج

من مسئلة من يرده عليه واحد فاذا ضربناه في السبعة كان سبعة فهي الجدة
فقد استقام بهذه العل فرض من لا يرده عليه وفرض كل فريق من يرده عليه
وان لم يستقم على احاد كل فريق فذلك قال وان انكر السلام المأخوذ
من مخرج فردض الفريقين على البعض او الجميع صح المسئلة بالاصول
السبعة المذكورة في باب التصحيح في الصورة التي نحن فيها كان من الاربعين
نصيب الزوجات الاربع خمسة فبين رؤوسهن وسهامهن مبانة
فاخذنا مجموع عدد رؤوسهن وكان سهام البنات التسع منها ثمانية
وعشرين فبين الرؤوس والسهام مبانة فتركنا عدد الرؤوس حاله وكان
سهام الجدات الست منها سبعة فبينها مبانة ايضا فاخذنا عدد
رؤوسهن باسره ثم طلبنا بين اعداد الرؤوس والرؤوس الموافقة
فوجدنا ان رؤوس الجدات ورؤوس الزوجات متوافقة بالانصف
فقرربنا نصف الاربع في الستة فبلغ اثني عشر وهي موافقة لرؤوس
البنات التسع بالثلث فقرربنا ثلث التسعة في اثني عشر فحصل ستة
وثلثون فقرربنا هذا المصل في الاربعين فبلغ الفا واربع مائة واربعين
فمنها تصح المسئلة على احاد الفريقين كان نصيب الزوجات من الاربعين
خمسة وقد مر بنا ما في المفروب الذي هو ستة وثلثون فبلغ مائة وثمانين
فلكل واحدة من الزوجات خمسة واربعون وكان نصيب البنات منها
ثمانية وعشرين وقد مر بنا ما في ذلك المفروب فصار الفا وثمانية فلكل
واحدة منهن مائة واثني عشر وكان نصيب الجدات منها سبعة وقد مر بنا ما

في المفروب المذكور فصار مائتين واثنتين وخمسين فلكل واحدة من الجدات
اثنان واربعون فان قلت قد اعتبر في القسم الثالث المائتين والموافقة
والمبانة بين الباقي من اقل خارج فرض من لا يرده عليه وبين عدد رؤوسهم
من يرده عليه فلما اذا افتقر في القسم الرابع على المائتين والمبانة بين ذلك
الباقي وبين مسئلة من يرده عليه قلت لان الباقي من مخرج فرض من لا يرده
اما واحد او ثلثة او سبعة لما سبق تقريره من ان المخرج اما اثنان واما
اربعة واما ثمانية ومسئلة من يرده عليه اما اثنان او ثلثة او اربعة او خمسة
كما سلف تقريره ولا موافقة اصلا بين هذه الاعداد وبين تلك بخلاف
القسم الثالث اذ يمكن فيه ان يكون عدد رؤوس من يرده عليه عددا
موافقا للباقي من مخرج فرض من لا يرده عليه كما في المثال الذي سبق ذكره
باب مقاسمة الجدة المقاسمة مفاعلة من القسم ولا قسمه بين
الجد والاختوة والاختوات على مذهب ابي حنيفة رح فلتقرب هذا الباب
بالمقاسمة مبني على قول صاحبه ومن وافقهما قال ابو بكر الصديق رضي الله
ومن تابعه من الصحابة كابن عباس وابن الزبير وابن عمر وخديجة
بن اليمان والوسعيد الطخري وابي بن كعب ومعاذ بن جبل وابي موسى
الاشعري وعائشة وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم اجمعين **بنو العلاء**
وبنو العلاء من الاختوة والاختوات لا يرثون مع الجد كما لا يرثون مع الاب
بل الجد يستبد بجميع المال كلاب وهذا قول ابي حنيفة وابن شريح وعطاء
وعروة بن زبير وعمر بن عبد العزيز والحسن وابن سيرين وبيه يفتي

عند الطائفة وقال علي وابن مسعود وزيد بن ثابت برثون مع الجد وهو
 قوطا وقول مالك والشافعي وأما بنو الأخياف يستطون مع الجد أجماعا
 كما قرأنا علم أن الجد يشبه الأب في حجب أولاد الأم وفي أنه إذا زوج الصغير
 أو الصغيرة لم يكن لها خيار إذا بلغا وفي أنه ولاية للأخ في النكاح مع قيام
 الجد في ظاهر الرواية كالأب وفي أنه لا يقتل الجد بولد الولد وفي أن غيلة
 كل واحد من الجانبين تحرم على الآخر وفي عدم قبول الشهادة وفي صحة
 استبدال الجد مع عدم الأب وفي أنه لا يجوز دفع الزكوة إليه وفي أنه يتصرف
 في المال والنفس كالأب ويشبه الأخ في أنه إذا كان للصغير جدة وأم كانت
 النفقة عليهما اثنتان على اعتبار الميراث كما على الأخ والأم وفي أنه لا يرفض
 النفقة على الجد المعسر كالأخ وفي عدم وجوب صدقة الفطر للصغير على الجد
 وفي أن الصغير لا يهرس ما بسلام الجد وفي أنه إذا اقترنا فلهما وابنة
 حتى لا ينشأ النسب بخلاف إقراره وفي أنه لا يجوز ولا نافذة إلى مواليه كل ذلك
 كما في الأخ فلنعارض هذه الأحكام باختلاف العلماء من الصحابة والتابعين
 وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم أجمعين في مسئلة الجد مع الأخوة وتوقف بعضهم
 فيها كما توقف أبو حنيفة رحمه الله في مسئلة الدهر وقت الختان وإطفال المشركين
 وامتنع جماعة عن الفتوى في الجد قال محمد بن مسلم يفتي فيه بالاصطلاح
 وقال محمد بن الفضل البخاري يدفع إليه السدس الذي يجتمع عليه الصحابة
 ويصطلح على الباقي ثم إن أبا حنيفة رحمه الله اختار قول أبي بكر رحمه الله لأنه ثبت على قوله
 ولم يختلف عنه الرواية وقد روي عن عبيدة السلماني أنه قال حفظت

من عمر رضي الله عنه في الجد سبعين قضية يخالف بعضها بعضا وفي رواية
 أن عمر رضي الله عنه خطب الناس فقال هل رأي أحد منكم النبي عليه السلام قضية
 للجد بشي فقال رجل رأيت حكم للجد بالسبس فقال مع من كان من الورثة
 فقال لا أدري فقال لا أدري ثم قال أحق فقال رأيت قضية للجد بالثلث
 فقال مع من كان من الورثة فقال لا أدري قال لا أدري وعلى هذا
 الوتره شهيد ثالث بالنصف ورابع بالجميع ثم إن جمع الصحابة في بيت
 يستفقدوا في الجد على قول واحد فسقطت حصة من السقف فتفرقوا من غير
 فقال عمر رضي الله عنه إن يجتمعوا في الجد على شي والدليل على ما اختاره أبو جرح
 ما نقل عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال لا يبقى الله تعالى زيد يجعل ابن
 الابن ابنا ولا يجعل ابن الأب ابنا ومعناه أن الاتصال والقرب
 من الجانبين يكون على صفة واحدة فإذا مات الجد قام ابن الابن مقام
 الابن في حجب الأخوة فلهذا إذا مات ابن الابن ينبغي أن يقوم أب الأب
 مقام الأب في حجبهم أيضا واعلم أن عليا وابن مسعود رضي الله عنهما
 ثابت بعد اتفاقهم على توريث الأخوة مع الجد اختلفوا في كيفية القسمة فذهب
 علي رضي الله عنه إلى أن يقاسم الأخوة ما لم ينقص حظه من السدس فإذا انتقص
 يعطى السدس لأن الأب لا ينقص حظه من السدس فإذا كان موافقا
 لأب وأم أو ثلثة أو أربعة فالقسمة بينهم فخر له وإذا كان خمسة فالقسمة
 والسدس سواد وان كانوا ستة كان السدس خيرا وأيضا بنو العلاء
 لا يعدون في القسمة عنده فإذا كان الجد مع أخ لأب وأم وأخ لأب

كان المال نصفين بينه وبين الاخ من الابوين وايضا الجدة عنده
 لا يعقب الاخوات المنفردات اصلا بل يكون الاخت عنده صاحبة فرض
 فاذا كانت مع اخت لاب وام واخت لاب فملاوا نصف المال ولبني
 سدس وللمدة الباقى وذهب ابن مسعود ربح الى ان الجدة يقاسمهم ما لم
 خطه من الثلث وافق فيه زيد واولاد بنى العلات لا يعبر بهم في المقاسمة
 مع بنى الاعيان وافق فيه عليا رضي الله تعالى عنه وان الاخوات
 المنفردات ذوات فرض مع الجدة كما عند علي رضي الله عنه وصاحب الكتاب
 قول زيد بالذكر لان ابا يوسف ومحمد رحمهما الله اختارا قوله في القسمة دون
 قول علي وابن مسعود ومن رسم المغنى انه اذا كان ابو حنيفة في جانب
 وصاحبه في جانب كان هو مختيرا في اختيار اى القولين ثم تفصيل
 قول زيد تنصيص على جلية فوطها فذلك قال وعند زيد بن ثابت للجد مع
 بنى الاعيان او العلات افضل الامر من من المقاسمة ومن ثلث جميع
 المال اذ لم يختلط بهم ذوسهم وتفسير المقاسمة ان يجعل الجدة في القسمة
 كاحد الاخوة فيقسم المال بينه وبين الاخوات للذكر مثل حظ الانثيين
 ويجعل نصيبه مع الاخوة كنصيب واحد منهم وذلك لانه يشبه الاب
 من جهة ويشبه الاخ من جهة اخرى فوفرنا عليه حقه من الشبهتين
 فجعلناه كالاب في حجب الاخوة لاهم وكالاخ في قسمة الميراث مادامت
 المقاسمة خيرا له فاذا لم يكن خيرا له اعطيناه ثلث المال لانه مع الاولاد
 يرث السدس فمع الاخوة ايضا عن ذلك وايضا اذا قسم المال

بين الابوين فلام الثلث وللاب الثلثان وهما في الدرجة الاولى
 ولما كان الجد والجدة في الدرجة الثانية وكان للجدة السدس كان للجد نصفه
 اعني الثلث فاذا كان مع الجدة واحد اخذ بالمقاسمة نصف المال ففى
 خبره من الثلث واذا كان مع اخوان فها هم ارباع وان كان مع
 ثلثة فثلث خبره لان نصيبه بالمقاسمة ربع واذا كانت مع اخوان
 لاب وام او ثلث فالمقاسمة احدى لوان كانت مع اربع اخوات
 ففى الثلث سواء وان زادت الاخوات على الاربع كان الثلث خيرا له
 وبنو العلات يدخلون في القسمة مع بنى الاعيان اضرار الجدة فاذا اخذ
 الجدة نصيبه فبنو العلات يخرجون من البين خائبين بغير شيء والباقي
 من المال بعد نصيب الجد لبنى الاعيان يتقاسمون فيما بينهم للذكر مثل حظ
 الانثيين وذلك لان بنى العلات يرثون مع الجدة اذ اعدم بنو الاعيان
 ولا يرثون معهم فلا بد من اعتبار ارثهم في حق الجد واعتبار سقوطهم في حق
 بنى الاعيان فيعدون في القسمة تقديلا لنصيب الجد ولا يأخذون بحسب
 ونظيره ان يخلف اما واخا لاب وام واخا لاب فلام السدس اعتبار
 للاخ من الاب في جها لكونه وارثا معا في الجدة مع انه محجوب ههنا بالاخ
 من الابوين فاذا كان مع الجدة اخ لاب وام واخ لاب فالمقاسمة
 وثلث المال سواء فلجئ للثلث والاخ من الابوين الباقي وخرج الاخ
 لاب خائبا وان دخل في الحساب ولو فرضنا بدل الاخ لاب اخا
 لاب كانت المقاسمة خيرا له ويكون المسئلة من خمسة فلجئ سهران

والباقي ثلثة للاخ من الابوين ولا شيء للاخت من الاب الا ان بنى
العلات يخرجون من البين خائبين بغير شيء الا اذا كانت
من بنى الاعيان اخت واحدة فانها اذا اخذت فرضها اي مقدار
فرضها اعني نصف الكل بعد نصيب الجدة فان بقي شيء بعد مقدار فرضها
فلبني العلات الا اي وان لم يبق شيء بعد مقدار فرضها فلا شيء لهم
وانما قلنا مقدار فرضها لان الاخوات لاب وام اولاب يعزل عن نصيب
مع الجدة عند زيد فلا يبقى طهر فرض عنده الا في المسئلة الاكدرية
كما استقف عليه لكن هذا الاخت لاب وام اذا كانت واحدة لايزاد
على نصف المال فلا يتقص عنه مع وجود بني العلات فتأخذ مقدار
فرضها كاملا الا يرى انه لو كان مكان الجدة صاحب الفرض
سوى البنات وبنات الابن لاخذ صاحب الفرض فرضه وكان للثلاث
من الابوين نصف المال فان بقي شيء كان لبني العلات فكله يكون
لها نصف المال فان بقي شيء كان لهم وذلك كجد واخت لاب
وام واختين لاب فلهما المقاسمة خير للجدة لانها تجعل كاخ فكان
في المسئلة خمسة اخوات فللجد سهمان فيبقى ثلثة السهم فللاخت
من الابوين نصف الكل وهو اثنتان ونصف فان كانت المسئلة
وفرضها ما في مخرج النصف صارت عشرة فللجد اربعة وللأخت لاب وام
خمسة فيبقى سهم واحد لا يستقيم على الاختين لاب ففرض بناءه دهما في العشرة
صار الحاصل عشرين فمنها نصيب المسئلة كان للجد اثنتان بغير ان في

مخرج الجدة

في الاربعة ببلغ ثمانية وللأخت من الابوين عشرة وللأختين لاب اثنتان
والى ما فصلناه ارشاد بقوله فيبقى للاختين عشرة المال ونصيب من عشرين
وكل في نصيب المسئلة ان تقول للجد سهمان ولكل اخت سهم واحد
ثم ان الاخت من الابوين سهم ومن الاختين ما يتم بها نصف المال
وهو سهم ونصف فيبقى للاختين لاب نصف سهم فلكل واحد منهما
ربع فوقع الكسر بالربع ففرضنا مخرجه في اصل المسئلة وهو خمسة صارت
عشرين هذا مثال ما يبقى لبني العلات شيء وانما مثال ما لا يبقى لهم
شيء بعد ما اخذت الاخت لاب وام فرضها فقد ذكره بقوله لو كانت
في هذه المسئلة اخت واحدة لاب مكان الاختين لاب لم يبق لهما
شيء وذلك لان الجدة ياخذعهما بالمقاسمة لنصف المال وهو
خير له من ثلثة فيبقى نصف اخر فهو للاخت لاب وام فلم يبق للثلاث
لاب شيء وكذا الحال اذا كان من بنى الاعيان اختان فصاعدا
فان كان الثلث خيرا له من المقاسمة او مساويا لها اخذ الجدة الثلث
وكان الثلثان نصيب الاخوات من الابوين وان كانت المقاسمة
خيرا اخذ ما زاد على الثلث فيبقى من المال ما هو اقل من الثلثين فلكل
للكل الاخوات فلهن على التقدير الاول مقدار فرضهن وعلى الثاني
ما هو اقل منه فلم يبق لبني العلات شيء على التقديرين واذا اختلف بهم
اي بالجدة والاخوة من بنى الاعيان والعلات او منهما في الصورة
المعادة كما مر ذكره وسهم فللجد مهران افضل الامور الثلثة بعد فرض

ذي سهم اي يدفع الى ذي السهم سهم ثم يعطى للجد ما هو فصل الاول
 الثلثة التي هي المقاسمة المذكورة سابقا وثلث ما يبقى وسدس
 جميع المال وذلك الفضل اما المقاسمة كزوج وجد واخل فان المسئلة
 من اثنين لوجود النصف واحد منهما للزوج والاخر للجد والاخر
 مناصفة ولا يستقيم عليهما فربنا عدد هما في اصل المسئلة حصل
 اربعة فلزوج اثنان ولكل واحد من الجد والاخر واحد فقد حصل
 بالمقاسمة ربع جميع المال وهو افضل من سدس وكذا من ثلث ما يبقى
 ههنا لانه سدس كل المال ايضا واما ثلث ما يبقى بعد فرض ذي السهم
 كجد وجد واخلين واخلت فالمسئلة ههنا من ستة للجد الثلث
 فيبقى خمسة ولا ثلث طعا فربنا خرج الثلث في الستة صار ثمانية عشر
 فللجد سدس وهو ثلثة فيبقى خمسة وثلثها وهو خمسة للجد والباقي
 منها عشرة فلكل من الاخرين اربعة وللأخت اثنان واما كان ثلث
 ما يبقى ههنا افضل من المقاسمة لان المسئلة على تقدير ما من ستة
 ايضا للجد واحد منها فيبقى خمسة فاذا جعلنا الجد كالاخ كان هو
 مع الاخرين والأخت سبع اخوات ولا استقامة للخمسة على السبعة
 بل يتباين فربنا عدد الرؤوس وهو السبعة في اصل المسئلة
 وهو الستة فحصل اثنان واربعون فللجد منها سبعة ويبقى خمسة
 وثلثون فلكل واحد من الجد والاخرين عشرة وللأخت خمسة ولا اخوة
 في ان الخمسة من ثمانية عشر افضل من عشرة من اثنين واربعة

وكذلك

وكذلك ثلث ما يبقى في هذه الصورة افضل من سدس جميع المال
 لان المسئلة على هذا التقدير ايضا من ستة فلكل واحد من الجد
 والجد منها واحد فيبقى اربعة بين الأخت والاخرين وجميع خمسة
 اخوات فلا يستقيم الا اربعة عليها بل بينهما مباينة فاذا فرضنا المسئلة
 التي هي عدد الرؤوس في الستة بلغ ثلثين فلكل من الجد والجد خمسة
 وللأخت اربعة ولكل واحد من الاخرين ثمانية فلا يشهد في ان الخمسة
 من ثمانية عشر افضل من خمسة من ثلثين واما سدس جميع المال كجد
 وجد وبنين واخلين فاصل المسئلة من ستة لاجتماع النصف
 والسدس فثلثت نصفها وهو ثلثة وللجد سدس وهو واحد فيبقى سبعة
 فان قام الجد والاخرين كان له ثلث السهمين اثنى ثلثي سهم واحد
 وان اعطيت له ثلث ما يبقى كان له ايضا ثلث سهم واحد واذا اعطيت
 سدس جميع المال كان له سهم تام فالسدس خير له ورجب في الاخرين
 سهم واحد لا يستقيم عليهما فاذا فرضنا عدد رؤوسهما في الستة
 بلغ اثنى عشر ومنها تصح المسئلة واذا كان ثلث الباقي خير للجد وليس
 للباقي ثلث صحيح فافرب خرج الثلث في اصل المسئلة كما صورنا
 في المسئلة المذكورة لافضل ثلث ما يبقى على المقاسمة وسدس
 كل المال حيث فرضنا الثلثة في الستة فصارت ثمانية عشر وجميع منها
 المسئلة فان تركت جد او زوجا وبنينا واما واخلين واخلت واما
 فالسدس خير للجد وتقول الى ثلثة عشر ولا تسى لأخت هذه المسئلة

من اثني عشر لاجتماع النصف والربع والسدس على ما سلف ونقول
الى ثلثة عشر لان البنت تأخذ النصف من اثني عشر وهو السبعة
والزوج يأخذ الربع وهو ثلثة وابد يأخذ السدس وهو اثنان
فيبقى للام واحد ولابدة طمان اثنان لان حقها السدس فيراد على اثني
عشر واحدا فيصير ثلثة عشر فلا شيء للاخت لانها تصير عصبته مع البنت
وكذا مع الجدة اذا عال المسئلة لم يبق للعصبة شيء واما اخذ
الجد السدس في الغرضه لابل العصبه وانما كان سدس جميع المال
خيرا لانه اثنان من ثلثة عشر وعلى تقدير المقاسمة اذا اخذ الزوج
الربع من اثني عشر والبنت النصف والام اثنان يبقى للجد وللأخت واحد
فيحصل الجد كالأختين فيكون مع الأخت ثلث اخوات ولا استقامة للاحد
على الثلثة فيضرب الثلثة في اثني عشر فيحصل ستة وثلثون فليبت
ثمانية عشر وللزوج تسعة وللأم ستة فيبقى ثلثة فللجد اثنان وللأخت
واحد وكذا الحال على تقدير اخذ ثلث ما سبق لان الباقي وهو الواحد
لا يوجد له ثلث صحيح فيضرب بحجبه في اصل المسئلة فيبلغ ايضا ستة
وثلثين ومن المعلوم ان الاثنين من ثلثة عشر خير منها من ستة وثلثين
فان قلت هذه المسئلة في المبدأ التي كان السدس فيها خير الجدة من المقاسمة
وثلث ما سبق فلماذا ذكرت ههنا ولم تنص على المثال الذي مر قلت
في ذكرها فائدة اخرى هي ان الأخت لاب وام اولاب وان لم يكن
حجبه باجد لكنه لا تراث معه في بعض المسائل لعارض كما في هذه المسئلة

التي نحن فيها فان كون السدس خيرا للجد اقتضى ان يجعل الجدة فيها صاحب
فرض وقد عال المسئلة بالفروض التي اجتمعت فيها من اثني عشر في ثلثة
عشر فلم يبق شيء للاخت التي صارت عصبته مع البنت والجد كما عرفت
وسبائك مزبد توضيح لهذه الكلام واعلم ان زيد بن ثابت لا يجعل
الأخت لاب وام اولاب صاحبة فرض مع الجد بل يجعلها مع عصبته
الان في المسئلة المذكورة فانه يجعلها فيها صاحبة فرض مع الجد وصحى زوج
وام وجد وأخت لاب وام للزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس
وللاخت النصف ثم يضم الجد نصيبه الى نصيب الأخت فيقسمان مجموع
النصفين ^{لذلك} كمثل خط الاثنين وذلك لان المقاسمة خير للجد من السدس
والثلث الباقي وهذه المسئلة اصلها من ستة لاجتماع النصف والثلث
والسدس ويعول الى التسعة او للزوج من السبعة ثلثة وللأم اثنان وللجد
السدس فلم يبق شيء للاخت شي فزادنا على المسئلة نصفها فصارت تسعة فللجد
واحد وللأخت ثلثة ومجموع النصفين اربعة فتقسمهما على الجد والأخت
لذلك كمثل خط الاثنين ولا استقامة في القسمة لان الجد بمنزلة أختين
ولا يستقيم اربعة على ثلثة فيضرب الثلثة التي هي عدد الرؤس في المسئلة
فيعطيها اثني تسعة فتحصل تسعة وعشرون واليه ارثا فتعوله وتصح
من تسعة وعشرين فللزوج منها تسعة وللأم ستة وللجد ثلثة وللأخت
تسعة ثم يضم نصيب الجد الى نصيب الأخت فيصير اثني عشر فيقسم
بينهما كما مر فللجد ثمانية وللأخت اربعة فتجعل زيد ههنا الأخت ابتداء

صاحبة فرض كذا تحرم الميراث بالمرء وجعلها نصبة بالاخوة كذا ينزنها
على نصيب الجدة الذي هو كاللاخ فان قلت لم يجعل الالاخت في المسئلة
المقدمة صاحبة فرض كذا يصير عروة فيها قلت هناك مانع من جعلها
صاحبة فرض وهو وجود البنت بخلافها في الاكدرية اذ لا مانع من جعلها
كذلك وقيل ولعل فرض الشيخ من ايراد المسئلة المقدمة البينة
على ان زيدا اذ لم يجد في تلك المسئلة بدأ من حمان الالاخت بناء
على ان السدس خير للجد من كسب حمانها ولم يجعلها صاحبة فرض فيها
لوجود البنت واما في الاكدرية فلا ضرورة في حمانها لانه يمكن جعلها
صاحبة فرض فيها فلما اعطى ما فرضها اي نصيبها اكثر من نصيب الجدة ما حرم
بخطا والقسم على الوجه الذي عرفت سميت هذه المسئلة اكدرية
لانه واقعة امرأة من بنى اكدر فاما ماتت وخلفت اولئك الورثة
المذكورة واشتبه على زيد من مذهبهم فنسب اليها وقيل ان شخص
من هذه القبيلة كان حسن مذهب زيد في الفرائض فبالملك
بن مروان عن هذه المسئلة فخطا في جوابها فنسب الي قبيلة وقيل
انما تذكرت على اصحاب الفرائض او كذا لاجل على الالاخت نصيبها واهل
العراق يسمونها الفرائض فاما بينهم ولو كان مكان الالاخت
اخ او اختان فلا حول ولا اكدرية اما ان كان مكانها اخ فلا حول
فلان سدس جميع المال خير للجد والمسئلة من ستة فيكون السدس الباقي
بعد فرض الزوج والام للجد بالفرض اذ لا ينقص حقه عن السدس اجماعا

ولا شيء

ولا شيء للاخ كما لم يكن شيء للاخت في المسئلة للمقدمة التي علينا
واعطينا الجدة فيها السدس ولا اكدرية ايضا لان الاخ نصبة لا يمكن لمزيد
جعل صاحب فرض فاضطر الى حمانه بخلاف الاخت في الاكدرية كما سبق
تقريره واما ان كان مكانها اختان فلا حول ايضا فلانها تران
الام من الثلث الى السدس والمسئلة من ستة فلا زوج ثلثة والام
واحد وللجد ايضا واحد فيبقى للاختين واحد لا يستقيم عليها ففرضنا عدد
رؤسهما في اصل المسئلة ببلغ اثني عشر ففرضنا نصيب المسئلة بخلاف الاكدرية
اذ لم يكن فيها الاخت شيء فوجب ان تعال على الوجه الذي تقرر سابقا
ولا اكدرية لان اصول زيد هنا مستقيمة **باب المناسبة** معنى مفاعلة
من النسب بمحض النقل والتحويل والمراد به هنا ان ينتقل نصيب بعض الورثة
بموت قبيل القسم الى من يرث منه واليه اشار بقوله ولو صار بعض الانصاء
غير انما قبل القسم فنقول ان كان ورثة الميت الثاني من عدة من ورثة
الميت الاول ولم يقع في القسم تغير فانه يقسم المال حصة واحدة
اذ لا فائدة في تكرارها كما اذا ترك بنين وبنات من امرأة واحدة ثم ماتت
واحدة من البنات والا ورثها سوى تلك الاخوة والاختات لا بام
فانه يقسم مجموع التركة بين الباقيين لذكر مثل حظ الانثيين فسمي واحدة
كما كانت يقسم بين الجميع كذلك فكان الميت الثاني لم يكن في الباقيين
وان وقع تغير في القسم بين الباقيين كما اذا ترك ابنا من امرأة
وثلاث بنات من امرأة اخرى ثم ماتت احدى البنات وخلفت هو لاء

اعني الاخ لابل والاختين من الابوين او كان ورثة الميت الثاني غير
ورثة الميت الاول كما في الصورة التي ذكرها بقوله كزوج وبنت وام
فما الزوج قبل الفسمة عن امرأة وابوين ثم ماتت البنت قبلها ايضا
عن ابنين وبنت وجدّة وصحى ام المرأة التي ماتت او لام ماتت هذه
الجدّة عن زوج واخوين فنقول الاصل فيه اي فيما ذكر من صيرورة بعض
الانصبا ميرثا قبل الفسمة والمراد ما يتناول هذين النوعين الاخيرين
فقط ان تصح مسئلة الميت الاول بالتواضع السابقة ويعطى سهام
كل وارث من هذه التصحيح ثم تصح مسئلة الميت الثاني تلك التواضع
ايضا ونظر بين ما في يده من التصحيح الاول وبين تصحيح الثاني في تلك احوال
صحى المماثلة والموافقة والمباينة فان استقام بسبب المماثلة ما في يده
من التصحيح الاول على التصحيح الثاني فلا حاجة الى الضرب على قياس ما حرر
في باب التصحيح من ان سهام كل ذري ان كانت منقسمة عليهم بلا كسر
فلا حاجة الى القوب فان التصحيح الاول ههنا بمنزلة اصل المسئلة هناك
والتصحيح الثاني بمنزلة عدد دوس المعسوم عليهم ثم وما في يد الميت الثاني بمنزلة
سهم حرم من اصل المسئلة ثم ففي صورة الاستقامة تصح المسئلة
من التصحيح الاول كما اذا مات الزوج في المثال المذكور عن امرأة وابوين
على ما ذكر في الكتاب وذلك لان المسئلة الاول رتبة لان اصلها
اثنا عشر لاجتماع الزوج والنصف والسدس فاذا اخذ الزوج منها ثلثته
والبنت ستة والام اثني عشر بقي منها واحد يجب رده على البنت والام بعد

سماها

سماها فاذا اردنا المسئلة الى اقل خارج من لابل وعليه صارت اربعة
فاذا اخذ الزوج منها واحدا بقي ثلثه فلا يستقيم على الاربعة التي هي بمنزلة
سهم الام والبنت بل بينهما مباينة فيضرب هذه السهام التي هي بمنزلة
الروس في ذلك الاقل فيحصل ستة عشر فلزوج منها اربعة والبنت تسعة
والام ثلثه ثم تلك الاربعة التي هي للزوج منقسمة على ورثة المذكورة
فلزوج واحد منها وللام ثلث ما يبقى وهو ايضا واحد ولا يباينان فان
ما كان في يد الزوج من تصحيح الاول على التصحيح الثاني وصحت المسئلة
من التصحيح الاول وان لم يستقم ما في يده من التصحيح الاول على التصحيح الثاني
فانظر ان كان بينهما موافقة فاضرب وفق التصحيح الثاني في جميع التصحيحات
الاول على قياس ما حرر في باب التصحيح من ان اذا انكسر سهام طائفة
واحدة عليهم وكان بين سواهم سهم موافقة ي ضرب وفق
عدد الروس في اصل المسئلة فكذا ههنا ي ضرب وفق التصحيح الثاني
الذي هو بمنزلة الروس هناك في التصحيح الاول القايم ههنا مقام
اصل المسئلة فيحصل به ما تصح منه المسئلة كما اذا ماتت البنت
ايضا في ذلك المثال وخلفت كما اذكر ابنين وبنتا وجدّة فان ما في
من التصحيح الاول تسعة وتصح مسئلة من ستة وبينهما موافقة بالثلث
فيضرب ثلث الستة وهو اثنتان في ستة عشر فالمبلغ وهو اثنتان
وهو وثلثون يخرج المسئلة من سهام من ستة عشر اربع ورثة
الميت الاول ي ضرب سهام تلك في وفق مسئلة البنت وهو اثنتان

يد

وهي ام وزوج لان البنت قد وضعت
موتة ثلاثين فاقسم ولا تقبل على

فيكون ما حصل نصيبه في البنت وهو ثلثه فما حصل كان نصيبه وقد كان
 لأم الميت الأول ثلثه من ستة عشر نفرا في اثنين فيبلغ ستة
 فهي لها وقد كان للزوج منها أربعة فنفرها في اثنين يحصل ثمانية فهي له
 وهي منقصة على ورثة فلزوج منها سهمان ولابيد أربعة ولأمة سهمان
 بماثلت ما بقى أيضا وإن ضربت نصيب كل من ورثة من ستة عشر
 في ذلك النوع لم يختلف الحلال وكان لكل واحد من ابني البنت سهمان
 من مسئلتها وهي ستة فاذا ضربناها في الثلثة صار ستة فهي له وكان لغيرها
 من مسئلتها سهم واحد فاذا ضربناها في الثلثة كان ثلثه فهي لها وكان
 بقدرها من مسئلتها أيضا واحد فنفر في ثلثة فهي لها وكان لها باعتبار
 كونها أم لمن مات أولا ستة من اثنين وثلثين ففي يد الجدة تسعة
 وإن كان بينهما أي بين ما في يد من التصحيح الأول وبين التصحيح الثاني
 مائة فاضرب كل التصحيح الثاني في كل التصحيح الأول على قياس ما ذكرنا
 التصحيح على تقدير المباشرة بين رؤس الطائفة وبين سهامهم كما إذا
 في ذلك المثال الجدة التي هي أم المرأة المتوفيات أو لا خلفت زوجها
 وأخوين فإن ما في يد النسوة كما وفدت أنفا وتصحيح مسئلتها أربعة وبين النسوة
 والأربعة مائة فاضرب في التصحيح السابق اثنى اثنين وثلثين
 يبلغ مائة وخمسة عشر فهي خرج المسئلتين فمن كان له نصيب
 من الاثنين وثلثين يضرب نصيبه في الأربعة التي هي مسئلة الجدة
 ومن كان له نصيب من الأربعة يضرب نصيبه منها في جميع ما كان في يد

وهي التسعة فتقول قد كان لأم ميت ثانيا وهو زوج الميت
 الأول سهمان من الاثنين وثلثين فاذا ضربناهما في الأربعة يبلغ ثمانية
 فهي لها وكان لابيد منها أربعة فنفرها في الأربعة يبلغ ستة عشر
 له وكان لأم سهمان فاذا ضربتهما في الأربعة صار ثمانية فهي لها وكان
 لكل واحد من ابني ميت ثالث وهو بنت الميت الأول ستة من العدد
 المذكور فنفرها في الأربعة يبلغ أربعة وعشرين فهي لكل واحدة منهما
 وكان لغيرها ثلثة من ذلك العدد فاذا ضربتها في الأربعة يبلغ اثنى عشر
 فهي لها وكان للزوج من مات ربعا وهي الجدة المذكورة من الأربعة
 التي هي مسئلتها سهمان فاذا ضربتهما في التسعة التي كانت في يد ما
 يصير ثمانية عشر فهي له وكان لكل واحد من أخويها من مسئلتها سهم
 واحد فنفر في التسعة فيكون تسعة فهي لكل واحد منهما فالبليغ الحاصل
 من كل واحد من الفريقين على تقدير الموافقة والمباشرة يخرج المسئلتين
 وما انزج فيها وإذا اردت أن تعرف نصيب كل واحد من الورثة
 من ذلك البليغ على قياس ما ذكر في موفد النساء الورثة من التصحيح
 ورثة الميت الأول من تصحيح مسئلة فنفر في المفروب اثنى في التصحيح الثاني
 على تقدير المباشرة أو في وقفه على تقدير الموافقة فتكون الحاصل من ضرب
 سهام كل ورثة منهم في هذا المفروب نصيبه من البليغ المذكور كما قرنا
 لك فيما فصلناه في مثال التوافق والتباين والسبب فيه أن التصحيح
 الثاني ووقفه عنها بمنزلة المفروب في أصل المسئلة ثم وسام ورثة

الميت الثاني من تصحيح المسئلة ففرب في كل ما يقع في يده على تقدير المباشرة
 او في وفاة على تقدير الموافقة فيكون الحاصل من ضرب سهام كل واحد
 منهم فيما ذكر نصيب من ذلك المبلغ كما شئتم عليه فيما فصل سابقا وذلك
 لان حق وريثة الميت الثاني انما هو فيما في يده فصار سهم كل منهم
 مفروبة فيه وان مات ثالث من الورثة قبل القسمة او مات رابع او خامس
 منهم قبلها فاجعل المبلغ الذي صح منه المسئلة الاول والثانية مقام تصحيح
 المسئلة الاولى واجعل المسئلة الثالثة المتعلقة بالميت الثالث مقام المسئلة
 الثانية في العمل كان الميت الاول والثاني صار اميتا واحدا فيصير الميت
 الثالث ميتا ثانيا ثم عمل في الرابعة والحادثة كذلك الى غير النهاية لانه لما صار
 تصحيح الميت الاول والثاني والثالث تصحيحا واحدا صاروا كلهم ميتا واحدا
 فيصير الميت الرابع ميتا ثانيا وكذا الحال اذا صار تصحيح اربعة من الموتى
 تصحيحا واحدا كانوا بمنزلة ميت واحد وصاروا ثانيا ثانيا وكذا الى لايتناه
 ثم ان المصنف لما ذكر في اصل باب المناسبة الاستقامة والموافقة والمباينة
 وضع المسئلة مشتملة وريثة ثالثة هو الغير في حقهم الترتيب وجعل موت الاول
 منهم مثالا للاستقامة وموت الثاني مثالا للموافقة وموت الثالث مثالا
 للمباينة فان قلت قد اعترض هذه الاصول الثلث بين نصيب الميت الثاني وبين
 تصحيح فكيف اوردها في المثال الموافقة بين نصيب الميت الثالث وبين تصحيح ومثال
 المباينة بين نصيب الميت الرابع وبين تصحيح قلت قد عرفت انه لما صار تصحيح الميت
 الاول والثاني تصحيحا واحدا صار بمنزلة ميت واحد فصار الميت الثالث

ثانيا وعلى هذا التماس حال الرابع والخامس وما بعده مما فلا حاجة الى ان يور
 لكل من تلك الاحوال مثالا على حدة يكون فيه الميت الثاني ثانيا حقيقة وقد استغنى
 برعاية الترتيب في موت تلك الورثة عن ايراد مثال اخر للثالث والرابع
 فان قيل تعدد المناسبة قد يكون بتعاقب وفاة الورثة من الميت الاول والثاني
 اخرى كما ذكره وقد يكون بموت المورث الثاني من المورث الاول كما اذا
 مات الزوج في المثال المذكور عن امرأة وابوين على ما ذكره ثم مات هذه
 المرأة عن وريثة كالاولاد والاختوات او غير ما تكلف يكون الحال ههنا قلنا
 صحى على قياس ما ذكر في الكتاب اذ لا فرق في العمل بين المناسبات المتعددة
 في مرتبة واحدة من الارث وبينها في مراتب متعددة فاذا ذكره الشيخ واف
 لما قصده لا يقال كيف يصح منه ايراد المثال قبل ان يذكر الاصل في المناسبة
 لانا نقول ذلك مثال لصيرورة بعض الانصاف ميراثا قبل القسمة فذلك
 قد تم هذا الاصل الذي يستخرج منه الاحكام المتعلقة بذلك المثال
باب توريث ذوى الارحام وذو الرحم هو في اللوعة بمعنى ذى القربى
 مطلقا وفي الشريعة وهو كل قريب ليس بنسبى سهمى ذى فرض مقدّر
 في كتاب الله تعالى او سنة رسول الله صلى الله عليه وآله او اجماع الامة ولا عصبة كخز
 المال ثمة الافراد ثم الظاهر ان يقال ذو الرحم هو كونه ابتركا الواو وتوحيها
 انما للعطف على الجملة الى بقية اى هذا باب ذوى الارحام وذو الرحم
 فلا حاجة الى ما قيل من ان المصنف لما خرج من فرع عانة الى الخارى وجد
 فيها الغرائب المنسوبة الى الفاضل الامام على الدين السمرقندى في رويته

واستحسننا واخذ تصنيف هذا الكتاب شرحا لها وكان القاضي قد جعل
 فيها الورقة ثلثة اقسام فبدأ بصاحب الفرض ثم عطف عليه العصبه ثم عطف
 ذوالرحم فقال ذوالرحم وهو كل قريب لم يفرض له سهم مقدور ولم يتعصب
 فصاحب الكتاب لما وصل الى هذا الموضع قد ترك الواو في الشرح
 مع تصديره الكلام بالباب ولان هب عليك ان هذا التكلف يارفعني
 وجود واو بن كافي عبارة تلك الفوايض مع فقد ان الثانية في اكثر الشرح
 بهما وقد فقد الاو في ايضا في كثير منها كما هو الاو في وكان عادة الصحابة
 ان اكثرهم كرم وعلى وابن مسعود وابن عبادة بن الجراح ومعاذ بن
 جبل وابي الدرداء وابن عباس في رواية عند مشهورة وغيرهم
 يرون نوزيت ذوى الارحام وتابعهم في ذلك من التابعين علقوه
 وابراهيم وشرح والحسن وابن سيرين وعطاء وجاهد وبه قال اصحابنا
 ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وزفر ومن تابعهم وقال زيد بن ثابت وابو حنيفة
 في رواية شاذة لا ميراث لذوى الارحام ويوضع المال عند عدم
 اصحاب الفوايض والعصبه في بيت المال وتابعوا في ذلك من التابعين
 سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وبه قال مالك والشافعي اجمعان
 بما قالوا ذكر في ايات الميراث نصيب ذوى الفروض والعصبه ولم يذكر
 لذوى الارحام شيئا ولو كان لهم حق بعينه وما كان به ربك شيئا وبانه
 ومما استحسن من ميراث العمة والحالة قال اخبرني صراة ان كاشي طحا
 ولما قول تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله اذ معناه

كما ترجم بعضهم اولى بميراث بعض فيما كتب الله وحكم به لان هذه الآية نسخت التوارث
 بالموالات كما كان في ابتداء قدومه وماله بينة كما كان المولى الموالات
 والموالات في ذلك الزمان صار معروفا الى ذوى الارحام وباتقى
 عندنا من ارث مولى الموالات صار متاخرا عن ارث ذوى الارحام
 كما ثبتت عليه فيما سلف فقد شريح الله لم الميراث بلا فصل بين ذوى رحم
 له فرض او تعصيب ذوى رحم ليس شئ منها فيكون ثابتا لكل هذه الآية
 ولا يجب تفصيلهم في ايات الميراث وايضا روى ان رجلا روى سهرما
 الى سهل بن حنيف فقته ولم يكن له وارث الا خاله فكتب في ذلك بوعبيدة
 بن الجراح الى عمر فاجابه بان النبي وم قال الله ورسوله مولى من من لا حول
 له والحال وارث من لا وارث له يقال المتصور بهذا الكلام النفي عن
 الانبات كقولهم الصبر حيلة من لا حيلة له والصبر ليس بحيلة فكما قيل
 من كان له وارثه الحال فلا وارث له لانا نقول صدر الحديث باي معنى
 المنع بل نقول بيان الشرح بلفظ الاثبات والاداة النفي يؤدي الى الباطل
 فلا يجوز من صاحب الشريعة الحاشف عنها وايضا لما ثبت بن
 الدواح قال عليه السلام لقيس بن عاصم هل تعرفون له نسب فكم فقال انه
 كان فتا غريبا ولا تعرف له الابن اخيه هو ابو ثبالة بن عبد المنذر
 فحمل رسول الله ميراثه والتوفيق بين ياروينا موافق للقوان وبين
 ما روي نحوه في ان يحمل ما روي نحوه على ما قيل نزول الآية لكرمة ان العمة
 والحالة لا ترثان مع عصبته ولا مع ذى فرض يرث عليه فان ارد على ذى

مقدم على توريث ذوى الارحام وان كانوا يرثون مع من لا يرثون
كالزوج والزوجة وذوى الارحام اضافة اربعة الاول يسمى ابي
ينسب الى الميت وبهم اولاد البنات وان سفلوا ذكر كانوا اولاداً
واولاد بنات الابن كذلك والصف الثاني يسمى بهم الميت وهم
اولاد بنات قطبان اي الفاسدات وان علون كما ام اب ام الميت
وام ام اب امه والصف الثالث يسمى الى ابوي الميت وهم
اولاد الاخوات وان سفلوا سواء كانت تلك الاولاد ذكراً او اُنثى
وسواء كانت الاخوات لاب وام اولاد او لام وبنات الاخوة
وان سفلوا سواء كانت الاخوة من الابوين او من احدىهما وبنو الاخوة
لام وان سفلوا وانما اطلق الاخوات والاخوة في المثليين السابقين
ليتناول جميع اقربهم كما ذكرنا وقيد الاخوة بهما بقوله لام لان بنى
الاخوة لاب وام اولاد من العصب ولذلك لم يمكن ان يخص في العبارة
بان يقول اولاد الاخوة كما قال اولادهم اولاد الاخوات والصف الرابع
ينسب الى جد الميت وبهما اب الاب واب الام او جدية وبهما ام الاب
وام الام وبهم العمات على الاطلاق فانهم اخوات لاب الميت فان كان
اخوات له من الابوين او من الاب فمنهم منسوبة الى من قبل ابيه اخوات
له من قبل احدى فتم منسوبة الى جدته من قبل ابيه والاعمام لام فانهم جد
الميت اخوة لابيه من امه فمنهم ايضا منسوبة الى جدته الميت من قبل ابيه
واختهم في الاعمام كونهم لام لان النعم من الابوين او من الاب عصبته

فجد الميت
صحيح

وان كان
صحيح

والاخوال

والاخوال والخالوات فانهم اخوة واخوات لام الميت فان كانوا من ابيها
واقربها او من ابيها فمنهم منسوبة الى جد الميت من قبل امه وان كانوا من ابيها
كانوا منسوبة الى جدته من قبل امه فلولاء المذكورين في امثلة الاضاف
الاربعة وكل من يدلى الى الميت بهم من ذوى الارحام والمزاد بمن يدلى بهم
سائت اول من اشترنا اليهم يقولون وان علوا او اسفلوا في الاضاف الثلاثة
ويتناول اولاد الصف الرابع ولكن لا يتناول من يعلمون الاعمام المذكورة
والعمات والاخوال والخالوات كعمود ابوي الميت وخولتها وعمود ابوي
الميت وخولتها مع انهم من ذوى الارحام ما ورد من التبعية بتبنيها
على ان ذوى الارحام ليسوا منحصرين فيما ذكره من الاضاف الاربعة
ومن يدلى بهم وان اندرج هؤلاء بنوع تاذيل في المذكورين كان ما يراد
كلمة التبعية بناء على انه اراد ان كل واحد من هؤلاء او من يدلى من ذوى
الارحام واختلف الرواية عن ابا حنيفة روي في نقد لم بعض هذه الاضاف
على بعض روى ابو سليمان عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة ان اقرب الاضاف
الى الميت واقدمهم في الورثة هذه هي الصف الثاني وهو الساطون
من الاجداد والجدات وان علوا ثم الصف الاول وان سفلوا ثم الثالث
وان نزلوا ثم الرابع وان بعدوا بالعلو او السفول وما بعد في ذلك يسمى
بن اَبان عن محمد بن ابي حنيفة وروى ابو يوسف والحسن وابن زياد عن ابي
حنيفة وابو سماعة عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة ان اقرب الاضاف اقدمهم
الى الميت في الميراث الصف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع كغير

العصب اذا تقدم منهم الابن ثم الاب ثم الجدة ثم الاخوة ثم الامم وهو
 المأخوذ للفقوى ويحكى عن ابي عبد الله العواضي انه كان يوفى بين الزوايا
 ويقول رواه محمد بن ابي حنيفة رواه عنه قول الاول وما رواه ابو يوسف
 عنه قوله الاخوة ووجه الرواية الاولى ان الجد اب الام اقوى سببا من اولاد
 البنات لان الانثى التي في درجة اخي ام الام صاحبة فرض دون الانثى
 التي في درجة ابن البنت وهي بنت البنت فانها ليست بصاحبة فرض ايضا
 الجد اب الام يساوي ولد البنت في الاتصال بالميت بواسطة واحدة
 ثم لجد زيادة قرب حكمه قالوا لا يقتضي قصص هو بالميت بخلاف ولد البنت
 فان مقتضى به يكون مقدما عليه والوجه في الرواية المأخوذة للفقوى ان ذوى
 الارحام يرثون على سبيل التعصيب من وجه اذ تقدم منهم الاقربان
 فوجب ان يعبروا في التورث بالعصبات من كل وجه وقد قدم في العصب
 من كل وجه بنو ابنا الميت على الجد اب الاب وسائر العصب وان كان
 هذا الجد اب لا يقتضي به وابن الابن يقتضي به فلهذا في ذوى الارحام تقدم
 اولاد البنت على الجد اب الام وعندهما اي عند ابي يوسف الصنف الثالث
 وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة لام مقدم على الجد اب الام
 وان كان قياس مذهبا في الجد اب الاب ومقاسمة الاخوة والاخوات
 بلام القسمة خير من ثلث جميع المال يقتضي ان لا يقدم الصنف الاول
 الثالث على الجد اب الام واما ابو حنيفة رحمه الله فقد جرى في ذوى الارحام على قياس
 مذهبه في العصب حيث قدم هنا الجد اب الام الذي هو في درجة اب الاب

على اولاد اب الميت فلا يرثون معه كما ان تقدم في قوله الاخوة اولاد الميت
 في ذوى الارحام على الجد اب الام بخلاف على مذهبه في العصب حيث كان هناك
 ابن الابن مقدما على الجد اب الاب وذكر بعض ان رجلا ان وقع في بعض
 النسخ في بيان مذهبه هذه العبارة لان عندهما كل واحد منهما ولي من وجه
 وان سفل اولى من اصل قال ولم يحصل منها معنى فهو من ملحقات بعض الطلبة
 القاهرين من كلام الشيخ ولهذا لم يوجد في النسخ القديمة والمأخوذة
 عن ترتيب الاصناف الاربعة شرح ان يبين كيفية تورث كل واحد
 منهم فقال **فصل** في الصنف الاول الذي هو اولاد البنات واولاد
 بنات الابن اوليهم باليراث اقر بهم الى الميت كبنت البنت فانها
 اولى من بنت بنت الابن لان الاولى تدعى الى الميت بواسطة واحدة
 والثانية بواسطة اثنين وهذا قول اهل القوابة وهم ابو حنيفة رحمه الله وصاحبه
 وزفر وثيسي بن ابا ن قالوا استحقاق ذوى الارحام باختيار من العصب
 ولهذا قدم في الاصناف الاربعة من اقرب ويستحق الواحد منهم جميع
 المال وفي العصبية الطبيعية يكون زيادة القرب تارة بعدة الدرجة واخرى
 بقوة السبب كما في تقديم البنون على الابوة فلهذا في مقاييسه معنى العصبية
 ثبت التقديم بقرب الدرجة كما ثبت بقوة السبب ففي الصورة المذكورة
 يكون المال كله لبنت البنت واما اهل التفرع وهم الذين ينزلون
 اليه في منزلة المولى به في الاستحقاق كعلقة والسجني ومسروق واليوسف
 والقاسم سلام والحسن بن زياد فيجعلون المال بينهما كما كان ترك بنينا

وبنت الابن فيكون المال بينهما اما ارباعا على قياس قول علي ثلثه
ارباعا لبنت البنت واربعة لبنت بنت الابن لا يرى الرد على بنت الابن
مع بنت الصلية ولما اسد اسد لبنت البنت على قياس ابن مسعود
ثمة اسد لبنت البنت وسد لبنت بنت الابن لا يرى
الرد على بنت الابن مع الصلية ويستدلون على التفرع بان الاحتقان
لا يمكن اثباته بالراي ولا نص يهتد به من الكتاب ولا من السنة واللباح
فلا طريق سوى القادة المدة في مقام المدة في ببيت له الاحتقان الذي
كان ثابتا للمدة في بقصيب كل اصل ينقل الى فروع ويؤيده ان من كان منهم
ولد الصاحب فرض او عصبة كان اولى ممن ليس كذلك وليس ذلك للاختصاص
المدة في بورد على قوطم انه يلزم اعرافهم وهو حمان الميراث يكون للمدة في
ربيعا وكذا فيكون الشخص محروما عن الميراث لمعنى في خبره فوجب ان يكون
الاحتقان باعتبار وصف التوارث وان كان فيه معنى العصبة قدم الاقرب وجب
نوح بن دراج وجيش بن مفر من تابعها الى ان المال بينهما انصافا لان
استحقاقهما انما هو باعتبار الوصف العام الذي هو الرحم والاقرب والاجد
مساويان فيه وهو لا يستويان ابل الرحم وان استواء في الدرجة بان يدلوا
كلهم الى الميت بدرجتين او بثلاث درجات مثله قوله الميراث اولى من ولد
ذوي الارحام كبنت بنت الابن فانما اولى من ابن بنت البنت وذلك لان
الاول ولد لبنت الابن وصي صاحب فرض والثاني ولد لبنت البنت وصي
رحم والسبب في هذه الاولوية ان ولد الميراث اقرب حكما والتمهيج يكون بالاول

فيما يخصه
١٤٩٠

١٤٩٠

المتن

المتن ان وجدوا الا فالقرب الحكمي وان استوت درجاتهم في القرب
ولم يكن فيهم مع ذلك الاستواء ولد وارث كبنت ابن البنت وابن
بنت البنت او كان كلهم ولدا وارث كابن البنت وبنت البنت فعند
ابي يوسف في قوله الاخيرة الحسن بن زياد يعتبر ابدان الفروع المتساوية
في الدرجات المذكورة ويقسم المال عليهم باعتبار حال ذكورهم ونسبهم
سواء ان انفقت صفة الاصول في الذكورة والانثوية كما في المثال الذي
ذكرناه لا دلائلهم كلهم بوارث او اختلفت كما في المثال المذكور فكلهم من
الوارث فان كانت الفروع ذكورا فقط او اناثا فقط تساوي في القسمة
وان كانوا مختلطين فلكل من خط الانثيين ولا يعتبر في القسمة صفات اصولهم
اصلا وهو رواية شاذة عن ابي حنيفة ومع محمد يعتبر ابدان الفروع ان انفقت
صفة الاصول في الذكورة والانثوية موافقا لابي ابي يوسف في قوله الاخيرة
والحسن بن زياد يعتبر الاصول ان اختلفت صفاتهم ويعطى الفروع ميراثا
الاصول في القامها وهو القول الاول ابي يوسف وشيخه الرواسيين عن ابي حنيفة
والظاهر من حديثه وعلم ان المصنف اختار في ذوى الارحام معاملة
اهل القربة والمذكور في شروطا المبسو ما ان الحسن بن زياد من اهل القربة
كما اشترنا اليه عن قريب فجعل قوله مع ابي يوسف على نظر الدليل على قول الاخيرة
لا يبي يوسف ان استحقاق الفروع انما يكون بمعنى فيهم لا بمعنى في غيرهم
وذلك المعنى هو القربة التي هي في ابدان الفروع وقد احدثت اهلها ايضا
وصحى الولادة فتساوى الاحتقان بينهما منهم وان اختلفت الصفة في الاصل

ابن
بنت
ابن
بنت

باب ما لا يورث
فلا الاثنين

الا يرى ان صفة الكفر والرق غير معتبرة في المدي بل انما يعتبر في المدي كذا
 صفة الذكورة والانوثة يعتبر فيه فقط وسهل في تحديده باتفاق الصحابة على ان
 للعلماء الثلاثين والاربعة النكث ولو كان الاعتبار بآباء ان الفروع كان المال
 بينهما نصفين فظهر ان المعتبر في القسمة هو المدي به فانه الاب في العدة
 والام في الطالة وايضا قد اتفقا على انه اذا كان احدهما ولده وارث كان
 اولى من الاخر فترجع باعتبار معنى في المدي به كما اذا ترك الميت ابن
 بنت وبنت بنت عندهما اي عند ابي يوسف وحسن يكون المال بينهما
 للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار الاب وان اي ابيه ان الفروع وصفا تهم
 ثلثا المال لابن البنت وثلثا لبنت البنت وعند محمد يكون المال بينهما
 كذلك لان صفة الاصول متفقة في الانوثة فيعتبر عنده ايضا ابرار الفروع
 ولو ترك بنت ابن بنت وابن بنت بنت عندهما المال بين الفروع
 اثنان باعتبار الاب وان ثلثاه للذكر وثلثه للانثى كما في الصورة السابقة
 وعند محمد يكون المال بين الاصول اثنان في البطل الثاني الذي هو اولان وقع
 فيه الاختلاف بالذكورة والانوثة وهو بنت البنت وابن البنت اثنان
 وح يكون ثلثاه لبنت ابن البنت لانه ذلك نصيب ابيها قد انتقل اليها
 وثلثه لابن بنت البنت فانه نصيب ابيها قد انتقل اليه فصار الارث حاشا
 في هذه المسئلة على عكس ما كان عليه في مذبهما وهو ان لا تنس من الفروع
 ضعف بالذكر ولما كان قول محمد عا جابا الى زيادة تفصيل اشارة اليه بقوله
 وكذلك عند محمد اي كما اعتبر عنده حال الاصول في البطل الثاني على ما عرفت كذلك

يعتبر عنده حال الاصول المتعددة اذا كان في اولاد البنات المتساوية في الذكورة
 بطون مختلفة ورج يعقسم المال على اول بطن اختلف في الاصول بالذكورة
 والانوثة للذكر مثل حظ الانثيين ثم يجعل المذكور من ذلك البطن طائفة
 على عدة والامات ايضا طائفة اخرى على عدة بعد القسمة على الذكور والامات
 فاصاب المذكور من اول بطن وقع فيه الاختلاف يجمع فيعطى فروعهم بحسب
 صفاتهم ان لم يكن فيما بينهم وبين فروعه من الاصول اختلاف في الذكورة
 والانوثة بان يكون جميع ما توسط بينهما ذكورا فقط وانما فقط وان كان
 فيما بينهما من الاصول اختلاف بجميع ما اصاب الذكور ويقسم على اعل
 الخلاف الذي وقع في اولادهم ويجعل المذكور ههنا ايضا طائفة والامات
 طائفة على قياس ما سبق وكذلك ما اصاب الامات يعطى فروعهن
 ان لم يختلف الاصول التي تجمع بينهما وان اختلف يجمع ما اصاب طائفتين
 ويعقسم على اعل الخلاف الذي وقع في اولادهم وبهذا العمل الى ان
 بهذه الصورة بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت
 هذه المسئلة بنت ابن ابن بنت بنت بنت بنت بنت
 مشتملة على اثنتي عشرة بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت
 عشر شخصا بنت بنت بنت بنت بنت ابن ابن بنت بنت
 من ذوى الارحام ابن بنت بنت بنت ابن ابن بنت ابن بنت
 تسعة منها بنت بنت بنت بنت بنت بنت ابن بنت بنت بنت
 اناث وثلثة بنت بنت بنت بنت بنت بنت ابن بنت ابن بنت ابن
 ذكور وكلام بنت بنت ابن بنت بنت بنت بنت بنت

في درجة واحدة هي البطن الف دس وليس فيهم ولد الوارث فهي عند
 ابي يوسف دس ومن وافقه تفهم من خمسة عشر لان كل ابن بمنزلة
 بنتين فيصير المجموع ثمانية عشر بنتا فعند رؤسهم يصح المسئلة على اية
 لكل واحد من البنات التسع سهم واحد ولكل من البنين الثلاثة سهمان
 واما عندنا فافهم المسئلة من سنين وذلك لانا اذا قسمنا المال
 على البطن الاول المشتمل على تسع بنات وثلاثة بنين على قيس ما ذكرناه
 في الفروع على مذهب ابي يوسف اصاب البنين ستة سهم والبنات
 تسعة سهم فاذا جعلنا الذكر الثلثة طائفة وجعلنا ما اصابهم يعني
 الستة ونظرنا الى ما هو اسفل من البطن الاول ما نجد في البطن الثاني
 اختلافا بل وجدنا في البطن الثالث بازاء البنين الثلاثة ابنا وبنتين فقسما
 الستة عليهم للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب الابن ثلثة والبنين ثلثة
 ثم دفعا نصيب الابن الى آخر فروع لان البطن المتوسط بينهما متفقه في الاول
 وجعلنا البنين طائفة على حدة ونظرنا الى ما هو اسفل من الثالث فلم نجد
 في البطن الرابع اختلافا بل وجدنا في الخامس بازاء ابنا وبنتا الى فروع
 في البطن السادس كذلك اذا جعلنا البنات التسع طائفة وجعلنا ما اصابها
 وهو تسعة ونظرنا الى ما هو اسفل من البطن الاول ما نجد اختلافا في البطن
 الثاني بل في الثالث حيث وجدنا فيه بازاء ثمان سنين بنتا وثلاثة بنين
 فاذا انزلنا كل ابن بمنزلة بنتين كان المجموع كاشنثي عشرة بنتا فلما بقيتم
 عليهم التسعة التي كانت نصيب البنات لكن بين التسعة وعد رؤسهم
 اعني الاثنى عشر موافقة بالثلث ففهمنا دفع عدد الرؤس وهو اربعة

في اصل المسئلة وهو خمسة عشر فصا رسنين ومنها تفهم المسئلة
 اذا كان لها ثلثة البنين في البطن ستة من اصل المسئلة تفهمها
 في المضروب الذي هو اربعة تسع وعشرين ونفسه على البطن
 الثالث من فرع البنين الثلثة فيعطى الابن اثنى عشر والبنين ايضا
 اثنى عشر ثم يدفع نصيب الابن الى آخر فروع من البطن السادس لعدم
 الاختلاف ونقسم نصيب البنين على الابن والبنت الذين بازاءها
 في البطن الخامس للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب الابن ثمانية والبنت
 اربعة فيندفع نصيب كل منهما الى فروع في الس دس وكلا طائفة
 البنات في البطن الاول تسعة من اصل المسئلة فتفهمنا في ذلك
 المضروب اعني الاربعة فيحصل ستة وتكون فاذا نظرنا الى ما هو
 اسفل من البطن الاول وجدنا اختلافا في البطن الثالث اذا كان
 فيه بازاء البنات التسع ست بنات وثلاثة بنين فقسما بين
 اعني الستة والثلثين للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب البنين
 ثمانية عشر والبنات ثمانية عشر ثم جعلنا الذكر طائفة والاثنا
 طائفة ولما نظرنا الى ما هو اسفل من الثالث وجدنا في الرابع بازاء
 طائفة البنت ابنا وبنتين فقسما عليهم ما اصاب البنين الثلثة
 للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب الابن تسعة والبنين تسعة
 ثم دفعا نصيب الابن الى آخر فروع لعدم الاختلاف ولم نجد بازاء
 البنين في الخامس اختلافا بل في السادس اذا كان فيه بازاءها

ابن و بنت فقسما عليهما نصيب البنيتين اعني التسعة للذكر
 مثل حظ الانثيين فاصاب الابن ستة و البنت ثلثة وكذلك
 وجدنا في الرابع بازاء اربعة البنات الست ثلثة بنات و ثلث بنين
 فقسما عليهم الثمانية عشر للذكر مثل حظ الانثيين فاعطينا البنين
 ثلثة منها اعني اثني عشر و البنات ستة ثم جعلناهما طائفتين و لما
 نظرنا الى ما هو اسفل من الرابع وجدنا في البطل اربع سائر البنات
 الثلثة ابنا و بنتين فقسما نصيبهم الذي هو اثني عشر للذكر مثل
 حظ الانثيين فاصاب الابن ستة و البنيتين ستة فدفعنا نصيب
 الابن الى فرعه في السادس و دفع فيه بازاء البنيتين ابن و بنت
 فقسما نصيبهما فاصاب الابن اربعة و البنت اثنتان و وجدنا
 في الخامس ايضا بازاء البنات الثلث الا في البطن الرابع ابنا
 و بنتين فقسما نصيبهن اعني الستة عليهم فاصاب الابن ثلثة و البنيتان
 ثلثة فدفعنا نصيب الابن الى فرعه في السادس و وجدنا بازاء البنيتين ابنا
 و بنتا فقسما الثلثة بينهما فاصاب الابن اثنتان و البنت واحدة و اذا
 جمعنا هذه الانصبا كلها كانت ستين كما رقت بازاء الفروع في البطن
 السادس و كذلك في ما اخذ الصفه اي المذكورة و الاثنية من اصل
 حال العسيرة عليه و ياخذ العدد من الفروع يعني ان اذا قسم المال على اصل
 يعتبر فيه صفه المذكورة و الاثنية التي فيه و يعتبر فيه ايضا عدد الفروع كما اذا
 الميت ابني بنت بنت البنت و بنت ابن بنت بنت و بنتي بنت

ابن بنت بهذه الصورة عند ابي يوسف ^{بنت بنت بنت}
 المال بين الفروع سباعا باعتبار اربعة انهم ^{بنت بنت ابن}
 لان الابنين خارج بنات و معها ثلث ^{بنت ابن بنت}
 بنات اخرى فالجميع سبع بنات فلكل ^{بنت بنت بنت}
 من البنات الثلث سهم واحد و لكل من الابنين ^{بنت بنت بنت}
 سهمان و عند محمد يقسم المال على اربعة في البطن الثاني اسباعا
 باعتبار عدد الفروع في الاصول يعني ان يقسم المال على البطن الثاني و فيه ابن
 و بنتان لكنه يعتبر عدد فروع الابن و هو اثنتان في الابن فيجعل كبنين و يعتبر
 عدد فروع البنت التي في فرعها تعد و منها فيجعل هذه البنت كبنين و على هذا
 يكون عدد الجميع في البطن الثاني سبعة لان القائم مقام الابنين كاربعة
 بنات و هنا بنت كبنين و بنت اخرى هي واحدة فالجميع سبع بنات يكون
 للابن في هذا الابن البطل اربعة سباع المال و للبنت التي في فرعها تعد سبعة
 منها و للبنت الاخرى سبع واحد ثم ان يجعل المذكور طائفة و الاناث طائفة
 فعنده اربعة سباع اي اسباع لبنتي بنت ابن البنت اذ هي نصيب جد هما
 و هو ذلك الابن الذي تنزل في البطن الثاني منزله بنين و عندنا ايضا ثلث
 اسباع و هو نصيب البنيتين اللتين تنزلت احد بهما منزلة البنيتين في ذلك
 البطن يقسم على ولد بهما اعني في البطن الثالث انصافا و ذلك لان البنت
 التي في الثالث اذا اظهر فيها عدد فرعها صارت كبنيتين فتسوي الابن الذي
 في الثالث فيعطى كل واحد منهما نصف ثلثة اسباع و هو سبع و نصف سبع

وح يكون نصفها اي نصف المقسوم الذي هو ثلثة السباع لبنت ابن
 بنت البنت نصيب ابها وهو الابن الذي كان في البطن الثالث
 والنصف الاخرى لابني بنت بنت البنت نصيبا معا وصلى البنت التي
 تساوت الابن الذي في البطن الثالث وتصح هذه المسئلة من ثمانية وعشرين
 وذلك لان اصل المسئلة في التقسيم على اعلی الخلاف الذي هو البطن الثاني
 كما عرفت فاذا نظرنا الى البطن الثالث وجدنا فيه بازاء البنيتين اللتين
 ابنا وبناتا اخذنا في البنت عدد فروجها صارت كبنيتين ووجب ان تقسم
 عليهما اي على الابن والبنت نصيب البنيتين في الثاني انصافا لكن لا نصف
 صحى ثلثة السباع ففرنا مخرج النصف في اصل المسئلة صار اربعة عشر
 فاعطينا منها بنتى بنت ابن البنت ثمانية هي نصيب جد هما واعطينا
 بنت ابن بنت البنت ثلثة نصيب ابها واعطينا منها ابني بنت البنت
 ثلثة نصيبا نصيبا معا لكن الثلثة لا تقسم عليهما ففرنا عدد رؤسها
 في الاربعة عشر صار المبلغ ثمانية وعشرين ومنها تصح المسئلة فانما
 تقرب الثمانية التي هي نصيب بنتى بنت ابن البنت في ذلك الاثنين
 فيصير ستة عشر في لها وتقرب الثلثة التي هي نصيب بنتى بنت ابن
 بنت البنت في المفروب الذي هو ثلثان فيحصل ستة في طها
 وتقرب نصيب ابني بنت بنت البنت في ذلك المفروب فيصير ستة
 في طها فيعطى كل واحد منها ثلثة وقول محمد اشهر الروايتين على ان
 حنيفه وجميع احكام ذوى الارحام ومن هذا الكلام يعلم ما اشترنا

سابقا من ان قول ابني يوسف مروى عن ابني ح ايضا لكن رواية ثالثة
 ليست في قوة الشهرة مثل الرواية الاخرى وذكر بعضهم ان مشايخ بخارا
 اخذوا بقول ابني يوسف في مسائل ذوى الارحام والخفيض لانه ايسر المنفعة
فصل هذا الفصل تنتم لمباحث الصنف الاول علما ونا رحمهم الله تعالى
 يعتبرون الجاهات في التوريث اي توريث ذوى الارحام غير ان ابنا يوسف
 يعتبر الجاهات في ابدان الفروع لانه يقسم المال على الفروع ابتداء فيعتبر الجاهات
 فيهم وقد اختلف في قول ابنا يوسف ما هل الواق وخراسان على انه لا يعتبر
 الجاهات بل يرث عنه ذو جهين بجمه واحدة كما هو مذموم في الجاهات
 على ما قرينة داهل ما وراة الشهر على انه يعتبر الجاهات وهو الصحيح والفرق بين ما
 نحن فيه وبين الجاهات ان الاستحقاق هناك بالفرضية وبتعد الجاهات لايزاد
 فرضهن واما الاستحقاق ههنا فبمعنى العصبية فيعاس على الاستحقاق بحقيقة
 العصبية وقد اعتبر فيها تعدد الجاهات تارة للتمجيح كالاخوة لاب وام مع لافوة
 لاب واخرى للاستحقاق كالاخ لام اذا كان ابن عم وكذا ابن العم اذا كان
 زوجا فانه يعتبر في استحقاقه السببان معا فكذا ابن عم بصدده يعتبر السببان
 جميعا لكنه يعتبر تعدد الجاهات في ابدان الفروع كما ذكرناه ومحمد يعتبر الجاهات
 في الاصول فانه يقسم المال على اول بطن اختلف من الاصول وياخذ العود
 في الاصول من الفروع ثم يجعل الذكر طائفة والاناث طائفة على ما تقرر
 في المسئلة التي بقت كما اذا ترك الميت بنتى بنت بنت ومها
 بنتا ابن بنت وترك ايضا ابن بنت بنت بنت بهذه الصورة

في القرب والبعد وليس فيهم مع الاستواء في الدرجة من يدلي بوارث
 كآب اب ام الاب و ام الاب وكان كلامه يدلون بوارث كآب و ام اب
 اب الاب و اب ام ام ام الاب و اتفقت صفة من يدلون بهم
 المذكورة والا نؤثره كما فيها ذكرناه من مثال عدم الاولاد بالوارث فان
 الجدة والجد في ذلك المثال يتحدان فيمن يدليان به فلا يصير هناك اختلاف
 ح في صفة المدي به واتحدت ايضا قرابتهم بان يكون كلامهم من جانب
 اب الميت او من جانب امه كما في ذلك المثال فالقسمه ح على ابدانهم الى
 يجب ان يقسم المال عند اجتماع هذه الشرايط باعتبار صفات ابدان
 الفروع للذكر مثل حظ الانثيين فيجعل المال في ذلك المثال اثلاثا ثلثه لاب
 اب ام الاب و ثلثه لام اب ام الاب وان اختلفت مع استواء في الدرجة
 صفة من يدلون بهم في المذكورة والا نؤثره كما في المثال الذي ذكرناه لادلاء الورث
 بوارث يقسم المال على اول بطن اختلفت كما في الصنف الاول اي يقسم بينهم
 على ان للذكر مثل ضعف نصيب الانثى ثم يجعل المذكور طائفة والاناث طائفة
 على قياس ما تقرر في الصنف الاول وان اختلفت قرابتهم مع استواء درجاتهم
 كما اذا ترك ام اب ام اب الاب و ام اب اب اب الام فالثلثان
 لقرابة الاب وهو نصيب الاب والثلث لقرابة الام وهو نصيب الام ذلك
 لان الذين يدلون بالاب يتوحدون مقامه والذين يدلون بالام يتوحدون
 مقامه فيجعل المال اثلاثا كما ترك ابوين ثم ما اصاب كل فريق يقسم بينهم
 كما لو اتحدت قرابتهم اي يقسم الثلثان على ذوي قرابة الاب والثلث

على ذوي قرابة الام على قياس ما عرفت في اتحاد القرابة والقباط
 ان يقال اما ان يكون هناك استواء الدرجة او لا فعلى الثاني الاقرب
 اولى وعلى الاول اما ان يتحد القرابة او يختلف فان اختلفت يقسم المال
 اثلاثا كما ذكرنا فان اتحدت فان اتفقت صفة الاصول فالقسمه ح على ابدان
 الفروع وان لم يتفق يقسم المال على اعلی الخلاف كما في الصنف الاول فتأمل
فصل في الصنف الثالث وهم اولاد الاخوات و بنات الاخوة مطلقا
 و بنو الاخوة لام فالحكم فيهم كما حكم في الصنف الاول وهم اولاد البنات و اولاد
 بنات الابن اخوة او ليهم بالميراث اقربهم الى الميت فبنات الاخوة اولى من
 ابن بنت الاخ لانها اقرب وان استواء في درجة القرب قوله العصبية اولى
 من ولد ذوي الارحام كبنات ابن اخ و ابن بنت اخت كلاهما لاب و ام
 اولاد او احد هما لاب و ام والاخر لاب المال كله لبنات ابن الاخ لانها
 ولد العصبية الذي هو ابن الاخ ثم ان المقصود ح قال بهنا قوله العصبية قال
 في الصنف الاول قوله الوارث و اراد بولد الوارث هناك ولد صاحب الفرض
 فقط اذ لا يتصور في الصنف الاول ذورحم وهو ولد العصبية وهو في درجة
 ولد ذي الرحم وذلك لان الرحم في البطن الثاني من اولاد البنات و ولد العصبية
 في البطن الثاني من اولاد البناتين اما عصبية كما بن ابن او صاحب فرض كبنات
 ابن الابن فذكر ولد الوارث مكان ولد صاحب الفرض اختصارا في العبارة
 واختار في الصنف الثالث ولد العصبية لانه لا يتصور فيه ولد صاحب الفرض في درجة
 ولد ذي الرحم فاما هو في البطن الثاني وما بعده فلا يساويان في الدرجة بخلاف

وله العصبية فانه قد يكون في درجة ولد ذى الرحم كسنت ابن الاخ مع ابن بنت الاخت ولو كانا اى بنت ابن الاخ وابن بنت الاخت لام كان المال بينهما
للكرم مثل حفظ الانثيين عند ابي يوسف باعتبار الابدان فان الأصل
في الموارث تفصيل الذكر على الانثى وانما ترك هذا الأصل في الاخوة والاخوات
لأن النص على خلاف القياس على قوله تعالى فم شر كما في الثلث وما كان مخصوصا
عن القياس لا يلحق به ما ليس في معناه من جميع الوجوه وليس اولاد هؤلاء
في معاهم من كل وجه اذ لا ترتبون بالفرضية شيئا فيجوز فيهم ذلك الكمال
وايضا توريت ذوى الارحام بمقتضى العصبية فيفضل فيه الذكر على الانثى كما في جثوة
العصبية وعند محمد المال بينهما ايضا باعتبار الأصول وهو ظاهر الرواية ولو لم
فيه ان استحقاقها لغيره بقراءة الام وباعتبار هذه القواعد لتفصيل
لذكر على الانثى اصلا بل ربما يفضل الانثى عليه الا يرى ان ام الام فان
لم يفضل الانثى بهن فلا اقل من التوى اعتبارا بالمدى به وان استويا
في القرب وليس فيهم ولد عصبية كسنت بنت الاخ وابن بنت الاخ اذ كان
كلهم اولاد العصبية كسنتى ابني الاخ لاب وام او لاب او كان بعضهم اولاد
العصبية وبعضهم اولاد اصحاب الفوايف كسنت الاخ لاب وام وبنت الاخ
لام فابو يوسف يعتبر الاقوى في القراءة فعنده من كان اصلا اخا لاب وام
اولى بمن كان اصلا اخا لاب فقط او لام فقط فسنت بنت اخ لاب وام
اولى عنده من بنت بنت اخ لاب ومن كان اصلا اخا لاب اولى بمن كان
اصلا اخا لام كما سبر عليك تفصيله ومحمد رحمه يقسم المال على الاخوة والاخوات

مع اعتبار عدد الفروع والجماعات في الأصول وهو الظاهر من قول ابي حنيفة
فما اصاب كل فروع من تلك الأصول ينقسم بين فروعهم كما في الصنف الاول
على ما تقر بهناك ثم انه اورد مثالا وشار الى قول الاماميين فيه وقال
كما اذا ترك الميت ثلث بنات اخوة متفرقين اى بعضهم لاب وام وبعضهم
لاب فقط وبعضهم لام فقط وكذا اذا ترك ثلثة بنين وثلث بنات اخوة
متفرقات بهذه الصورة
بنت لاب وام بنت لاب بنت لام بنت اخ وام
عند ابي يوسف يقسم المال بين
ابن بنت ابن بنت ابن بنت
فروع بنى الاعيان ثم بين فروع بنى العلات ثم بين فروع بنى الاضياف للذكر
مثل حفظ الانثيين ارباعا باعتبار الابدان اى يجعل ابدان الفروع بنو الاعيان
وما تم بمحمد انه نقه عنده فروع بنى الاعيان على غير ما لم لانهم اقوى في القراءة
فيجعل المال ارباعا فيعطى ابن الاخت لاب وام ربعين وبنت الاخ لاب
وام ربعا وبنت الاخت لاب وام ربعا آخر فان لم يوجد فروع بنى الاطراف
يقسم المال على فروع بنى العلات باعتبار ابدانهم لان قراءة الاب اقوى
من قراءة الام فيجعل المال بينهم ارباعا ربعان لابن الاخت لاب وربع
لبنت الاخ لاب وربع اخر لبنت الاخت لاب فان لم يوجد فروع بنى العلات
يقسم المال على فروع بنى الاخفاء ارباعا ايضا باعتبار الابدان فيصح المسئلة
على راية من اربعة وعند محمد يقسم ثلث المال بين فروع بنى الاخفاء السوية
اثنان لاسوة اصولهم في القسمة فاذا اعتبر عدد الفروع في الاخت لام صار
كانها اثنان لام فتأخذ ثلثي ثلث المال وتأخذ الاخ لام ثلثة ثم ينقل نصيبها

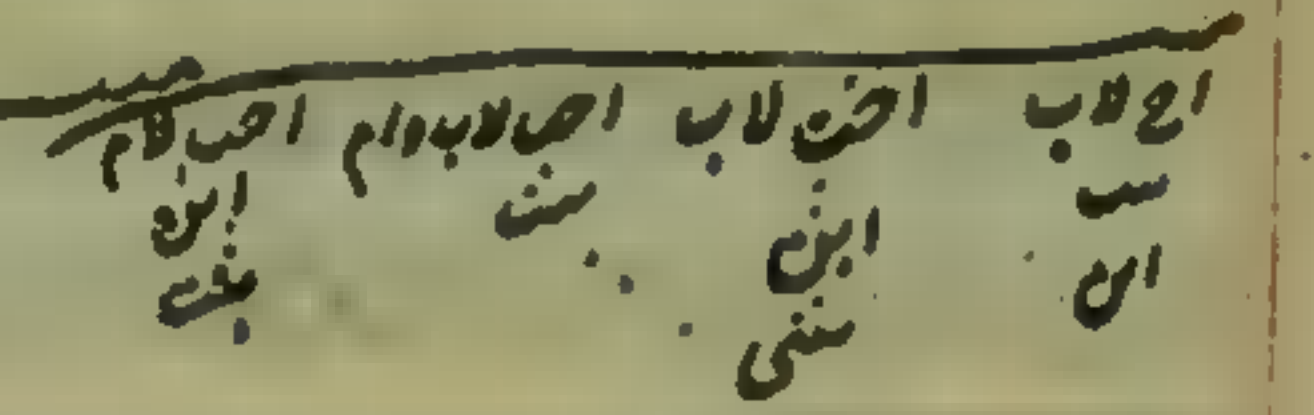
الى فردتها والباقي وهو ثلثا المال بين فروع بنى الاعيان انصافا باعتبار عدد
 الفروع في الاصول فيصير بهذا الاعتبار لاخت لاب وام كاختين من الابوين
 فتساوى اخاها في النصيب ^{مع} يكون نصفه اي نصف الباقي وهو الثلث
 لبنت الاخ نصيب سيرا والنصف الآخر من ذلك الباقي بين ولدي الاخت
 لاب وام لئلا كمثل حظ الاثنين باعتبار الابدان الى ابدان الفروع لعدم
 الاختلاف في اصول هذين الفرعين والشئ الفرع بنى العكس لانهم محجوبون
 بنى الاعيان كما سبق ونصح هذه المسئلة عند تخرج من تسعة لان اصل
 المسئلة من ثلثة واحد منها لبنى الاخياف الثلثة ولا يستقيم عليهم وان كان
 بنى الاعيان واحد منها لبنت الاخ لاب وام وواحد لابن الاخت منها
 مع بنت الاخت منها مع بنت منها وهما كثلث نبات لان الابن كبنتين
 ولا يستقيم الواحد على الثلث لكن بين رؤس بنى الاخياف ورؤس بنى الاعيان
 مماثلة ففرزنا احدى الثلثين في اصل المسئلة وهو ثلثة ايضا فصارت
 تسعة فيصير منها المسئلة كان لبنى الاخياف من اصل المسئلة واحد ضربناه في الثلثة
 فكل واحد منهم واحد وكان بنى الاعيان من اصلها اثنان ضربنا بهما في الثلثة
 فحصل تسعة دفعا منها ثلثة الى بنت الاخ واثنين الى ابن الاخت وواحد

الى بنت الاخت بهذه الصورة

ولو ترك اي الميت ثلث نبات

بنى اخوة متوفين المال كل لبنت ابن الاخ لاب وام بالتساوي لانا ولا العصب
 الذي هو ابن الاخ لاب وام فيكون مقدرة على بنت ابن الاخ لام ولها ايضا

قوة القوابة من جاني الاب والام فيكون مقدرة على بنت ابن الاخ لاب
 وقد زاد بعض الشارحين مهننا مسئلة لا اعتبار لجهات وعدد الفروع في
 فقال ولو ترك ابن بنت اخ لاب وبنتي ابن اخت لاب وهما ايضا بنات بنت
 اخت لاب وام وترك ايضا بنت ابن اخت لام بهذه الصورة



عند ابى يوسف المال لكل بنتي بنت الاخت لاب وام لقوة القوابة وعند محمد
 يقسم المال على الاصول التي هي الاخوة والاخوات ويعتبر فيهم الجهات وعدد
 الفروع في اصحاب كل فرعي منهم يقسم على فروعهما فاصل المسئلة عند من ستة
 لوجود السدس فيها واحد منها وهو سدس الاخت لام واربعة وهما ثلثا ما
 لاخت لاب وام لانا نعتبر فيها عدد بنتي بنتا فحي كاختين لاب وام فلهما
 الثلثان والباقي منها وهو واحد للاخ والاخت لاب لئلا كمثل حظ الاثنين
 بطريق العصبية واذا اعتبرنا عدد بنتي ابن الاخت لاب فحي كانت كاختين
 لاب فالواحد الباقي يكون بينهما وبين الاخ لاب نصيفين فاذا ضربنا خرج
 النصف وهو الاثنان في اصل المسئلة وهو ستة صار الحاصل اثني عشر
 كان لاخت لاب وام من اصل المسئلة اربعة وقد ضربنا ما في المفرد
 اعني الاثنين بثلث ثمانية اعطينا لبنتي بنتها وكان لاخت لام من اصلها
 واحد ضربناه في ذلك المفرد فكان اثنين فاعطينا بنت ابنها
 وكان للاخ والاخت لاب من اصلها واحد ايضا ففرزناه في ذلك المفرد

فصار اثنين فقسنا بهما بين الاخت والاخ لابل انصافا لما عرفت فكل واحد منهما واحد فذهب نصيب الاخ لابل وهو واحد الى ابن لبنته وذهب نصيب الاخت لابل وهو ايضا واحد الى بنتي ابنتها فلا يستقيم عليهما فاذا كان عددهما في اصل المسئلة وهو اثني عشر صار اربعة عشر من ثمرتها تصح المسئلة اذ كان لبنتي بنت الاخت من الابوين ثمانية من اثني عشر ففرضنا ما في المفروب الذي هو اثنان فصا رسة عشر فيهما وكان لبنت ابن الاخ لام اثنان منها فرضنا بهما في ذلك المفروب صار اربعة فذهبنا ما اليها وكان لابن بنت الاخ لابل واحد منها فرضناه في ذلك المفروب فصا اثنين فماله وكان لبنتي ابن الاخت لابل واحد منها فرضناه في الاثنين فلم يتغير فذهبنا بهما اليها نص نصيب البنتين من اهلتيين ثمانية عشر فلكل واحد منهما تسعة **نص** في الصنف الرابع الذي ينتمي الى جذي الميت وجديته وهم المعات على الاطلاق والاعمام لام والاخوال والخاله مطلقا الحكم فيهم انه اذا انفرد واحد منهم استحق المال كله لعدم المزاحم فاذا ترك عمة واحدة او عملا واحد الام او خالا واحدا او خالة واحدة كان المال كله لذلك الواحد المنفرد عن غيره فان قيل به الحكم اعني استحقاق الواحد لكل عند الانفراد عن المزاحم مشترك بين الاصناف الاربعة فما وجه تخصيص ذكرهم بهذا الصنف قلنا لعلنا نقول الى ان بيانه في البعد عن بغيره في سائر ما فسك طريقه الاختصاص وانما لم يذكر الاقرية في هذا الصنف لانهم كلهم في درجة واحدة فلا يتصور فيهم اقرية بخلاف

اولا

اولادهم كما سيجي اذا اجتمعوا وكان خير وراستهم متحد بان يكون الكل من جانب واحد كالمعات والاعمام فانهم من جانب الاب والافوال والخاله فانهم من جانب الام فالاقوى منهم في القرابة اولى بالمال اعني ان من كان لابل وام اولى بالميراث ممن كان لابل ومن كان لابل اولى ممن كان لام وذلك لان القرابة من الجانبين اقوى من ظهور كذا قرابة الاب اقوى من قرابة الام ذكرنا اننا نأخذنا يعنى لافرق بين ان يكون الاقوى ذكرا او انثى فعلى لابل وام اولى من لابل وعمه لابل اولى من عمه لام فانما اقوى قرابة نتميز المال كله وعمه لابل اولى من عمه وعمه لام لقوة قرابتها وكذا الحال والخاله لابل وام اولى من خاله من خاله لابل ومن خاله او خالة لام والخاله لابل اولى منها اذا كانتا لام وان كانوا ذكورا وانما نأخذنا على تقدير اتحاد القرابة ان اختلاف الصنف الرابع المذكور والاناث وان استوت ايضا قرابتهم في القوة بان يكونوا كلهم لابل وام او لابل او لام فلهذا كرمنا حفظ الانثيين كعم وعمه كلاهما لام او خاله كلاهما لابل وام او كلاهما لابل وام وذلك لان العم والعمه متحدان في الاصل الذي هو الاب وكذا اصل الخال والخاله واحد وهو لام ومنه اتفق الاصل فالعبرة القسمة بالابدان عند جماعها وان كان خير وراستهم مختلفا بان يكون قرابة بعضهم من جانب الاب وقرابة بعض اخر من جانب الاب وقرابة بعض اخر من جانب الام فلا اعتبار لقوة القرابة فينبغي

المختلفين في خبر ما فلا يكون من هو اقوى قرابة لكونه من الجانبين او من جانب
 الاب او من قرابة من جانب الام كونه لاب وام وخالة لام او خال لاب
 وام وخالة لام فالثلثان لقاربة الاب وهو نصيب الاب والثلث لقاربة الام
 وهو نصيب الام فاذا ترك عم لاب وعم لام وترك ابنا معهن خال لاب وام
 وخالة لام فثلث المال لقاربة الاب اي العمت وثلث لقاربة الام اي الخالة
 ثم ما اصاب كل فريق من قرابتى الاب والام يقسم بينهم كما لو اخذت خبر ذرية
 فالعم لاب وام في المثال المذكور تحوز الثلثين لان قرابتها اقوى وكذا الخالة
 لاب وام تحوز الثلث لذلك واذا تعد العمت لاب وام قسم الثلثان
 بينهما بالتسوية وكذا الخال في تعدد الحالات وام فيقسم الثلث بينهما على السوية
 فان قيل الحكم بان الثلثين لقاربة الاب ينافي قوله فلا اعتبار لقوة القرابة
 قلنا لامانة باعتبار قوة القرابة هو ان يأخذ الاقوى جميع المال
 في اولادهم اي اولاد الصنف الرابع قد حران الصنف الاول اولاد البنات
 واولاد بنات الابن وهذه العبارة باطلا فانه يحمل على الاولاد المنسوبة اليه
 وبنات الابن بلا واسطة وبواسطة ايضا فان اريد المقترح بذلك زيد
 قوله وان سفلوا والحكم في الكل افعي فبين على او سفل واحد كما تقرر ان
 الثاني هم السفلون من الابدان والجدات وان علوا والحكم في الكل
 واحد كما عرفت والعبارة مطلقة وليس في هذا الصنف اعتبار اولاد
 وان الصنف الثالث اولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة لام
 وهذه العبارة كالاولى يتناول من يكون بواسطة والحكم ايضا واحد

واما الرابع وهم العمت والاعم لام والاخوال والخال فليس يتناول العمة
 عنهم اولادهم فذلك اجتنب الى تخصيص اولادهم بالذكر وبيان احكامهم
 الحكم فيهم كالحكم في الصنف الاول اعني بذلك ان اوليهم بالمرتبة اقربهم
 الى الميت من اى جهة كان اي سواء كان الاقرب من جهة الابعد او من غير
 جهة فبنيت العمة وابنتها اولى من بنت العمة وابن بنتها وبنت ابنتها
 لانها اقرب الى الميت في الرحم من مولود مع اتحاد الجدة وبنت الخال
 وابنتها اولى من بنت بنت الخال وابن بنتها كما ذكرنا وكذا لك اولاد العمة اولى
 من اولاد اولاد الخالة وبالعكس لوجود القرابة مع اختلاف الجهة وان استويا
 في القرب الى الميت وكان خبر قرابتهم متحدا بان يكون قرابة الكل من جانب
 الميت او من جانب امة فمن كان له قوة القرابة فهو اولى بالاجماع ممن ليس له
 قوة القرابة فاذا ترك ثلثة اولاد العمت متفرقات كان المال كله لولد عمه
 لاب وام فان فقد كان كله لولد عمه لاب فان فقد كان كله لولد عمه لام وكذا الخال
 في اولاد اخوال متفرقين او خالات متفرقات وذلك لان السوى في درجة
 الاتصال بالميت حاصل ولا شك ان ذوات البنات اقوى سببا وعندنا السبب
 بحمل الاقوى سببا في معنى الاقرب درجة فيكون اولى وكذا اولاد من لاب
 لقاربة الاب وقد سلف ان في استحقاق معنى العصبية تقدم قرابة الاب
 على قرابة الام واعلم ان هذا الاجماع ليس مطلقا بل هو مقيد بما اذا لم يكن فيهم
 ولد عصبية اما اذا كان فيهم ولد عصبية ففي اولوية من له قوة القرابة خلاف
 بين ظاهر الرواية وقول بعض المشايخ كما استوقف عليه وان استويا في القوة

بحسب الدرجة وفي القوابة بحسب القوة وكان جزواً بينهم متى بان يكون الكل
 من جهة اب الميت او من جهة امه قوله العصبه اولى ممن لا يكون ولد العصبه
 كسنت العم وابن العم كلاهما لاب وام اولاً ثم المال كل بنت العم لانها ولد العصبه
 دون ابن العم وذلك لان العم لاب وام اولاً ممن العصبه بخلاف العم فانها
 من ذوى الارحام كالم لا قصه في جانب ولد العصبه قوة ورجحان باعتبار الملكية
 وعندنا انما دبر القوابة في صورة تسمى دوى الدرجة يعتبر هذه القوة وان لم تعتبر
 عند اختلاف جزها كما سياتى وان كان احد هما اى احد هذين المذكورين
 وهما العم والعم لاب وام والاخر لاب كان المال كله لمن كان له قوة القوابة
 لم يرد بهذه العبارة ما يتبادر من اطلاقها لان العم اذا كان لاب وام والعم
 لاب فلا خلاف لاحد في ان المال كل بنت العم لانها ولد العصبه وطها ايضا قوة
 القوابة بل اراد بان العم ان كانت لاب وام والعم لاب كان المال كل لم يلج
 قوة القوابة وهو ابن العم وحيث يتأتى الخلاف الذي سنده فكماله قال وان كانت
 العم لاب وام والعم لاب فكل المال لابن العم في ظاهر الرواية لقوة قرابة دون
 بنت العم المذكورة وان كانت ولد الوارث قياساً على حالة لاب فانها مع كونها
 ولد ذى الرحم وهو اب الام يكون صحى اولى بالوارث لقوة القوابة الحاصلة لها
 من جهة الاب من الحالة لام مع كونها اى كون الحالة لام ولد الوارث وصحى
 ام الام فانها وارثه بخلاف اب الام وانما كانت الحالة لادى اولى من النساء
 لان الترجيح اى ترجيح شئ على آخر لمعنى حاصل فيه وهو بما نحن بصدد قوة
 القوابة الحاصلة في الحالة الاولى التى صحى من جهة الاب اولى من الترجيح لمعنى

حاصل في غيره وهو في المثال الاول بالوارث الحاصل في غير الحالة الثانية
 التى صحى من جهة الام فان الوارثه ليست حاصلة في هذه الحالة بل في امها التى
 صحى ام ام الميت لا يقال الادلاء موجود في الثانية كما ان قوة القوابة موجود
 في الاولى لاننا نقول لمعنى الذى يترجح به حقيقة هو الوارثه الموجودة في غيرها
 والادلاء هو نوع تعلل بما يتلك الوارثه التى يترجح بها اولاد هذا التعلل
 لم يتصور ترجيحها به فان قيل من ابن يستقيم قياس ابن العم وبنت العم
 المذكورين على الخالين المذكورين مع انه ترجيح حالة لاب بمعنى فيها وهو
 قوة قرابتها بخلاف ابن العم لاب وام فان قوة القوابة ليست في ذاتها
 بل في امه قلنا من حيث ان قوة القوابة تسرى من العم الى فرعها او ما ترى ان
 العم لاب وام اولى من بنت العم لاب وليس ذلك الا باعتبار سرية قوة
 القوابة من الاصل الى الفرع ولولا السرية لكان المال بينهما نصفين لان كل
 واحدة منهما ولد العصبه وهذا بخلاف العصبه فانها لا تسرى من العم الى فرع
 الا نرى فان ابن العم عصبه دون بنته واذا سرت قوة القرابة من العم الى ابنها
 كانت حاصلة في ذاته فيكون اولى من بنت العم وقال بعضهم اى قال بعض المتأخرين
 بناء على رواية غير ظاهرة المال كله في الصورة المذكورة لبنت العم لاب لانها
 ولد العصبه بخلاف ابن العم فانه ولد ذى الرحم ومن يهنا علم ان ذلك
 الاجماع المذكور هناك بعيد بما فيه ناه ثم لان بنت العم لاب وابن العم لاب
 وام متساويان في القرب وحيز قرابتها متحد كونها من قبل الاب وفتح
 ليس من له قوة القوابة اعني ابن العم اولى بالاجماع بخلاف هذا البعض

من المشايخ الذين رجع قوله على ظاهر الرواية بأنه يلزم من هذا الظاهر
 ترجيح فرع المرجوح على فرع الاصل الرابع الا يرى انه اذا ترك فرع الاب وام
 وعملا لكان المال كله للعم دون العمة فعلى هذا ينبغي ان ترجح بنت العم على ابن
 العمة وان استويا في القرب ولكن اختلف في تزويجهم بان كان بعضهم من جانب
 الاب وبعضهم من جانب الام لا اعتباراى فلا اعتبار بينهما لقوة القرابة ولا لولد
 العصبة في ظاهر الرواية فلا يكون ولد العمة لاب وام اولى من ولد المال اولا
 لاب وام اولا لعدم اعتبار قوة قرابة ولد العمة وكذا ابنت العم لاب وام
 ليست اولى من بنت المال لاب وام لعدم اعتبار كون بنت العم ولد العصبة
 قياسا على عمة لاب وام فانها مع كونها ذات القرباين وكونها ولد الواث من الطرفين
 اى جنتى الاب والام فان اباها جده وعصبة واحدا جده صحيحه وذات فرض
 ليست هى اولى من المال لاب وام كما حرق في الصنف الرابع فلا اعتبار
 فيهما لقوة القرابة ولا لولد العصبة فكذا فيما نحن فيه لكن التكثير لمن يدلى بقراءة
 الاب لقياسهم مقام يعتبر فيهم الى فيما بين المدعيين بقراءة الاب مع ان
 في الدرجة قوة القرابة ثم ولد العصبة وذلك لانهم لما اخذوا نصيبهم صاروا
 بالقياس الى ذلك النصيب متحدين في الجزر لان الميت لم يترك من المال
 الا مقدار نصيبهم فيعتبر فيهم اولا قوة القرابة وثانيا ولد العصبة كما اذا كان
 الجزر متحدا في الاصل على ما حرق في الثالث لمن يدلى بقراءة الام لقياسهم مقامها
 ويعتبر فيهم قوة القرابة على قياس ما عرفت فيمن يدلى بالاب ولم يذكرها
 ولد العصبة اذا لا يتصور عصبية في قرابة الام قال الامم الاختصاص ليس

استحقاق

استحقاق الثلثين والثلث مما يتغير لكثرة العدد في احد الجانبين فلو
 في الاخر لان هذا الاستحقاق انما هو بالمدة الى اعيان الاب والام
 ولا اختلاف فيها بالكثرة والقلة وهو سؤال على محم في اولاد البنات
 اذا لو كان هناك الاعتبار بالمدة الى اعيان اختلفت القسمة لكثرة العدد
 وقلته كما لم يختلف ههنا ولمح ان يعرف بينهما بان يقول هناك يتعد
 المدلى به حكما يتعد والفرع وههنا لا يتعد والمولى به حكما وذلك لان الشيء
 انما يتعد حكما اذا كان يتصور ثبوت حقيقة ومن البين ان المكان يتعد
 في الاولاد من البنين والبنات فيثبت التسعة فمهم حكما يتعد الفرع
 واما الاب والام فلا يتصور فيها التسعة حقيقة فكذا لا يثبت التسعة
 حكما في القربايات المنشعبة منها ثم عند ابي يوسف رجع ما اصاب كل
 فريق من فريق الاب والام بقسم على ابدان فردهم مع اعتبار
 عدد الجهات في الفرع وعند محمد رجع بقسم المال على اول بطن اختلف
 مع اعتبار الفرع والجهات في الاصول كما هو مذهبها في الصنف الاول
 اعني في اولاد البنات واولاد بنات الابن على ما سلف فاذا فرضنا
 انه ترك ابني بنت عمه لاب وبنتى ابن عمه لاب بها ايضا بنتا من
 عم لاب وترك مع ذلك بنتى بنت خالة لاب وابنى ابن خالة لاب بها ايضا
 ابنا بنت خال لاب بهذه الصورة
 فاصل المسئلة ههنا من ثلثة ثلثاها
 وهما اثنتان منها لقراءة الاب

وتظهر وهو واحد لقراءة الام لكن عند أبي يوسف رجع تصح هذه المسئلة من
 وذلك لان ما اصاب فريق الاب اثنتان واعدادهم اذا اعتبر عدد الجملات
 في الفروع اربعة لان البنين في هذا الفريق كاربع بنات بنان من جهة
 ابن العم لاب وبنان من جهة بنت العم لاب لكن اختصر عدد الرؤس فجعل
 هذه البنات الاربع كابنتين فهذا الفريق اربعة ابنا ولا استفادة لما
 اصابهم اخى الاثنين على الاربعة بل هما يتوافقان بالنصف فتردد عدد
 الرؤس الى نصف وهو اثنتان وما اصاب فريق الام واحد واعدادهم
 اذا اعتبر عدد الجملات في الفروع خمسة لانا بحسب الابنين في هذا الفريق
 اربعة ابنا ابنا من قبل ابن الخالة لاب وابنان من قبل بنت الخال
 وحسب الاخضر البنين فم ابنا واحد وهذا الفريق خمسة ابنا ولا استفادة
 لواحده على خمسة بل بينهما مباينة فركنا خمسة كالحال ثم نظرنا الى الاثنين
 وهو فريق رؤس فريق الاب والى هذا خمسة فوجدناهما متباينين ففرقنا
 احدهما في الآخر فصارت عشرة ففرقنا ما في اصل المسئلة الذي هو ثلثة
 صارت ثلثين ومنها تصح المسئلة ثلثا ما اثنى عشر من فريق الاب عشر لابني
 بنت العم لاب وعشرة للبنين وثلثها اثنى عشر فريق الام ثمانية منها ثلثان
 واثنان للبنين وعند محمد رجع تصح هذه المسئلة من ستة وثلثين لانه يقسم
 الحال على اول بطل اختلف ويعتبر فريق عدد الفروع والجملات ففريق الاب
 بحسب العم لاب عشرين كاربع عتات وحسب كل واحدة من العميين لاب
 عشرين فالحجوع ثمان عتات واذا اختصر في عدد الرؤس جعل العم الذي هو

كاربع عتات عتات واحد والاربعة الباقية عتات فبطل كل واحد من هذين
 العميين واحداً من الثلثين اللذين هما اثنتان وفي فريق الام بحسب
 الحال لاب كئلين هما كاربع حالات وحسب كل واحدة من الخاليتين
 لاب كئلين بناء على اعتبار عدد الفروع والجملات في الاصول فالحجوع
 ههنا ايضا ثمان عتات واذا اختصر في عدد الرؤس جعل الحال الذي
 كاربع حالات خلا واحداً وجعل الحالات الاربع الباقية بمنزلة خال
 آخر وما اصابهم من اصل المسئلة وهو الثلث واحد فلك يستقيم على
 هذين الخاليتين فيقرب عدد هما في اصل المسئلة وهو ثلثة فيحصل ستة
 فيعطى فريق الاب من هذه الستة اربعة ثم يدفع اثنتان من هذه الاربعة
 الى العم لاب ويجعل كطايعة واحدة على حدة ويدفع نصيبا الى آخر فريق اخى
 بنتي بنته فكل واحدة منهما واحد ويدفع الاثنان الاخوان من الاربعة
 الى العميين لاب ويجعلان طايعة برأسهما ثم ينظر الى اهل العميين فيأخذ ابن
 كابنتين وبنات كبنتين لاخذهما العدد من فروعها واذا اختصر في الرؤس
 جعلت البنات كابن فالحجوع ثلثة بنين ونصيب العميين وهو اثنتان
 لا يستقيم على الثلثة بل بينهما مباينة فترك الثلثة بحالها وبطل فريق
 الام من الستة اثنتان ويدفع من هذين الاثنين واحداً الى الحال ويجعل
 كطايعة وواحداً الى الخاليتين ويجعلان كطايعة واذا دفع نصيب الحال
 وهو واحد الى ابني بنته لم يستقيم عليهما فترك عدد هما بحالهما ثم
 اذا نظر الى اهل الخاليتين وجد ابن كابنتين وبنات كبنتين واذا

جعل المجموع ثلثة بنين ولا استقامة للواحد عليهم فتركنا الثلثة بحالها
واذا نظر الى اعداد الرؤوس اثني الثلثة والاثنتين والثلثة وجد بين
الثلثين مماثلة فيكفي باحد هما وجد بين الاثنتين والثلثة مماثلة
فيضرب احد هما في الاخر فيحصل ستة ثم يضرب هذه الستة في الستة
التي هي اصل المسئلة فيبلغ ستة وثلثين ومنها تصح المسئلة كان
لغريب الاب اربعة من اصل المسئلة وقد ضرب في المفروب الذي
هو ستة فصار اربعة وعشرين فهي نصيب هذا الغريب من ستة وثلثين
واما نصيب احادهم منها فنقول قد ضرب نصيب بنتي بنت العم لاب
من جهة العم وهو اثنان في ذلك المفروب صار اثني عشر فكل واحد
منهما ستة وضرب ايضا نصيبها من جهة وهو واحد في المفروب المذكور
فكان ستة فكل واحد منهما ثلثة ففقد حصل لكل واحد منهما ستة
اسم ستة من العم وثلثة من جهة العم وضرب ايضا ابني بنت العم وهو
واحد في ذلك المفروب فكان ستة فكل واحد منهما ثلثة ومجموع هذه الانصبا
اربعة وعشرون وكان لغريب الام من اصل المسئلة اثنان فاذا ضربنا
في المفروب الذي هو ستة بلغ اثني عشر فهي نصيب هذا الغريب من الستة
والثلثين واما نصيب احادهم فنقول فاذا ضرب نصيب ابني بنت الخال وهو
واحد في المفروب اثني الستة كان ستة فكل واحد منهما ثلثة واذا ضرب
نصيب فروع الخاليتين وهو واحد ايضا في ذلك المفروب كان ستة فلان
ابن الخال اربعة من تلك الستة فكل واحد منهما اثنان ففقد حصل لكل

من الاثنتين خمسة ثلثة من جهة الخال واثنان من جهة الخالة وبنتي
الخالة اثنان منها لكل واحدة واحدة فلان بنين عشرة وبنات اثنان
وجميع هذه الانصبا اثني عشر فاذا انصفت الى الاربع والعشرين
كان المجموع ستة وثلثين ثم ينتقل هذا الحكم الذي ذكرناه مفصلا في عمومة
الميت وخولته وفي اولادهم الى جهة عمومة ابويه وخولتهما ثم الى اولادهم
ثم ينتقل الى جهة عمومة ابوي ابويه وخولتهما ثم الى اولادهم كما في العصب
يؤتى اذ لم يوجد عمومة الميت وخولته واولادهم ينتقل حكمهم المذكور الى عم اب
الميت لام وعمته وخاله وخالته والى عم ام الميت وعمتها وخالتها وخالتها
وان انفرد واحد منهم اخذ المال كله لعدم المزاحم وان اجتمعوا وجوز
قرابتهم فالاقربى منهم اولى ذكر الكان او اثني وان استوت قرابتهم
فلذلك مثل حظ الاثنتين وان اختلف جزوايتهم فلقا به الاب الثلثة
ولقابة الام الثلث الى اخر ما قرينك فان لم يوجد هؤلاء كان حكم
اولادهم حكم اولاد الصنف الرابع فان لم يوجد اولادهم ايضا ينتقل الحكم
الى عمومة ابوي الميت وخولتهما ثم الى اولادهم وبذلك الى ما لا يتناهى وانما
يقوله كما في العصب الى ان توريت ذوى الارحام باعتبار معنى العصبية
كما سلف فيعتبر حقيقة العصبية ولما عرف في حقيقة العصبية الحكم
في اعمام الميت نقل ذلك الحكم الى اعمام ابيه ثم الى اعمام جده فكذا الحال
في معنى العصبية **فصل** في الخنثى وهو فعلى من الخنثى وهو اللين
والنكر يقال خنث الشيء فتحث اي عطفته فانطفئ ومنه سمي

الخنثى وجميع الخنثى الخنثى بنتج الماء كجلى وحبالي والمراد بها من له آلة
 الرجال وآلة النساء معا وليس له شيء منهما أصلا على ما نقل من أن الشعبي
 سئل عن ميراث مولود ليس بشيء من الاثنين ويخرج من سرة شبيهة
 بول غليظ ومثل هذا المخلوق فيه لبن وانقطاع للخنثى المشكل الاشكال
 في الخنثى من حيث انه لا بد ان يكون ذكر او انثى لا خضر الانسان فيها
 مع كون الذكورة والانوثة حينئذ متقاربان لا يجتمعان ثم ان علامة التمييز
 بينهما عند الولادة وجود الالة الى ان يتبين سائر العلامات بمقتضى الزمان
 والاشكال اعني الاشتباه حال الولادة اما بتعارض الاثنين واما بتقاربا
 جميعا فان وقع الاشتباه بالتعارض فالحكم للرجال لان منفعة الالة عند
 انفصال الولد من الام خروج البول فهو المنفعة الاصلية للالة وما سواه من
 يحدث بعد ذلك فان بال من آلة الرجال فهو ذكر والالة الاخرى زيادة حرق
 في البدن وان بال من آلة النساء فهو انثى والالة الاخرى كقولهم
 في البدن روى ان عاقر من الغنم العذواني كان من حكماء العرب
 في الجاهلية وقد وقع اليه هذه الحالة وله قتر وكان يقول هو رجل وامرأة
 فلم يقبلوه منه فدخل بيته للاستراحة وتغلب على فراشه ولم يوضه النوم لث
 جارية صغيرة من نخرة فاجبرها بذلك فقالت الجارية دع الحال واتبع الببال
 ويروى وحكم الببال اى اجعله كما خرج وحكم بهذا فاستحسنوه فهو حكم جاهل
 وقد قرره غزير رواه محمد بن ابي يوسف عن الكلبي عن ابن صالح بن ابي
 من انه ومما سئل كيف تورث مولودا كذلك قال من حيث يول وقد روى

مشد عن علي وجابر وعن قتادة وسعيد بن المسيب فان كان يبول
 من الاثنين جميعا فالحكم له ما هو سببي فخرج من احداهما
 حكم حال الخروج بانه على تلك الصفة فلا يتغير هذا الحكم بخروج من الاخرى
 كما اذا اقام رجل بيته على نكاح امرأة فقضى له بها ثم اقام آخر بيته اخرى
 يلتفت اليها وكذا اذا اقام بيته على نسب مولود حكم له به ثم ادعاه آخر
 واما المبينة لم يلتفت الى انثى فان لم يكن هناك سببي في الخرج
 فقد قال ج لا علم لي بذلك وقال لا يعبر اكثرهما بول لان الكثرة يدل
 على زيادة القوة ورد ابو حنيفة ذلك على ابي يوسف وقال له هل رأيت
 قاضيا يزن البول بالاولاد واذا استويا في المقدار فقد قال لا اعلم
 من ذلك ومن المعلوم ان الاعتراف بعدم العلم ليس على فقهاء الرجال
 وديانته فلا تمد في ذلك على ابي ج وصاحبه رحمهم الله تعالى واذا بلغ
 صاحب الاثنين فلا بد ان يزول الاشكال بظهور علامة لانه ان جامع
 بذكره او بنت له حية او احلم كما ضلهم الرجال فهو رجل وان ظهر
 ثديان كثنى المرأة او راى جيفا كالثدي او جومع كاجامع او ظهر
 جمل او نزل في ثديه لبن فهو امرأة فلهذه علامات لانه ان ظهر عليه بعضها عند
 البلوغ وقوله مقبول فيما كان من هذه الامور باطنا لا يعلم غيره فمن ثم قلنا
 لا يفتى اشكال بعد البلوغ هكذا ذكره الامام الحسنى في شرح كتاب الخنثى وعند
 بعض الفقهاء انه لا اعتبار بنبود الثدي ونبات اللحية وانه اذا امكنه الخرج

الرجال او بالمنة وحاض بفرج النسب كان مشكلا وكذا اذا بال بفرج النسب
 وامنه بفرج الرجال لان كل واحد منهما دليل على الاخر فاذا اجتمعا معا
 واذا اقر الخنثى كخص او من او ميل الى الرجال اذ النسب يقبل قوله ولا يقبل
 رجوعه بعد ذلك الا ان يظهر كذب يقينا مثل ان يخبر بانه رجل ثم يده فانه يترك
 العمل بقوله السابق هذا وفتح الاشبهة بنقطة ان الاليتين جميعا نقده فقد قال
 محمد بن محمد بن ابي الحسن المشكل سواء المراد ان مات قبل ان يترك نسبه
 حال نبات النية او يهود واختلف العلماء في حكم الخنثى المشكل في باب الاثر
 فجعل المصنف فصلا على حدة وبين بقوله للخنثى المشكل اقل النصيبين
 اي نصيب الذكر والانثى اعني سواء الحالين عند ابي حنيفة واصحابه رحمهم الله
 يعني عند محمد وعند ابي يوسف في قوله وهو قول عامة الصحابة وعليه الفتوى
 عنه فان قيل لماذا لم يقل له نصيب الانثى مع انه الاقل قلنا لان نصيب
 الانثى قد يساوي نصيب الذكر كما في اولاد الام وقد يزيد عليها كما اذا
 تركت زوجها واما واختا لام وخنثى لاب فالمسئلة من ستة ويصح
 منها اذا جعلت الخنثى ذكر فزوج نصفها ثلثة وللأم سدرسا وهو واحد
 ولولد الأم سدرس آخر فيبقى واحد وهو للخنثى بالعصوبة لكونه اخا
 لاب وان جعلته انثى كان اخا لاب ووج تقول المسئلة الى ثمانية
 ثلثة من الزوج وواحد لام وواحد اخا لاخت لام وثلثة اخي للخنثى
 لكونها صاحبة النصف ومن الظاهر المكشوف ان ثلثة من ثمانية
 اكثر من واحد من ستة فان قلت فما فائدة تفسير اقل النصيبين
 الخاليتين

قلت فائدة انه لو لم يرد باقل النصيبين سواء حالي المذكورة والانثى
 لاشتبه الامر عليهما فيما اذا كان بحيث تورث في احدى الحالين وعزم
 في الاخرى كما اذا تركت زوجها واختا لاب وخنثى لاب فانه اذا جعل انثى
 كان له سهم من سبعة فان جعل ذكر لم يكن له شيء فلما باقل النصيبين
 سواء الحالين كان الحكم شاملا بهذه الصورة بانه يجعل ذكر اخلا مستحقا
 كما اذا ترك ابنا وبنينا وخنثى للخنثى يهنا نصيب بنت لانه متيقن اي
 معلوم بثبوته على تقدير ذكره وانه ثلثة والذكر ايد على ذلك مشكوك
 فلما استحق بمجرّد الشك وعند شعبي وهو قول ابن عباس للخنثى نصف
 النصيبين بالمنازعة بدلا منه كان بزايف الخنثى بما رواه عن الشعبي من
 مرسلي عن ميراث مولود فاقه الاليتين كما سبق ذكره فقال له نصف
 خطا الذكر ونصف خطا الانثى بناء على ان المنازعة التي بينه وبين باقي
 الورثة فانه يقول انما ذكر فلي نصيب المذكورة وهم يقولون انثى وثلثة
 نصيب الانثى فيدفع اليه نصف النصيبين اعتبارا الى التيسر اذ لا يمكن
 ترجيح احدهما على الاخرى فيجب ان يعمل بهما بقدر الامكان فله لذلك ذكرنا
 ورد بان العمل بهما جمع بين صفتين متضادتين وهو جرح العمل بالاقل
 بما قرناه واختلفا ابو يوسف ومحمد في تخرج قول الشعبي وتفرقه قال
 ابو يوسف ربح في المثال المذكور لابن سهم ولبنت نصف سهم
 وللخنثى نصف النصيبين وهو ثلثة ارباع سهم لان الخنثى يستحق سدرسا
 كالابن ان كان ذكرا ويستحق نصف سهم كالبنت ان كانت انثى

وهذا اي استحقاقه سهم على تقدير ونصف سهم على تقدير آخر
 متيقن ولا ترجيح لاحد التقديرين على الآخر فياخذ نصف مجموع النصيبين
 باعتبار حالين عملا بالتقديرين على حسب الامكان كما ذكرنا فياخذ
 نصف سهم ونصف نصف سهم او نقول بعبارة اخرى ياخذ النصف
 المتيقن الذي هو ثابت على تقديرى المذكورة والا نؤثر مع نصف النصف
 المتنازع فيه بينه وبين الورثة رفعنا المنازعة في ثبوت هذا النصف
 على زعمه وانتفاءه على زعمهم فصار له اي للخنثى ثلثة ارباع سهم لان مجموع
 الانصبا سهمان وربع سهم وذلك لانه اي ابا يوسف يعتبر السهام
 والقول اي البسط الى الكسر ومجموع المسئلة المذكورة على الوجه الذي
 نقرر سهامان وربع فاذا بسطنا السهمين بغيرهما فيخرج الرابع مع زبانه
 هذا الكسر عليه كان الحاصل ثلثة ارباع فنجعلها صحاحا ونضع منها المسئلة
 ثلثة لك قال ونضع من ثلثة ثلثين اربعة وللبنت اثنان وللخنثى ثلثة
 فانها نصف مجموع مال الابن والبنت او نقول في نصيب هذه المسئلة بوجه
 اخر ماله الى ما تقدم للابن سهمان وللبنت سهم وللخنثى نصف نصيبين
 وهو سهم ونصف سهم والمجموع اربعة سهم ونصف فبسطة السهام
 الى الكسر الذي هو النصف بان نقرها في خرج ونزيد عليه هذا الكسر
 فنصل ثلثة الفان فنجعلها صحاحا وقال محمد رحمه في خرج قول الشعبي في المسئلة
 المذكورة ياخذ الخنثى خمس المال في هذه المسئلة ان كان ذكر الا ان
 الاولاد ابنان وبنت فالمسئلة من خمسة للابن اثنان وللخنثى ايضا

هذا هو النصف المتيقن الذي هو ثابت على تقديرى المذكورة والا نؤثر مع نصف النصف المتنازع فيه بينه وبين الورثة رفعنا المنازعة في ثبوت هذا النصف على زعمه وانتفاءه على زعمهم فصار له اي للخنثى ثلثة ارباع سهم لان مجموع الانصبا سهمان وربع سهم وذلك لانه اي ابا يوسف يعتبر السهام والقول اي البسط الى الكسر ومجموع المسئلة المذكورة على الوجه الذي نقرر سهامان وربع فاذا بسطنا السهمين بغيرهما فيخرج الرابع مع زبانه هذا الكسر عليه كان الحاصل ثلثة ارباع فنجعلها صحاحا ونضع منها المسئلة ثلثة لك قال ونضع من ثلثة ثلثين اربعة وللبنت اثنان وللخنثى ثلثة فانها نصف مجموع مال الابن والبنت او نقول في نصيب هذه المسئلة بوجه اخر ماله الى ما تقدم للابن سهمان وللبنت سهم وللخنثى نصف نصيبين وهو سهم ونصف سهم والمجموع اربعة سهم ونصف فبسطة السهام الى الكسر الذي هو النصف بان نقرها في خرج ونزيد عليه هذا الكسر فنصل ثلثة الفان فنجعلها صحاحا وقال محمد رحمه في خرج قول الشعبي في المسئلة المذكورة ياخذ الخنثى خمس المال في هذه المسئلة ان كان ذكر الا ان الاولاد ابنان وبنت فالمسئلة من خمسة للابن اثنان وللخنثى ايضا

على تقدير المذكورة اثنان وللبنت واحد فللخنثى على هذا التقدير ربع المال
 وياخذ الخنثى ربع المال ان كان اثنان لان الاولاد ابنان وبنتان فالمسئلة
 من اربعة فللابن اثنان ولكل واحد من البنيتين واحدة فللخنثى على تقدير
 الا نؤثر ربع المال فياخذ الخنثى نصف نصف من النصيبين وذلك النصف
 خمس وخمس باعتبار حالين فان الخمس نصف الخمسين والثلث نصف
 الربع فمجموعها نصف النصيبين الشابتين باعتبار حالى المذكورة والا
 ونضع المسئلة على خرج محمد رحمه من اربعين وهو العدد المجموع عن ضرب
 احدى المسئلتين وهى الاربعة التى هى مسئلة الا نؤثر في المسئلة
 الاخرى وصحى الخمس التى هى مسئلة المذكورة ثم اضرب الحاصل وهو ثمانون
 فى طالبين اثنى حالى المذكورة والا نؤثر فبلغ اربعين واخضر هذا ان
 اذا كان للخنثى خمس وخمس واردا على عدد النصف من هذا الكسر ان
 ضربنا مخرج احد بهما فى الآخر فنحصل اربعون ثم اذا اشار الى طريق
 تعيين نصيب كل وارث من الاربعين بقوله فمن كان له شئ من الخمسة
 فمفروب اي فشيء مفروب فى الاربعة ومن كان له شئ من الا نؤثر
 فمفروب فى الخمسة فصار للخنثى من الفرق بين ثلثة عشر سهما وللابن
 ثمانية عشر سهما وللبنت ثلثة سهم وبيان ذلك ان للخنثى من مسئلة
 المذكورة اثنى عشر فاذا ضربنا فى الاربعة حصل ثمانية ففى له فكان
 نصيبه من مسئلة الا نؤثر واحد فاذا ضرب فى الخمسة حصل خمسة ففى
 ايضا فصار نصيبه من الاربعين ثلثة عشر وللابن من مسئلة المذكورة اثنان

يقال

فاذا ضربنا في الاربعه حصل ثمانية فهي له فلان نصيبه من مسئلة الالفه
 اثنين ايضا فاذا ضربنا في الخمسة حصل عشرة فهي ايضا له نصيبه
 من الاربعين ثمانية عشر ولبيت من مسئلة المذكورة واحد ضربناه
 في الاربعه فكان اربعة فهي له وكان لها من مسئلة الالفه ايضا
 واحد ضربناه في الخمسة وكان خمسة فهي ايضا لها نصيبها من الالفه
 تسعة ولا بد بعب عليك ان نصيب الخنثى اثنى عشره عشر في هذه المسئلة
 كما هو خمسين وثمان اربعين كذلك هو نصف نصيبه بحسب حاله لان
 نصيبه في حاله المذكورة ستة عشر نصفها ثمانية وفي حاله الالفه عشرة
 ونصفها خمسة وتجمعها ثمانية عشر فالحاصل بين التوزيعين انما هو في الطرفين
 لا في المقصود الذي هو نصف النصيبين ثم ان ضرب احدى المسئلتين
 في الاخرى وضرب ما كان لشخص من احدى المسئلتين في جميع الاخرى
 انما يكون على تقدير المبانيه بين المسئلتين اذا توافقا في ضرب
 وفق احديهما في الاخرى ونفوز الحاصل في عدد المائتين ثم يوزن
 لكل شخص من احدى المسئلتين وفق الاخرى ولا شبهة في ذلك بعد
 احاطتك بالتواعد السابقة وقد استرأى المصنف اليه في الفصل الآتي كما
 واعلم ان مذهب الشافعي راجع ان يؤخذ الخنثى المشكل ومن موافق
 التقديرات الى ان ينكشف الحال كما في المفتوح والحال فاذا تركها لاهل
 وام وولد الخنثى فلا شيء لاهل الاحتمال كون الخنثى ذكر انجب الا
 والخنثى نصف المال لان اهل احواله ان يكون انثى فتوقف النصف

الباقي الى ان ينكشف حال الخنثى واذا ترك اخلاب وام وولدين
 خنثيين فلكل واحد منهما ثلث لاحتمال ان يكون هو انثى وصاحبه
 ذكر توقف الثلث الباقي الى الثلث فالحال والمصاحبة بينهم على
 وقس بر الصور على ذلك ولما كان اخل ايضا متروكا بين المائتين
 او رد نصفه عقيب فصل الخنثى فقال **فصل في الحمل الكثر عدة الحمل سنتان**
 عند ابى حنيفة واصحابه رحمهم الله تعالى وعند بيت بن سعد النعمان
 سنين وعند الشافعي اربع سنين وعند الذمهرى سبع سنين
 لنا حديث عائشة رضي الله عنها فانها قالت لا يبعي الولد في رحم الام
 اكثر من سنتين ولو بلغك مغزول ومثل هذا لا يعرف قياسا بل سماعا
 من رسول الله تعالى عليه السلام وثبت في ما روى من ان الضحك
 ولد لاربع سنين وقد ثبت ثناباه وهو يضحك فسمى ضحاكا وان عبد
 الماحشونى ولد ايضا لاربع سنين وقد استمر في نساء ما جشون
 يلدن كذلك وروى ان رجلا غاب عن امراته سنتين ثم قدم وصحى حبل
 فتم عمره بان يرحمها فقال له معاذ ان كان لك سبيل عليها فلا سبيل لك
 على بطنها فتركها حتى ولدت ولدا قد ثبت ثناباه وشبه اياه فقال الرجل
 هذا ابني ورب الكعبة فاشتبعت عمره منه مع انه لا اكثر من سنتين وقال
 لولا معاذ لم يكن عمره والجواب عن الاول ان الضحك وعبد العزيز ما كانا يعرفان
 ذلك من نفسيهما ولا يعرف غيرهما اذا لا اطلاع لاحد على ما في الرحم سوى
 الله سبحانه ويجوز ان يكون ذلك لانه قد اذم الرحم لمرض على سبيل التذرع

فلا اعتد به وعن الثاني ان المراد غيبته عنها فرسا من سنتين واثبات
 النسب كان باقرار الزوج واقلا ستة أشهر بالاتفاق لما روى
 من ان رجلا تزوج امرأة فولدت ستة أشهر فتم عثمان يرحمها فقال
 ابن عباس اما انما لو خاضت لك ب الله تعالى لحضمتك اذ قال الله تعالى
 وحملته ونسأله ثلثون شهرا وقال وفصل في عامين فاذا ذهب عامان
 للفصل لم يبق الحمل في ستة أشهر وقد رأى عثمان الحد منها واثبت النسب
 من الزوج وروى مشايخنا وفي حديث ابن مسعود ان الولد بعد ما مضى عليه
 اربعة أشهر ينفع فيه الرزق وما بعد ما ينفع يتم خلفه في شهرين ورجح
 انفصاله مسنوي الخلف ستة أشهر ذكره شمس الأئمة السرخسي في شرح كتاب
 الطلاق وتوقف الحمل عند ابي حنيفة بنصيب اربعة بنين او بنات
 ايها الكثر ويعطى بقية الورثة اقل الانصبا ورواه عنه ابن المبارك وبه اخذ
 وذلك الاحتياط قال شريك النخعي رأيت بالكوفة الكسبي اربعة بنين
 في بطن واحد ولم ينقل من المتقدمين ان امرأة ولدت اكثر من ذلك فاكنت
 وعند محمد توقف نصيب ثلثة بنين او ثلث بنات ايها الكثر رواه عنه
 بن سعد وليست هذه الرواية موجودة في شرح الاصل ولا في عادة الروايات
 وفي رواية اخرى عن محمد توقف نصيب بنين او بنات ايها الكثر وهو
 قول الحسن واحدي الروايتين عن ابي يوسف رواه عنه هشام وذلك
 لان كون اولاد اربعة في بطن واحد في غاية الندرة فلا ينعى الحكم عليه
 بل ما يعناه في الجملة وهو ولادة اثنين وروى الخصاف عن ابي يوسف

ان توقف نصيب ابن واحد او بنت واحدة ايها الكثر وهذا هو الصحيح عليه
 الفتوى وذلك لان الغالب ان لا يولد المرأة في بطن واحد الا ولدا فبنينا
 عليه الحكم لم يعلم خلفه وذكر في فتوى سمرقندي ان الولادة ان كانت
 قريبة توقف النسب لما كان الحمل اذ لو عجلت لم يالقت بظهور الحمل على خلا
 ما قدر وان كانت بعيدة لم يوقف اذ فيه اضرار بباقي الورثة ولم يعين
 للزوج جد بل اميل به على العادة وقيل هو ما دون الشهر بناء على انه لو خلف
 ليقتضين صح فلان عجا لا كان عمولا على ما دون الشهر وفي واقعات ابن طوق
 انه يقسم الزكوة ولا يوزل نصيب الحمل اذ لا يعلم ان ما في البطن حمل ام لا فان
 ولدت يستأنف القسمة وعند الشافعي انه لا يدفع الى احد من الورثة شي
 الا من كان له فرض لا يعتبر بتعدد الحمل وعدم تعدده فانه يدفع اليه فرضه على تقدير
 العول اي تصور عول ويترك الباقي الى ان يتكشف الحال لان الحمل ما ينضج
 وقد روى عن شيخه انه كان له عشرة اولاد الحمل خمسة منهم في بطن واحد
 وبأخذ الكفيل من الورثة على قوله اي على قول ابي يوسف برواية الخصاف
 اي يأخذ القاضي منهم كفيل على امر معلوم هو الزيادة على نصيب ابن واحد
 نظر المن هو عاجز عن النظر في حق الحمل كما اذا ترك ابن وخشي فعند ابي
 حنيفة ومحمد وابي يوسف في قوله الاول يعطى الحنثي الثلث والا بن الثلثين
 وبأخذ منه الكفيل عند صاحبه وقيل بل لينا طاهرينا فيؤخذ الكفيل عندهم
 جميعا لانه اذا تبين دلائل المذكورة في الحنثي كان مستحقا لما اذا انصف
 ما اخذه الابن فكذا في الحمل فان كان الحمل من الميت بان حلق امرأة

الى ان يزول الاشتباه فاما فخر المحل وزال الاشتباه فان كان المحل
 مستحقا لجميع الموقوف فيها وان كان مستحقا لبعض فياخذ المحل ذلك
 البعض فالباقي مقسم بين الورثة فيعطى لكل واحد من الورثة ما كان
 موقوفاً من نصيبه كما اذا ترك بنتا وابوين وامراة حاملا فالمسألة من اربعة
 وعشرين على تقدير ان المحل ذكر اجمع فيها سدان وثمن وما بقي فلهما
 ثمنها وهو ثلثة ولكل واحد من الابوين السدس وهو اربعة وثلثين والمحل
 الذكر الباقي وهو ثلثة عشر والمسألة من سبعة وعشرين على تقدير ان
 انثى لانه اجمع فيها على هذا التقدير ثمن وسدان وثلثان فبى مبرية
 وتقول من اربعة وعشرين فللابوين ثمانية وللراة ثلثة وثلثين مع المحل
 الا انثى ستة عشر وبين عددي نصيب المسكنتين وعلى اربعة وعشرين
 وستة وعشرين توافقا بالثلث لان فوجه وهو ثلثة بعدهما معا فاذا
 ضرب وفوق احد هما اى ثلثة وهو ثمانية من الاول وستة من الثاني فجميع
 الاخر صار الحاصل مائتين وستة عشر سهما ومنها تصح المسألة وعلى تقدير
 ذكورة المرأة سبعة وعشرون ولكل واحد من الابوين ستة وثلثون وذلك
 لان سهام المرأة من مسألة المذكورة اثنى اربعة وعشرين ثلثة كما عرفت
 فاذا ضرب ثلثة كما عرفت في وفق مسألة الاثوثة وهو تسع وثلثون
 وعشرين وسهام كل من الابوين من مسألة المذكورة اربعة ايضا فاذا
 ضربنا ما في ذلك الوقف بثلث ستة وثلثين وعلى تقدير ان ثلثة للمرأة اربعة
 وعشرون لان سهامها من مسألة الاثوثة اثنى سبعة وعشرين ثلثة

ايضا فاذا ضربت في وفق مسألة المذكورة وهو ثمانية صار اربعة وعشرين
 ولكل واحد من الابوين اثنان وثلثون لان سهام كل منهما من مسألة
 الاثوثة اربعة ايضا فاذا ضربنا ما في وفق مسألة المذكورة وهو ثمانية
 صار اثنى عشر وثلثين فيعطى للمرأة من المائتين والستة عشر اربعة وعشرون
 لانها اقل نصيبها على تقدير ذكر المحل والاثوثة وتوقف من نصيبها ثلثة اسهم
 وهو الفضل بين النصيبين الى ان يتكشف حال المحل وتوقف من نصيب
 كل واحد من الابوين اربعة اسهم اى يعطى من المبلغ المذكور لكل منها
 اقل النصيبين وهو اثنان وثلثون وتوقف الفضل الذي بينهما فبعد جعل
 المحل في حق الزوجة والابوين اثنى وبعطى للميت من ذلك المبلغ ثلثة عشر
 سهما وذلك لان الموقوف في حقها نصيب اربعة بين بنين عند اى صيغة
 لان اقل نصيبها انما يتحقق في هذه على هذا التقدير دون تقدير اربع بنات
 واذا كان البنون اربعة لنصيبها ما بقي من ذوى الفروض في مسألة المذكورة
 وهو اثنى عشر ذلك الباقي ثلثة عشر كما سلف سهم ورابعة اتسع سهم لانا
 اذا اعطينا من الباقي كل ابن سهما بين والبت سهما واحد اثنى سهم
 فللكل ابن سهم آخر الا تسعا فيجمع للبت اربعة اتسع سهم من اربعة وعشرين
 حق مسألة المذكورة وهذا النصيب مفرد بى تسعة حق وفق مسألة الاثوثة
 فصار حاصل هذا القرب ثلثة عشر سهما فبى لها من المائتين والستة
 عشر والباقي منها بعد ما اعطى الابوان والزوجة والبت موقوف وهو
 اى ذلك الباقي مائة وثلثون سهم لانا ما يعطى من الانصاف مائة وواحد

فان ولدت بنتا واحدة او اكثر فجميع الموقوف للبنات وذلك لان جعلت
 الحمل انثى في حق الزوجة والابوين واعطيتا كل واحد منهما ما هو نصيبه
 على الاثنية فقد استوفوا حقوقهم على تقدير الاثنية فكان جميع ما يبعث بعد
 حقوقهم وهو مائة وثمانية وعشرون نصيب البنات او البنات الابري ان
 نصيبهن من مسئلة الاثنية اثنى عشر من سبعة وعشرين ستة عشر فاذا اربعة
 في وفق مسئلة الذكورة وهو ثمانية وبلغ مائة وثمانية وعشرين فهي
 حقهن وقد اخذت منها البنت ثلثة عشر فصلاها الى الباقي الذي هو مائة
 وخمسة عشر ثم تقسم المبلغ بينهما على السوية فان استقام عليهن فذكر
 والا فان كان بين التام ورؤسهن موافقة فاقرب وفق الرؤس
 في المائتين وستة عشر فبلغ وستة عشر فبلغ نصف من مسئلة وان لم
 بينهما موافقة بل مباينة فاقرب جميع عدد الرؤس في جميع المائتين وستة
 عشر فما حصل كان نصيب المسئلة فان ولدت ابنا واحدا اكثر فيعطى
 للمرأة والابوين ما كان موقوفاً من نصيبهم اي يعطى للمرأة الثلث التي كانت
 موقوفة من نصيبها في مسئلة ذكورة الحمل فيكمل لها سبعة وعشرون و
 اكثر النصيبين ويعطى كل واحد من الابوين الاربعة الموقوفة من نصيب
 في مسئلة الذكورة فيتم لكل منها اكثر النصيبين وهو ستة وعشرون وهي اكثر
 النصيبين ويعطى كل واحد من الابوين الاربعة الموقوفة من وثلثون
 وما يبعث بعد اخذه هؤلاء الثلثة وما اخذته البنت وهو مائة واربعون
 اليه الثلثة عشر التي اخذتها البنت حتى يبلغ مائة وسبعة عشر ونقسم هذا

المبلغ بين اولاد ان صح عليهم لذكر مثل حظ الانثيين وان انكسر نصيب
 المسئلة بما عرفت بغير مرة وان ولدت ولدا ذكرا وانثى فالحال على ما
 ما اذا ولدت ذكر الكالا يخفى وان ولدت ولدا ميثا يعطى للمرأة والابوين
 ما كان موقوفاً من نصيبهم ويعطى للبنت الى تمام النصف وهو ذلك التام
 خمسة وتسعون سهماً لانها كانت قد اخذت ثلثة عشر فيكمل لها نصف الثلثة
 وهو مائة وثمانية والباقي من المائة والاربعة بعد تكميل النصف للاب
 وهو تسعة اسهم لانه حصته على ما قر من ان له مع البنت فرضاً نصيباً
 واعلم ان الميث اذا ترك من لا يتغير فرضه بالحمل فانه يعطى فرضه كما اذا
 ترك جدة واهراء حامل فانه يعطى الجدة اليس ولد اذا ترك
 امرأة حاملاً وابناً فلمرة الثلث فان الوارث اذا كان ممن سقط في احد
 حالته الحمل فانه فانه لا يعطى شيئاً لان اصل استحقاقه مشكوك ولا يورث
 مع الشك كما اذا ترك امرأة حاملاً واخاً او عمة فلكل شي لاخ او العمة طراز
 ان يكون الحمل ابناً فافرناه سابقاً ما هو فيمن يتغير فرضه من الورثة **فصل**
 في المفقود وهو الغائب الذي انقطع خبره ولا يدري حيوة من موته وحكم ما
 اشار اليه بقوله المفقود حتى في ماله حتى لا يرث منه احد لثبوت حيوة بالحي
 الحال وهو معتبر في ابقاها ما كان دون اثبات ما لم يكن ولهذا لا يثبت استحقاق
 ورثته طاله ولا تزوج امرأته عندنا وهو مذهب علي رحمه الله وتوقف ماله
 حتى يصح موته او تمضي عليه مدة واشتد الروايات في تلك المدة فمظاهر
 الرواية انه اذا لم يبق احد من اهله حكم بموته فقبل المعبر اهله في جميع

البلدان والاولى اصح كما ذكر في فريض الاماكن التمرناشي ان يعتبر اقرانه في بلد
 لان الاماكن مما يتفاوت باختلاف الاقاليم والبلدان وايضا اعتبار جميع الاولاد
 فيه خرج عظيم وروى الحسن بن زياد عن ابني حنيفة ان تلك المدة مائة وعشرون
 سنة من يوم ولد فيه المفقود وهذا مذهبنا المستعمل بين العامة من اهل
 احد اكثر من هذه المدة وهو من الكاذب المشهورة فلا اعتداد به قال محمد بن
 وعنه سنيون وقال ابو يوسف مائة وخمس سنين وماتان الروايتان لم توجدا
 في كتب معتبرة وروى عن ابني يوسف انه اذا مضت مائة سنة من ولادته حكم
 بموته اذا انظر ههنا في زماننا انه لا يعيش احد اكثر من مائة وكان
 محمد بن سنان يفتي بهذه الرواية في المفقود حتى ظهر له في نفسه انه خطأ فانه عاش
 مائة وسبع سنين وقال بعضهم تسعون سنة لان الزيادة عليها في زماننا
 في غاية الندرة فلا يباحها الاحكام الشرعية التي مدارها على الغلبة قال الامام
 التمرناشي وعليه الفتوى وذهب بعضهم الى انها تسعون سنة لما ورد من طريق
 المشهور في اخبار هذه الامة وقال بعضهم مال المفقود موقوف الى اجراء الاماكن
 في حوته وهو مذهب الشافعي فانه قال اذا مضت مدة تعضى بان مثله لا يعيش
 اكثر من هذه المدة حكم بموته ويقسم ماله على ورثة الموجودين حاله ثم ان الاماكن
 بطريق الفتوى ان لا يقدر شئ كما في ظاهر الرواية اذ لا مجال للقياس
 في نصيب المتأدبر ولا نقص مهننا في اعتبار اقرانه ونظائره كما في قيم
 المثلثات ومثل النساء والمفقود موقوف الحكم في حق غيره حتى توقف
 نصيب من مال مورثه كما في الحل فان كان المفقود ممن يجزي الجاهل من

لم يعرف اليهم شئ بل توقف المال كله وان كان لا يجزيهم يعطى كل واحد منهم
 ما هو الاقل من نصيبهم على قدر يرى حيوة المفقود ومائة فاذا مضت المدة
 وحكم بموته فماله لورثته الموجودين عند الحكم بموته ولا شئ لمن مات منهم
 قبل الحكم بذلك لان شرط التوريث بقاء الوارث حيا بعد موت المورث
 وما كان موقوفه لاجل من مال مورثه يرد الى وارث مورثه الذي وقف
 ذلك الموقوف من ماله كما في الحل ان انفصل جباستحق نصيبه وان انفصل
 ميتا باخذ الورثة ما كان موقوفه من نصيبهم فلا يها ان ظهر المفقود حيا
 اخذ حقه وان حكم بموته لم يستحق شيئا بما وقف له الاصل في تصحيح ما يمل
 المفقود ان تصح المسئلة على بقية حياته ثم تصح المسئلة على بقية حياته
 وباقي الحل كما ذكرنا في الحل وهو ان ينظر في مسئلة الحياة والوفات
 ان توافقا يعزب وفق احد يهما في جميع الاخرى وان يباينتا يعزب
 احد يهما في الاخرى فما حصل من العزب على الوجهين كان تصحيح المسئلة
 على كل واحد من التقديرين ثم يعزب نصيب من كان له شئ من نصيب
 من كان له شئ من مسئلة الوفات في مسئلة الحياة او في وقفها ونصيب
 من كان له شئ من مسئلة الحياة في مسئلة الوفات او في وقفها ثم ينظر
 في هذين الحاصلين من العزبين فيعطى الوارث الحاضر ما هو الاقل من
 من الحاصلين ويجعل الفضل بينهما موقوفه من نصيب ذلك الوارث الى ان يظفر
 حال المفقود فاذا ترك مثلاً زوجاً حاضراً واختين لابل وام حاضرتين واختاً
 لابل وام مفقوداً فعلى نفعه يكون المفقود ميتاً يكون للزوج النصف وللأختين

اثنتان فالمسألة من ستة لكنها تحول الى سبعة وعطفاً تكون حيت
 للزوج النصف غير عائل ولاختين الربع لأن اصل المسألة على هذا التقدير
 اثنتان واحد للزوج وواحد للاخ مع الاختين فلا يستقيم عليهم ومهم
 كاربعة اخوات فيفرب الاربعة في اصل المسألة فيبلغ ثمانية اربعة منها
 للزوج واثنتان اخوان للاختين لكل واحدة واحدة واحدة فموت المفقود خير للاختين
 من حيواته وهو ظاهر وحيواته خير للزوج اذ له نصف من المال بلا حول بغير
 حيواته للمفقود مع الاختين فلا يعرف اليها الا ربع المال وبعبارة مودة في حق الزوج
 فلا يعطى الا ثلثة اسباع المال وتوقف الباقي وهذه المسألة تصح من ستة
 وخمسين لأن مسألة الطففة من ثمانية ومسألة الوفاة من سبعة وبينهما مائة
 فيفرب احد بهما الاخرى فيبلغ ستة وخمسين كان للزوج من مسألة الحياة
 اربعة فاذا ضربت في مسألة الوفاة فهي سبعة حصل ثمانية وعشرون وكان
 له من مسألة الموت ثلثة فاذا ضربت في مسألة الحياة وهي ثمانية بلغت اربعة
 وعشرين فيعطى للزوج اربعة وعشرون لأن اقل الحاصلين وهو النصف
 العائل وتوقف من نصيب اربعة وكان للاختين من مسألة الحياة اثنتان فاذا
 ضربا في السبعة حصل اربعة وعشرون وكان لهما من مسألة الوفاة اربعة فاذا ضربتا
 الى الثمانية صار الحاصل اثنتين وثلثين ويعرف اليهما اقل الحاصلين وهو
 اربعة عشر وهي ربع السنة والثلثين فلكل واحد منها سبعة وتوقف
 من نصيبها ثمانية عشر فتح ما يعرف الى الزوج والاختين ثمانية وثلثون الباقى
 من السنة والثلثين وهي ثمانية عشر موقوف فان ظهر ان المفقود حية يرفع

الى الزوج الاربعة الموقوفة ليمتد نصف المال وهو ثمانية وعشرون
 ويكون الباقي وهو اربعة عشر للاخ حتى يكون النصف الاخر بين الاخ
 والاختين لذلك مثل خطا الاثنتين وان ظهرا مودة يرفع الى الاختين
 الثمانية عشر الموقوفة من نصيبها حتى يتم لها اربعة اسباع المال وهو
 اثنتان وثلثون واما الزوج فعند اخذ نصيبه كمال وهو اربعة وعشرون
فصل في المرتد اذا مات الرجل المرتد على ارتداده او قتل او طعن
 بدار الحرب وحكم القاضي بملامة فالكسبة في حال اسلامه فهو لورثة المسلمين
 وما الكسبة في حال ردة يوضع في بيت المال هذا الحكم عند ابى حنيفة وعندهما
 الكسبان جميعا بوضع في بيت المال فحق احد قوله بطريق انه في قوله
 الآخر بطريق انه مال ضائع نقص المرتد على من يهبه في المختصر لابي يوسف وجمدة
 ان المرتد تجزى على ردة الى الاسلام فيحكم عليه في حق ورثته باحكام فلكل
 الكسبين ملك له ولهذا يتعسف منها بكونه مع الاختلاف في كيفية التقضي
 فلكلهما لورثة ولا بى حنيفة الفوق بين كسبيه بان حكم مودة يستند الى
 ردة لانه صار باردة فيمكن له التورث فيما اكتسبه في زمان اسلامه
 الى قبل ذلك الوقت لانه كان موجودا في ملكه فيكون تورثا للمسلم
 من المسلم فلا يمكن فيما اكتسبه في حال ردة ان يستند تورثه الى زمان
 اسلامه اذ لم يكن موجودا في ملكه في ذلك الزمان فلو قضى به لوارثه لكان
 تورثا للمسلم من الكافر فلا يجوز وما اكتسبه بعد الحق بدار الحرب فهو في
 بالاجماع لانه اكتسبه وهو من اهل الحرب والمسلم لا يرث من الحربى وكسب

المرتبة جميعا أي سواء الكسبة في اسلامها او في ردتها قبل الطلاق بدار الحرب
 لو رثتها المسلمين بلا خلاف بين اصحابنا رحمهم الله تعالى وذلك لان المرتبة
 لا تنقل عندنا بل بحبس حتى تسلم او تموت لانه موم نهي عن قبل النساء
 وايضا الاصل تأخير العقوبة الى دار الجوارح وانما عدل عنه في الرجل لرفع شرنا
 خير يتوقع منه وهو الحاب بخلاف المرأة واذا لم تنزل بارئها خاصة نفسها
 لم تنزل عصمة ما لها وكل واحد من الكسبيين ملكها فهو لو رثتها الا انه لا ميراث
 منها لزوجها لانه بنفس الردة قد ماتت منه ولم يقر مشقة على الهلاك
 فلا يكون كالغارة المريضة واذا طغت بدار الحرب زالت عصمتها في نفسها
 لانها تسرق والاسترقاق انكاف حكما فيقول عصمة ما لها ايضا ذكر الامام
 الشريفي في شرح السيرة الصغرى وذكره في شرح السيرة الكبرى ان الذي اذا نقص
 العهد وطغ بدار الحرب كان الحكم فيه طاعن في المسلم الذي ارتد وطغ وذلك
 لانه من اهل ديارنا فيجري عليه احكام المسلمين وانما المرتبة فلا يرث من احد
 لانه مسلم ولا من مرتد مثله لانه خارج بارتداده فلا يصح الصلة الشرعية
 التي هي الارث بل محرم عقوبة كالتعاقب بغير صح و ايضا المرتبة لانه لا
 ما انتقل اليها لا يقدر عليها ويعتبر في الميراث الحلة وهو نظير الحكم في نكاحه فليس له
 ان يتزوج مسلمة ولا كافرة اهلية ولا مرتدة لان النكاح يعتمد الحلة والامانة
 له وكذلك المرتبة لا يرث من احد لانها ليست ذات مله الا اذا ارتد اهل
 ناجة بالجمع في يتوارثون الى يرث بعضهم من بعض لان دارهم صارت دار
 حرب نظمو احكام الكوفية فيقتل رجالهم وتسبى نساءهم وذرياتهم

كما فعل ابو بكر رضي الله عنه بيني خنيعة فاصابت الى علي من سببهم جارية فولد
 له محمد بن خنيعة وسبى علي رجم ذرية بني خنيعة لما ارد انهم بالهم من مصفلة
 بن غير عانة الف درهم واختلف الروايات في ان اي وارث يعتبر في قيمة
 مال المرتد فردى الحسن بن ابي خنيعة ان من كان وارث وقت الردة وبقى
 الى موت المرتد فانه يرثه ولا ميراث لمن حدث بعد ذلك حتى لو سلم بعض قرابته
 بعد ردته او ولد له من علوق حادث بعد الردة لم يرث منه وروى ابو يوسف
 عنه انه يعتبر وجود الوارث وقت الردة ثم لا يطل استحقاقه بموته قبل المرتد بل
 ميراثه لو رثته وروى محمد بن ربح وهو الاصح انه يعتبر من كان وارثا حين قتل
 او مات سواء كان موجودا حال ردته او حدث بعد ما **فصل** في الكسيرة حكم
 الكسيرة حكم سائر المسلمين في الميراث ما لم يفارق دينه فيرث ويورث منه
 لان المسلم من اهل دار الاسلام اينما كان الا يرى ان زوجته التي في دار الاسلام
 لا تبين منه مالا ثم لا يورث في قطع عصمة النكاح لا يورث ايضا في الميراث فاذا فارقا
 دينه حكم حكم المرتد اذ لا فرق بين ان يرتد في دار الاسلام ثم يلحق بدار الحرب وبين
 ان يرتد في دار الحرب وقيم فيها فانه على تقدير من يصير حريتا فان لم يعلم ردته
 ولا جواره ولا موته حكم حكم الموقوف فلا تقسم ماله ولا يرث زوج امراته حتى يتكشف
 خبره فان ادعى ورثته انه ارتد في دار الحرب لم يقبل الا بشهادة مسلمين
 عدلين فاذا اشهد احكم القاضي بوقوع الفوق بينه وبين امراته وقسم ماله
 بين ورثته لانه ميت حكما عند قضاء القاضي فان جاء بعد قضاء والكرادة
 لم ينقض القاضي حكمه ولا يرد عليه امراته ولا مال الا ما كان قابلا بعينه في يد وارثه

كما في حرفة المعروف اذا جاء ثانيا وان سمح القاضي شهادة العدلين ولم يحكم
 بها بعد حجة جات ثانيا وانكر الردة كان ماله له على حاله ارثه او لم يرثه لكل القاضي
 يترك الشاهد من فان عدلا كان من احواله لان ذلك حكم يثبت بغسل الردة
 ولا يحكم بقتل مدبره وامرات اولاده لانه حكم يثبت بالموت ولا يكون للردة
 حكم الموت به الا اذا اقبل بقتل القاضي **فصل في الغرق والحرقة**
 والهدم في اذامات جماعة بينهم قرابة ولا يدرى ايتهم مات اولها اذا
 غرقوا في السفينة معا او وقعوا في ان ردفة او سقط عليهم جدارا او سقط
 بيت او قتلوا في الحربة ولم يعلم التقدم والتأخر في موتهم جعلوا كأنهم ماتوا
 معا قال كل واحد منهم لورثة الاجبا ولا يرث بعض هؤلاء الاموات
 من بعض وهذا هو الحق عندنا وفيه ما لك نفسي على ذلك في المطاوعة
 عند الشفعي وهو مروي عن ابي بكر رضي الله عنه وعمر بن زيد بن ثابت
 رضوان الله عليهم كما سنذكره وقال علي وابن مسعود رضي في احدى الروايات
 عنهما يرث بعضهم اى بعض هذه الاموات من بعض الاموات كل واحد
 منهم من مال صاحبه فانه لا يرث منه والا لزم ان يرث كل واحد من مال
 نفسه ولا شك في بطلانه واليه ذهب ابن ابي ليلى والوجه في ذلك ان
 استحقاق كل واحد منها ميراث صاحبه هو حيوة بعد موت صاحبه وقد عرفنا
 حيوة يتيقن فوجب ان يترك بوسبب اطمان موته وهو مشكوك فيه
 فلا يثبت الايمان بالشك الا فيما ورث كل منهما من صاحبه لاجل الضرورة
 وهي ان تورث احد بها من صاحبه يتوقف على الحكم بموت صاحبه قبله

فلا يتصور ان يرث صاحبه منه لكن ما ثبت للضرورة لا يتعدى عن نفسه
 وفي ما عدا ذلك من المال يترك فيه بالاصل فان اليقين لا يزول بالشك
 كمن يتيقن بالطهارة وشك في الحدث او بالعكس والى ان سبب استحقاق
 كل منهما ميراث صاحبه غير معلوم يقينا وما لم يتيقن بالسبب يثبت الاستحقاق
 اذ لا يتصور ثبوت بالشك وبيانه ان السبب بهما بقاؤه جابجا بعد موت
 مورثه وانما يعلم ذلك بطريق الظاهر واستصحاب الحال دون اليقين اذ الظاهر
 بقاها كان على ما كان وهذا البقاء لانعدام الدليل المزيل لا لوجود الدليل
 المبقى فيعتمد باستصحاب الحيوة في بقاها كان لاني اثبات ما لم يكن كحيوة
 المنقوذة وتجعل ثابتة في نفق التورث عنه لاني على استحقاق الميراث من مورث
 وايضا قد ظهر الموتاني ولم يعلم السبق فيجعل كأنهما وقعا معا كما اذا تزوج
 امرأتان ثم تزوج اختهما ولم يدر السابى منهما فانه يجعل كأنهما وقعا معا
 فيفسد النكاحان فكذا ميراثا يجعل الاخوان مثلا كأنهما ماتا معا حقيقة
 فلا يرث احد منهما من الآخر كما في صورة اجتماع المراتبين حقيقة وقد روى
 جابر بن زيد بن ثابت عن ابي عبد الله قال امرني ابو بكر الصديق بتورث
 اهل الجماعة فورثت الاجبا من الاموات ولم اورث الاموات بعضهم
 من بعض وامرني عمر بن الخطاب بتورث اهل طاعون عراس وكانت القبيلة تموت
 باسرها فورثت الاجبا من الاموات ولم اورث الاموات بعضهم من بعض
 وبكذا انفصل عن علي بن قتلى اجل ضعفين فاذا عرفت اخوان الكبر والصغر
 وخلف كل منهما اما وبنتا ومولى وترك كل منهما تسعين درهما فعندنا

الموتين

Süleymaniye II. Kütüphanesi	
KİTAP	AMEA ZADE HÜSEYİN PAŞA
Yeni No	
Eski Kıt No	263

